وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة:
دراسة حالة دارفور

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية

إعداد الطالب:
زيدان زياني

إشراف الأستاذ:
د. حسين قادري

لجنة المناقشة

د. عبد الناصر جندلي/أستاذ محاضر/جامعة باتنة ....رئيسا
د. حسين قادري / أستاذ محاضر/جامعة باتنة................................ مشرفا ومقررا
د. لعجال اعجال محمد الأمين/ أستاذ محاضر/جامعة بسكرة....................عضوا مناقشا

2009/2008

إهـــــداء

- إلى أولئك الذين تسلقت أكتافهم لأصنع لنفسي قامة...
- إلى أولئك الذين تنازلوا عن حقوقهم اتجاهي في سبيل إعداد هذه الدراسة...

شكر وتقدير

- أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من ساعدني على إبراز هذا الجهد؛

- أخص بالذكر د. حسين قادري الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه المذكرة، ولم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه؛

- كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية (جامعة باتنة) وأخص بالذكر: د. عبد الناصر جندلي (رئيس المشروع)، د. صالح زياني، د. رابح مرابط، د. عبد النور بن عنتر، أ. عادل زقاغ، أ. عبد الله راقدي، أ. مراد بن سعيد.

- وشكري موصول أيضا لزملائي (تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية 2008/2007) الذين لم يبخلوا علي بالتشجيع والعون، لا سيما منهم محمد حمشي.

خـــطة البـــحث

مقدمة

مقدمة:

تعرف العلاقات الدولية مرحلة من التغير الا [illegible]ت، سواء تعلق الأمر بالنقاشات الأكاديمية حول الجيوبوليتكا التقليدية، أو على المستوى الإمبريمي وما أفرزته موجة العولمة الاقتصادية والسياسية من تحديات أمنية في ظل طفرة تكنولوجيا الاتصالات، كتلك المتصلة بالتطرف الديني، والأمن الطاقوي، والسياسات البيئية، والهجرات الجماعية، والأوبئة المستعصية، وغيرها من التهديدات متعددة الأبعاد التي عادة ما تقترن بالأداء الوظيفي والمؤسساتي للدول التي توصف بكونها دولا "عاجزة"، أو الدول المتفردة في فرض توجهاتها الضامنة لمصالحها خارج نطاق الشرعية الدولية، والتي توصف بكونها دولا "مارقة"؛ ومن جهة أخرى، هناك تحديات بنيوية ناجمة عن تحول النظام الدولي الذي يشهد تناميا في حجم وقوة تأثير الفواعل غير الدولتية، وعبر الدولتية في نفس الوقت، والتي تزاحم الدولة في شغل العديد من الفضاءات السيادية من حيث النشاط والقدرة على صناعة الأحداث والتأثير في مجرياتها. ومن المؤكد أن هذه التحديات من شأنها أن تطرح إشكاليات جديدة تتطلب مقاربات غير تقليدية قادرة على تزويدنا بفهم أفضل لتلك الإشكاليات.

ومن أهم النقاشات التي طالها التحول نجد النقاش حول مبدأ عدم التدخل، وما أفرزه من تغييرات أصابت مفهوم السيادة كجوهر للبناء التقليدي في العلاقات الدولية. فقد حدث هناك تحول في تفسير مبدأ عدم التدخل من الناحية الجامدة إلى الناحية المرنة وهو ما أثر في جدلية العلاقة بين الاختصاص الداخلي والاختصاص الدولي، مما أدى إلى إعادة التفكير في إمكانية التضحية بجزء من حقوق السيادة الوطنية كشرط ضروري من أجل استمرار الدولة نفسها والمجتمع الدولي.

وإذا كان المنظور التقليدي يتضمن وضع حد فاصل بين الحقوق الوطنية والحقوق الدولية منعا للتناقض؛ فإن الاعتراف بحيز الحقوق الوطنية أخذ ينحصر لصالح مجال الحقوق الدولية، مما أدى إلى تصاعد الأصوات الداعية إلى تدويل الأزمات الناجمة عن إشكالية السيادة، هذا في مقابل التضييق المطرد لنطاق الحقوق الداخلية بما يوحي بالأفول التدريجي للسيادة الوطنية.

ومن أبرز القضايا ذات الصلة بمبدأ التدخل، والمثيرة للنقاش الأكاديمي والسياسي، نجد قضية الإقرار بوجود حقوق دولية للإنسان، مما يعني أن مجالا أساسيا للاختصاص الداخلي للدولة أصبح محلا للتدخل الدولي، عن طريق التنظيم، أيا كانت آلياته، وعن طريق الحماية، أيا كانت صيغها، وهو ما لا تقبله السلطة السياسية بالنسبة للدولة المستهدفة بسهولة، خاصة وأن التعارض الجوهري يجد له مبررا في كون القانون الدولي يسلم من الناحية المبدئية بالسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للوحدات الدولية؛ غير أن مسألة حقوق الإنسان أصبحت أكثر إلحاحا، وأشد نزوعا لعدم الاستقرار ضمن الاختصاص الداخلي للدول، خاصة إذا كانت محل انتهاك صارخ بإسم الدولة ذاتها، أو في ظل وجود نزاعات حادة تعجز الدولة عن التحكم فيها، مما يفضي إلى وضع يهدد الأمن والسلم الدوليين.

مما سبق، يمكن إضفاء التبرير على الأطروحات الداعية لتدويل حقوق الإنسان إذا ارتبطت بعجز الدولة وظيفيا ومؤسساتيا عن حمايتها، أو إذا كانت الدولة مصدرا لانتهاكها، أو إذا كانت موضع تهديد شديد بسبب اندلاع نزاع داخلي تعجز الدولة عن احتوائه. وتأتي الخصائص المتغيرة

للنزاعات الداخلية في سياق التحولات التي تتطلب تجاوز بعض الأطر النظرية التقليدية المفسرة لها وكيفية التعاطي مع حلها، فاستعمال القوة لم يعد من الممكن تأويله فقط من خلال حق الدفاع عن النفس بل من خلال الضرورة الإنسانية كذلك، مما يستوجب البحث عن تأسيس لمقاربات نظرية أكثر إحاطة بموضوع التدخل الإنساني بما يحقق قدرا من الدقة في فهمه، وتطويرا لآليات التعامل معه، والسعي لاستكشاف بعض الجوانب المتعلقة بكيفية أو إمكانية إكسابه الشرعية الدولية، وتمحيص الجدل الحاد الذي يحيط بالموضوع في الجوانب المتعلقة بالممارسات المتغيرة في العلاقات الدولية، هذا في ظل غياب آلية موضوعية ومحل إجماع لتقييم "الضرورة الشرعية" ومدى النجاح في حال التدخل. وقد تجلى هذا الاهتمام أكثر عقب نهاية الحرب الباردة وتداعياتها على بنية النظام الدولي، وما صاحب ذلك من تغير في واقع النزاعات عبر التصعيد في وتيرتها داخل الدول، بالشكل الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، إلى جانب الخرق الصارخ للحقوق الجماعية والفردية لفئات مدنية واسعة، والإخفاق الواضح في الحد من هذا الانفلات الأمني، والذي تزداد حدته في الدول التي توصف بـ"العاجزة".

لقد أدى الشرخ المتفاقم في فن إدارة الدولة حديثا إلى نشوء حركة تبتعد عن الصراعات بين القوى العظمى نحو أشكال جديدة من انعدام الأمن ناجمة عن اختلال التوازنات المحلية داخل الدول، تصل في مراحل متقدمة إلى حد نقل التهديد إلى البنية الدولية، ولذلك كان التركيز الجديد على مصطلح "الدولة العاجزة" وما يتصل بها من أوصاف كالدولة "الضعيفة" أو "الدولة الفاشلة" من الناحية الوظيفية، أو الدولة "المنهارة" من الناحية الهيكلية، وهو ما يشكل فضاء قائما بحد ذاته للنقاش في حقل العلاقات الدولية، وذلك على مستوى المعايير المعتمدة للتصنيف ومدى إمكانية تعميمها، أو على مستوى العلاقات بين هذه النماذج من الدول والنظام الدولي، وما يترتب عليه من استراتيجيات وسياسات أمام المجتمع الدولي كمسؤولية دولية حينما يكون إزاء تعطل الوظائف الأساسية في الدولة العاجزة،و كيف يتم التدخل في حال تطلب الأمر ذلك؟ ومن جهة أخرى، نجد أن الحجج الإمبريقية والعلمية ليست مقنعة كفاية حينما تحاول تقديم أجوبة حول مدى وكيفية ارتباط أصناف معينة من تلك الدول بتهديدات معينة وبالشكل الذي يحدد العلاقة بين الحكومات العاجزة والتهديدات عبر- الدولية، ومن ثم يصير التساؤل حول مدى مصداقية العلاقة بين الدول العاجزة والتهديدات العالمية تساؤلا مهما.

وبالرغم من الإقرار بضرورة التدخل الدولي لحل النزاعات الداخلية المستعصية على الحل وطنيا، غير أن هذا التدخل تواجهه اعتراضات عديدة سواء على المستوى القانوني وإشكالية الشرعية حسب المواثيق الدولية، أو على المستوى الميداني من حيث احتمال وجود انتقائية في تفعيل التدخل، أو من حيث نزع الحيادية عنه، وبالتالي ارتباطه بالمصالح الخاصة للأطراف المتدخلة أكثر من ارتباطه بالمصلحة الجمعية للفئات الاجتماعية المستهدفة بالتدخل. هذا ما يبرز التباين في وجهات النظر بين مختلف الاتجاهات النظرية حول موضوع التدخل لحل النزاعات الداخلية، فبينما يعترض الاتجاه الدولاتي على التدخل من منطلق مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها وعدم تعريض جنودها للخطر على مذبح القضايا الإنسانية؛ نجد في المقابل أن أنصار "المجتمع العالمي التضامني" يحاولون تجاوز النموذج

التقليدي للعلاقات الدولية والاهتمام بالأمن المجتمعي والإنساني بدلا من أمن الدولة، وبالتالي تم الانتقال بالنقاش من حق التدخل إلى الأشكال والأهداف والنتائج المرجوة من التدخل.

وفي مسح لأغلب النزاعات الداخلية التي تقع ضمن نطاق الدول العاجزة، خاصة تلك المسجلة داخل الدول الإفريقية، يمكن رصد التشابه الكبير بين هذه النزاعات من حيث طبيعة المتغيرات المشكلة للظاهرة، المتمثلة أساسا في الصراع على السلطة والموارد الطبيعية، في ظل تغذية سياسية وتعددية عرقية ولغوية ودينية، وما ينجم عنها من آثار خاصة على المستوى الإنساني، وكذلك النطاق الذي تتخطاه.

ولما كانت أزمة دارفور من القضايا الداخلية (داخل دولة السودان) التي لم يتم التحكم في مسارها بحيث تصاعدت حدة التوتر إلى مستويات عليا من العنف المسلح، كما تتسم بالتداخل المركب بين الأطراف المتنازعة إثنيا وجغرافيا. وقد اتسع نطاق أثرها مما استرعى اهتمام المجتمع الدولي والإقليمي، وبالرغم من المواقف المتخذة سعيا لحلها، إلا أن الوقائع الميدانية تشير إلى الإخفاق في ضبط الانفلات الحاصل في المنطقة، وبالتالي تعتبر من الحالات التي تستدعي تناولها بالدراسة العلمية من خلال محاولة إسقاط للمقاربات النظرية للتدخل في النزاعات الداخلية واختبار مدى قدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة، والميكانيزمات المعتمدة للبت في النزاع القائم، و اقتراح مقاربة بديلة ترقى إلى مستوى تقديم تفسير متكامل للتدخل في النزاعات الداخلية للدول، والفرص المتاحة لضبطها قبل أن تتحول إلى عنف مسلح، أو معالجتها في مراحلها الأولية بعد اندلاع العنف والحد من انتشاره مع السعي لإيجاد تسوية دائمة، والعقبات القانونية والميدانية التي يتعين تجاوزها من خلال بلورة تصور متماسك بشأنها.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التصاعد الحاد لظاهرة الأزمات الداخلية وتأثيرها المباشر على الاستقرار الدولي والإقليمي والمحلي، وما ترتب عنه من المسؤولية القانونية والإنسانية الملقاة على عاتق النظام الدولي إزاءها، إلى جانب غياب الحسم في إيجاد تسويات دائمة لأغلبها، ومنها أزمة دارفور. وفي ظل عدم التوافق على صيغ لمعالجة مثل هذه القضايا، تبقى قضية التدخل في النزاعات الداخلية حالة دراسية تقع ضمن نطاق الاهتمامات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار الموضوع أساسا إلى أهميته التي تنبع من اعتبارات أهمها:

الاعتبارات العلمية: في حدود اطلاعنا، لا توجد دراسات سابقة -على الأقل باللغة العربية وفي الجامعات الجزائرية- تناولت الموضوع نفسه ومن الزاوية نفسها و المنهجية نفسها. كما أن الموضوع يدخل في صميم دراسات العلاقات الدولية التي يتعين تناولها، والتي تثار بشأنها الكثير من التساؤلات التي تقتضي الإجابة عنها، هذا ومن جهة أخرى فإنه يتطلب تحديدا دقيقا لحدود العلاقة بين الدولة العاجزة والتدخل الدولي في النزاعات الداخلية في ظل التزايد المسجل لهذا النوع من النزاعات.

الاعتبارت العملية: تتمثل في محاولة بلورة رؤية متكاملة من خلال فحص المقاربات النظرية السائد في مجال حل النزاعات داخل الدول، والقيام بمحاكاة واقع الحالة محل الدراسة. ومن منطلق اهتمام الباحث بمثل هذه المواضيع كونها تشكل جزءا من الواقع المعيش الذي يقتضي التحكم في المداخل النظرية والآليات العملية التي تتعامل معها بهدف الإسهام في تقديم حلول عملية للنزاعات القائمة أو محتملة الاندلاع.

الدراسات السابقة:

في سياق مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالبحث، تم الاطلاع على العديد من الدراسات الأكاديمية والتي كانت منطلق البحث واختيار الموضوع. ومن بين الأدبيات التي تم الاطلاع ليها فقد تم اعتماد العديد منها باعتبارها مراجع أساسية للبحث، وأهمها على الإطلاق الكتاب المرجعي للباحث "بيتر فالنشتاين" Peter Vallenstein بعنوان: "مدخل إلى فهم تسوية النزاعات: الحرب والسلام والنظام العالمي" (2006). هذا المرجع كغيره من المراجع العديدة في ميدان حل النزاعات يميل إلى التركيز على أدوات التعاطي معال النزاعات ذات الطابع الداخلي تاركة فراغا معتبرا على مستوى الخصوصيات التي تتميز بها النزاعات الداخلية.

أظهرت مراجعة الأدبيات أيضا وجود عدة مراكز دراسات متخصصة في الجوانب الأمنية على غرار معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI، وقد اضطلعت بمهمة تعميق الفهم بهذه الظاهرة؛ كما دأب كل من صندوق دعم السلام Fund for Peace ومجلة Foreign Policy على نشر تقارير سنوية منذ عام 2005 حول الدول العاجزة، وتعمد هذه التقرير على نظام لجمع المعلومات Thomson Dialog، يضم مصادر مفتوحة من أخبار ومقالات وتقارير إعلامية دولية ومحلية ووثائق عمومية. كما يستعمل الصندوق كأداة للتحليل برنامج Conflict Assessment System Tools التي تعرف اختصارا بـ CAST وهي أداة لتقييم الصراعاتSoftware Indexes.

وفي السياق نفسه، نجد مواقع على شبكة الإنترنت تنشر معطيات عن النزاعات والإشراف على دورات تدريبية في تحليل الصراعات، مثل "معهد السلام الأمريكي" وغيرها. وفضلا عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مراجعة الأدبيات أظهرت وجود وفرة في المقالات التي تتناول قضية دارفور والموقف الدولي تجاهها. ويكمن تقسيم هذا النوع من المنشورات بحسب المسوح التي تعتمد المقالات المنشورة في الدوريات المتخصصة إلى ثلاث أقسام: القسم الأول يتضمن مقالات تعنى بتشريح خلفيات النزاع مثل سكوت شتراوس (2006) Scott Straus؛ في حين أن القسم الثاني فتندرج فيه الإسهامات التي تحاول معالجة الموضوع من منظور أمني وستفالي بحيث تعتبر المشكلة لرمتها مشكلة أعادة إرساء الاستقرار لدرء أية مخاطر من انتشار الاضطرابات إلى دول الجوار، ومن أمثلة ذلك توم فيرر (2006) Tom Fearer وآخرون في معرض تشريحهم لسبل التدخل الأمثل بهدف محاصرة الأزمات الإنسانية الناشئة. أما القسم الثالث والأخير فهو الأكثر أهمية بالنسبة لهذا الدراسة حيث يتناول مختلف الإشكاليات المرتبطة ببناء الدول العاجزة ودور المفاهيم المبتكرة في هذا النطاق، ومن نماذج هذه الدراسات دايفيد كارمنت

David Carment (2003)، حيث عادة ما تنصب هذه الإسهامات في بحث سبل بناء الدولة العاجزة. لكن من المهم الإشارة إلى أن عددا قليلا من المراجع عمد إلى الجمع بين الأبعاد الثلاثة للموضوع أي دراسة النزاع دون التغاضي عن التأصيل التاريخي والأبعاد القانونية والسياسية للتدخل الدولي، لذا يركز مضمون هذا البحث على إلقاء الضوء على الموضوع من هذا المنظور.

الإشكالية:

تنطوي الدراسة على البحث في العلاقة بين متغيرات ثلاث: التدخل الدولي، الدولة العاجزة والنزاع الداخلي؛ على أن تمحيص هذه العلاقة بما يفيد في تفكيك الإشكالية المطروحة ينبغي أن لا يتوقف عند حدود الجزم بطبيعة التناسب الذي يربط بين عناصرها، بل يجب أن يتعداها للوقوف عند مدى الارتباط السياقي contextual connection الذي يرتبط فيه التدخل الدولي* بالنزاع الداخلي** في الدولة العاجزة***.

من هذا المنطلق، كانت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن تفعيل التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة، سيما حالة دارفور، بما يساهم في إعادة بناء الدولة وإرساء السلام المتساند؟

ولاعتبارات تحليلية، تم تفكيك الإشكالية السابقة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهم الاستبصارات التي تقدمها المقاربات القانونية والنظرية لتفسير التدخل في النزاعات الناجمة عن عجز الدولة؟

- ما هي العلاقة بين عجز الدولة في السودان والتدخل الدولي في النزاع داخل إقليم دارفور؟

- ما جدوى المقاربات المعتمدة لحل النزاع في إقليم دارفور؟

- كيف يمكن التأسيس لمقاربة بديلة لإرساء سلام متساند في إقليم دارفور، من خلال متغيري "عجز الدولة" و"التدخل الخارجي"؟

---

*تم اعتماد مصطلح "التدخل الدولي" بدلا من "تدخل الطرف الثالث" كون أن الأول أشمل من حيث المهام الموكلة إلى الأطراف المتدخلة ومن حيث الوسائل، حيث يقترن تدخل الطرف الثالث **بمبادرات لا يترتب عنها أي شكل من أشكال المسؤولية**، وغالبا ما يعتمد أسلوب الوساطة ويقتصر على التوصل إلى تسويات؛ بينما ينطلق التدخل الدولي المعتمد في هذه الدراسة من **واجب المسؤولية** وتتعدى مهامه التسويات **المؤقتة** والمحدودة لتشمل إعادة بناء الدولة العاجزة وبناء سلام **دائم** بين أطراف النزاع

**في ظل غياب الاتفاق بين المختصين حول توظيف المصطلحات التالية: النزاع، الصراع والأزمة، وبالرغم من ورود كل هذه المصطلحات في قضية دارفور، إلا أن الدراسة اعتمدت مصطلح النزاع كونه الأقرب لتوصيف ظاهرة عدم الاستقرار في إقليم دارفور؛ يمكن الإطلاع على الفوارق الموجودة بين هذه المصطلحات، بشيء من التفصيل من خلال العودة إلى: حسين قادري: النزاعات الدولية: دراسة وتحليل. (الجزائر: منشورات خير جليس، ط1، 2007)، ص ص. 10-30.

***بالرغم من التداخل المفاهيمي بين مصطلحي "الدولة العاجزة" و"الدولة الفاشلة"، غير أنه تم اعتماد مصطلح الدولة العاجزة في الدراسة كون أن مصطلح الدولة الفاشلة غالبا ما يكون مرتبطا بعدم النجاح في أداء مجموعة محددة مهمة من المهام في إطار زمني محدود، بينما يرتبط مصطلح الدولة العاجزة بعدم قدرة "مزمن" على أداء (كلي أو جزئي) المهام المنوطة بالدولة، مما يفضي إلى أزمات من شأنها استدعاء تدخل خارجي لتجاوز العجز. يمكن العودة إلى الملحق رقم: 01 ص، 127. حول أشكال الدولة.

فرضية الدراسة:

استندت الدراسة إلى الفرضية التالية: **ترتبط فاعلية مساهمة التدخل الدولي في إنجاز مهمتي إرساء السلام الدائم في إقليم دارفور وبناء الدولة العاجزة في السودان، بمدى التوافق حول الأهداف المتبناة، والتماسك المؤسساتي كآلية تنفيذية بين الأطراف المتدخلة.**

المقاربة المنهجية:

بغرض تحليل الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختبار مدى صدقية فرضية الدراسة، تم الاعتماد على بناء منهجي متكامل، ينطلق من التأصيل للمقاربات النظرية ذات العلاقة بالإشكالية، ثم ينتقل إلى إجراء مجموعة من الإسقاطات الإمبريقية على دراسة الحالة، ليصل في نهاية المطاف إلى مراجعة المقاربات النظرية بناء على النتائج التي يمكن استخلاصها، وبصيغة أخرى، يحاول هذا البناء المعتمد إيجاد نوع من الترابط المتبادل بين المقدمات النظرية التأسيسية والنتائج الإمبريقية ذات العلاقة بدراسة الحالة (حالة دارفور) والتي يمكن تثبيتها كمخرجات للدراسة، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فهو يعتمد على التحليل النظمي وعلى مفهوم التغذية الارتجاعية feedback من أجل بناء فهم أفضل للإشكالات المفاهيمية والنظرية المثارة في الجزء النظري، وذلك انطلاقا من الرؤى التي تفيدنا بها النتائج الميدانية المستخلصة من الجزء التطبيقي.

إن من شأن هذا البناء أن يوجد نوعا من التماسك بين أجزاء الدراسة، بهدف الوصول إلى نتائج قابلة للإثبات، نظريا وإمبريقيا؛ أما في ما يتعلق بالتقنيات المنهجية التي تم استخدامها، فيمكن إجمالها في ما يلي: دراسة الحالة، كون أن الدراسة تتناول حالة دارفور؛ كما أن طبيعة الموضوع تقتضي الاستعانة بالمقارنة؛ كما تم اللجوء إلى تقنيات قصد الوصول إلى تأسيس الدراسة وفق ترتيب منطقي، من خلال الانتقال من المستوى الأكثر عمومية ومفهومية إلى المستوى الأكثر ملموسية ومباشرة؛ لذا تم بداية التعرض للمداخل النظرية التي تقارب للتدخل الدولي في النزاعات داخل الدول العاجزة، ثم القيام بتفحص الحالة المدروسة عبر رصد الأسباب والنتائج الميدانية للنزاع القائم في إقليم دارفور من جهة، واختبار الإجراءات العملية المعتمدة من أجل إحلال سلام دائم في الإقليم ومدى نجاعتها من جهة أخرى؛ ثم القيام أخيرا، ببلورة مقاربة بديلة تسعى لتجاوز القصور الملاحظ والسعي لتحقيق الأهداف المرجوة، كنتائج يمكن تعميمها على الحالات المشابهة.

صعوبات الدراسة:

وفي سعينا للإجابة على الإشكالية المطروحة بتساؤلاتها الفرعية واختبار الفرضية المقترحة واجهتنا جملة من الصعوبات ذات صلة بموضوع الدراسة كونها تتناول أحداثا تتميز بعدم الثبات نتيجة لغياب الحسم فيها؛ كما أنه و بقدر ما تتيحه كثرة المراجع فرصة البحث المعمق في الموضوع، فهي تشكل من جانب آخر إحدى الصعوبات التي تواجه عملية البحث، كون أن أغلب الوثائق عبارة عن تقارير تحتاج إلى إعادة اختبار مدى صدقيتها، وأن أغلب الدراسات الأكاديمية والمداخل النظرية

التي تسعى لتفسير النزاعات الداخلية والطرق المعتمدة في التدخل لحلها تتطلب فحصا لدرجة موضوعيتها.

وقصد تجاوز تلك الصعوبات تم دراسة الموضوع باعتماد خطة مركبة من ثلاثة فصول؛ تناول الأول منها الإطار المفاهيمي من خلال التطرق في المبحث الأول من الدراسة إلى أهم المضامين التي تناولت موضوع الدولة العاجزة والمؤشرات المعتمدة في التشخيص من أجل ترتيب الدول العاجزة وفق تقديرات كمية، وأهمية نظام الإنذار المبكر في إرسال إشارات الدالة على العجز حتى يتم التدخل الوقائي لتفادي التكاليف الباهضة لأية عملية تدخلية. الواردة حول التدخل الدولي وأشكاله، والاستراتيجيات المعتمدة أثناء القيام بعملية التدخل، كما تم التطرق في المبحث الثاني لأهم التحديات النظرية والإمبريقية التي تواجه عملية التدخل وذلك بالمقاربة للموضوع من الزاوية القانونية لفحص التعارض بين قواعد القانون الدولي بالمنظور التقليدي التي تقول بعدم التدخل لوجود حائل السيادة، والتحولات التي فرضت مخرجات أخذت تؤسس لقواعد قانونية جديدة عن طريق العرف الدولي استجابة للتحديات الإنسانية التي تتطلب تحركا دوليا في ظل تكييف حائل السيادة من كونه امتيازا مانعا، إلى اعتباره واجبا يفرض مسؤولية الحماية. في حين تم استكشاف الدوافع المحركة لسلوك المجتمع الدولي أثناء قيامه بعملية التدخل، معتمدين على أهم الرؤى التي تزودنا بها المقاربات النظرية، وذلك بالتمييز بين الدوافع التي يحركها المنطق العقلاني المبني على حساب التكاليف المترتبة من عملية التدخل، والتوجه الداعي إلى التحرك من منطلق إنساني بحت.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لوصف الحالة محل الدراسة (حالة دارفور)، وذلك من خلال مبحثين؛ حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ملابسات اندلاع النزاع في دارفور، بالنظر في الخلفية التاريخية والعوامل الجغرافية والاثنية التي أدت إلى تغذية النزاع؛ في محاولة لتحرير موضوع النزاع. ثم تم التطرق، في المطلب الثاني، إلى الأطراف المتنازعة في الإقليم وانتقال أثر النزاع إلى الساحة الدولية تمهيدا للتدخل الدولي في المنطقة وذلك معرفة الجهات المحركة لمجريات الأحداث حتى تستطيع الجهات المتدخلة من التوجه لها في أية تسوية ممكنة، أما المطلب الثالث، فيتناول ديناميكيات النزاع في دارفور وإفرازاته السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية.

في حين تم تخصيص المبحث الثاني للكشف عن عوامل ذات تأثير بين على النزاع؛ سواء من حيث النشوب، أو من حيث التفاعلات المترتبة على الاحتكاك المسلح بين الأطراف المتنازعة. إذ تم التطرق في المطلب الأول إلى عجز الدولة في السودان كأحد أهم العوامل المفضية إلى حدوث الانفلات الأمني بالشكل الذي أدى نشوب النزاع المسلح في إقليم دارفور، أما المطلب الثاني فقد تمت فيه متابعة عملية تغذية النزاع من خلال التعبئة باستهداف الولاء الاثني، والتجاذب السياسي.

أما الفصل الثالث فقد تم التطرق فيه لحدود المقاربات المعتمدة من خلال فحص الدوافع المحركة للسلوك الدولي تجاه النزاع في دارفور في المطلب الأول، ومحاولة التعرف على أي من الخيارات الأكثر حضورا في التأثير على صانع القرار أثناء اتخاذه قرار التدخل. أما المطلب الثاني فقد تم التعرض فيه للمسارات المتعددة للتدخل الدولي ومدى نجاحه في حلحلة الوضع بما يسمح بتجاوز إفرازات النزاع القائم، في حين احتوى المطلب الثالث على اختبار لنتائج عملية التدخل الدولي عبر تقييم ما تحقق

باعتماد مداخل نظرية معينة. أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لعرض مقاربة بديلة لمستقبل السلام في إقليم دارفور، من خلال بحث كيفية توفيق الطرف المتدخل في مسعاه لإرساء السلام وتجاوز العجز الذي تعاني منه دولة السودان، وإبراز ضرورة التحرر من التصور التقليدي القائم على الفصل بين المسعيين(إرساء السلام وبناء الدولة)، والعمل على تنسيق الجهد الدولي في إطار العلاقة الترابطية بين المتغيرات الثلاث؛ التدخل الدولي والدولة العاجزة والنزاع الداخلي بهدف محاصرة عجز الدولة باعتماد أسلوب تجفيف منابع العجز.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي في الدول العاجزة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي في الدول العاجزة.

يتضمن هذا الفصل محاولة التأصيل المفاهيمي والنظري لإشكالية الدراسة، وذلك من خلال:

أولا، نزع الغموض عن مفهوم الدولة العاجزة ومختلف الإشكاليات التي يثيرها، خاصة في علاقته بنظام الإنذار المبكر وطبيعة ومدى فعالية الاستجابة الدولية للحيلولة دون تفاقم العجز الدولتي وبلوغه مرحلة الانهيار، مما يعني تفاقم التهديد المتشكل تجاه الأمن والسلم الدوليين؛ ثم انتهى إلى تفكيك التجاذب القائم بين دور الإرث الاستعماري (التاريخي) ودور الأداء النخبوي/المؤسساتي/القيمي* للدولة في إنتاج العجز.

التطرق إلى الإشكاليات المفاهيمة التي يثيرها مصطلح "التدخل الدولي"، بداية بالمفهوم في حد ذاته وذلك في إطار النقاش القانوني – الإنساني الذي يستهدف تجاوز القيود التقليدية التي يفرضها فقه القانون الدولي، والذي يصطدم بالاعتبارات السياسية التي يمليها النسق الدولي المعولم؛ مرورا بمجموع التحولات الطارئة على المفهوم التقليدي للتدخل والتي تشكك في الشكل التقليدي للسيادة المطلقة، وتجعله أكثر نزوعا نحو النسبية مع ظهور مفهوم "مسؤولية الحماية".

هذه التحولات هي التي جعلت مفاهيم كالتدخل الوقائي، والتدخل لأغراض إنسانية تحضى باهتمام متزايد. والعلاقة بين التدخل وإشكالية السيادة، خاصة في ظل التعارض المعقد بين القيود القانونية المفروضة بمنطق السيادة (مبدأ عدم التدخل) والحاجات الإنسانية الملحة للحد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والأقليات، التي تتم غالبا في ظل التذرع بالسيادة.

وأخيرا، الانتقال إلى إبراز مضامين النقاشات النظرية المحتدمة بشأن الدوافع المعلنة كمبررات محركة لسلوك القوى المتدخلة، والتكاليف التي تترتب على عملية التدخل؛ ومدى مطابقة ذلك للعمليات المنجزة ميدانيا كالتحرك الدولي للحد من التدهور الحاد للوضع الإنساني في مناطق مختلفة من العالم.

المبحث الأول: الدولة العاجزة ومؤشرات أفول النظام العام

بالرغم من تقلص معدل الوفيات في الوحدات المكونة للنظام الوستفالي والمتمثلة في الدولة وهو ما يؤشر لثبات شبه تام للنظام الدولي لمدة غير وجيزة(منذ 1648).* غير أن أدبيات السياسة الدولية بدأت تثير النقاش حول مدى إمكانية صمود النموذج في ظل بروز نظام معولم يتسم

*يمكن قياس مدى كفاءة الأداء النخبوي للدولة بمدى قدرتها على تعزيز التلاحم الجمعي بين مختلف النخب المكونة للمجتمع، أيا كانت توجهاته (دينية، إثنية، طائفية، قبلية، لغوية، ثقافية...)؛ كما يمكن قياس مدى كفاءة الأداء المؤسساتي للدولة بمدى قدرتها على جعل مؤسساتها قادرة على استيعاب التنوعات المجتمعية وتفعيلها، مع الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار الوظيفي لتلك المؤسسات؛ كما يمكن قياس مدى كفاءة الأداء القيمي للدولة بمدى قدرتها على صهر الولاءات ما دون الدولتية ضمن الولاء القومي لمنظومة القيم والمعايير الوطنية للمجتمع، وذلك وفق متطلبات التحديث

*وفقا لأحدث التقديرات انخفض عدد الوحدات السياسية المستقلة من 600.000 وحدة عام 1000 ق.م إلى حوالي 200 وحدة سياسية مستقلة اليوم. حسب ما ورد في المرجع (النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ألكسندر ونت، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، السعودية، النشر العلمي والمطابع، ص،368).

بالتحولات الطارئة على بعض أهم خصائص الدولة سواء تعلق الأمر بالجانب البنيوي أو الجانب الوظيفي، ما أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة، مثل الدولة العاجزة، أو الدولة الضعيفة والدولة المنهارة.

ونظرا لارتباط التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول نابع من منطلق وجود إختلالات داخلية تؤدي إلى نشوب نزاعات يتعدى أثرها إلى المنظومة الدولية، ومحاولة تفسير ذلك بعدم القدرة محليا في استيعاب التناقضات المغذية لتلك النزاعات، وفي ظل عدم التوصل إلى مفهوم متفق حوله بالنسبة لمصطلح الدولة العاجزة/الفاشلة ، الأمر الذي يدفع إلى التطرق لأهم التعاريف ذات الصلة بالمصطلح والمؤشرات التي تحاول قياس مستوى العجز والعلاقة بين المستويين الداخلي والخارجي من حيث التأثير في الجانب الهيكلي والأداء الوظيفي للدولة محليا ودوليا.

المطلب الأول: المردود الوظيفي لمؤسسات الدولة بين إرهاصات العجز ولحظة الانهيار

إذا كان مفهوم الدولة العاجزة من المفاهيم المثيرة للجدل، فإن ذلك يرجع في الأساس إلى ارتباطه بالجوانب المعيارية في إشكالية التدخل الدولي، خاصة في ما يتعلق بدوافع التدخل ومخرجاته النهائية. وإذ انطلقنا من التعريف الذي يورده علم السياسة للدولة وهو " أن الدولة هي المستخدم الشرعي الوحيد للعنف الجسدي" فإننا نستنتج أن الدولة التي تعجز عن الحفاظ على النظام العام لجميع الغايات العملية دخل أراضيها هي دولة فاشلة.[1] بشكل عام، ينسحب مصطلح الدولة العاجزة على الدول التي تعجز حكومتها المركزية عن ممارسة السيطرة الفعلية على كامل إقليمها؛ وفي المقابل تكون الدولة غير العاجزة هي الدولة التي تنجح حكومتها المركزية في تحقيق احتكار كامل لاستخدام القوة أو العنف المادي ضمن حدود إقليمها الوطني. ومن هنا فإن ظاهرة عجز الدولة – من الناحيتين النظرية والعملية منفصلة على النزاعات الداخلية، إذ يمكن أن تشهد هذه الظاهرة في دول لا تعاني من نزاعات داخلية، كما يمكن أن تكون هناك نزاعات داخلية من دون أن تسبب بعجز الدولة، فالأمر مرتبط بالعلاقة بين الدولة والمجتمع. والذي يعتبر من صلب الموضوع في هذا المقام، هو تناول ظاهرة عجز الدولة نظرا لارتباطها بالنزاعات الداخلية.

ربما يكون من السهولة بمكان تمحيص المفاهيم التي تناولت موضوع الدولة العاجزة/الفاشلة والتوصل إلى رسم صورة جلية لذلك، غير أن التحدي البحثي بالنسبة للموضوع يكمن في القدرة على رصد اللحظة المؤذنة ببداية العجز قبل استفحاله بهدف إيقاف التدهور وتوجيه الجهد نحو التقوية، و تقدير المرحلة غير القابلة للترميم وبالتالي التدخل من أجل إعادة التأسيس؛ فمتى يتم التدخل لبعث الحياة في جسم الدولة العاجزة، وأي الفترات التي تقتضي التدخل الدولي بغرض بناء النموذج من جديد؟

ولتجاوز الإشكالية المتعلقة بإدراك العجز لجأ بعض الدارسين إلى تقديم تفسير حول عجز الدولة من خلال النظر في النتائج، وهو ما ذهب إليه دافيد كارمنت David carment حيث يعتبر أن "فشل الدولة هو مسار غير خطي لا نحطاط نسبي، وضع على طول "كل تطوري"[2]؛ إذ يمكن التنبه لعجز الدولة حينما يتم قياس مسارها من ناحية الأداء الوظيفي بالمقياس الدال على المنحى

---

[1] بيتر فالنستين، مرجع سابق، ص، 215.

[2] david Carment : « Assessing State Failure : Implications for Theory and ploicy, » Third World Quarterly, Vol. 24 (2003), N° 3, pp 407-427.

الخطي التصاعدي وبالتالي سيتم ملاحظة التذبذب في المسار بالشكل الذي لا ينطبق على طول "كل تطوري" ففي الحالات التي تتوقف الحكومة المركزية على تزويد مواطنيها بالموارد الأساسية ولا تستطيع حماية نفسها من الأخطار الداخلية والخارجية، إلى جانب التدهور الاقتصادي الذي يؤدي إلى انعدام الرعاية الصحية ونقص في التعليم وتراجع البنية التحتية، مع تصاعد الجريمة والعنف بالشكل الذي يجعله خارجا عن سيطرة الحكومة المركزية. هذه الظروف تدفع إلى بروز مجموعات داخلية معارضة عادة ما تلجأ إلى خيار النهج العسكري في التعبير عن مطالبها، الأمر الذي يفضي إلى ظهور النزاعات الداخلية غير القابلة للسيطرة وطنيا مما يضيف أعباء جديدة تسرع من عملية التدهور، مثل أزمات اللاجئين التي تفرز تغييرات سكانية هائلة، إلى جانب ارتفاع عدد القتلى المدنيين بسبب المرض والمجاعة والمعارك.

والنسبية التي أشار إليها كارمنت carment هي بمثابة الإشارة إلى التمييز بين الدولة السائرة في طريق الفشل بحيث يأخذ عامل الزمن دوره، وتلك المنهارة بسبب تعطل في الأداء الهيكلي لمؤسساتها؛ ذلك أن الدولة المنهارة callapsed state هي الدولة التي زالت أو انهارت كلية أجهزتها الدولتية وتنظيمها السياسي بسبب صعوبات ذات طبيعة داخلية (حروب أهلية) مثلما حدث في يوغوسلافيا سابقا [3]، وهي لا تنهار بسبب معارك فاصلة، لكن بسبب تحمل إجهاد فائق لقدرتها حسب تعبير وليام زارتمانwilliam zartman ، كما يمكن فهم النسبية من خلال التنبه لعجز دولة ما قياسا بدول أخرى قوية.

وفي السياق نفسه حاول روبرت روتبرج Robert Rotberg تحديد العلامة الإنذارية لدولة ما تتجه نحو الفشل، بقوله إن الدولة تبدأ في الفشل عند عجزها عن السيطرة على حدودها الدولية، أي ترابها الوطني، وعندما يتدهور إجمالي الدخل المحلي حسب مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية التي توضح تدني مستوى المعيشة وتلبية الحاجات الأساسية، وكذلك عندما ينتشر الفساد وتبدأ القيادة في فقدان شرعيتها وشعبيتها.

كما أشار ويليام أولسون William Olson بأن الدولة العاجزة هي تلك "الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها وبقاءها واستمرارها للخطر" [4]؛ وهو تعريف عام غير قابل للاختبار إمبريقيا، لأنه لم يشر إلى طبيعة المشكلات الحقيقية التي تواجه هذه الدولة ومصدرها، كما أن تعرض دولة ما لتحديات لا يعني بالضرورة فشلها إنما الأمور تقاس بالنتائج. وقد ذهب رونالد زيمرمان Roland Zimmerman إلى أن الدولة العاجزة هي تلك التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها، ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية، وخاصة فرض احترام القانون [5].

إذا كان التنبؤ بالدلالات المعبرة عن بداية العجز من الناحية الوظيفية لدولة ما يمكن إدراكها من خلال مؤشرات قابلة للملاحظة، فإن الاستجابة الدولية هي التي تثير الكثير من

---

[3] Kathia Légaré ; Opcit.

[4] Daniel Lévine et autre ; opcit

[5] Robert Schutte. La sécurité humaine et l'Etat Fragile. (traduction : Antonia C.Durnsteiner).Human security-journale-.issu. Feb 2007 pp 92-94. 92-94. , Obtenu en parcourant http://www.peacecenter.sciences-po.fr/journal/issue3pdf/issue3_FF_Robert-Schutte.pdf

الإشكالات من حيث الدور المنوط بالقوى المتدخلة والدوافع المحركة للسلوك، والاتجاه المراد تكريسه؛ بمعنى أن التدخل الدولي في حال وجود إشارات توحي بأن دولة ما تعاني من أعراض العجز، فإن الإشكالية ترتبط بالمستوى المستهدف من عملية التدخل والدور المنوط بالمتدخل؛ بمعنى أن هذا التدخل يتجه نحو تقديم العون للنظام المركزي لتلك الدولة، أم يعتمد دور المخرب حتى يسرع من عملية الفشل تمهيدا لتغيير النظام في تلك الدولة.

لقد تم التدخل في العديد من الدول الموصوفة بالإفلاس (العجز اقتصاديا) من خلال تقديم وصفات لتجاوز العجز من قبل مؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، غير أن ذلك لم يصنف تحت مفهوم التدخل الدولي الذي يخرق السيادة، كونه تم في أغلب الحالات بالاستدعاء الداخلي والقبول الخارجي في إطار المنظور العقلاني المبني على المكاسب المتبادلة بين النخب الحاكمة في الدول المضيفة والمؤسسات المالكة بالنسبة للجهات المتدخلة. أما الأنظمة التي لا تحضى بالقبول لدى القوى الدولية والتي تصفها بـ"الدول المارقة"، فهي إما أن تترك لشأنها حتى يستفحل الضعف في أجهزتها وتصاب بالعجز الذاتي لترهن سيادتها وتكون مدعاة للتدخل الدولي نتيجة لتصنيفها كمصدر للتهديدات التي من شأنها أن تمس بالسلم والأمن الدوليين، أو يتم تغذية أزماتها الداخلية بالطريقة الدافعة إلى إضعاف قدراتها الذاتية، مما يجعلها تحت وطأة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ وفي كل الأحوال تبقى تكاليف التدخل حينما تظهر البوادر الأولى للعجز أقل بكثير من التردد أو التأخر لدى القيام بعملية التدخل.

هناك العديد من المشاكل النظرية التي تفرزها محاولات فهم فشل الدولة وإدراك اللحظة التي يكون فيها العجز الدولتي والنزاع الداخلي كافيين كميا للتسبب في تحول كيفي/نوعي في طبيعة الدولة نحو الفشل أو الانهيار[6]. وقد يكون من المفيد منهجيا العودة مرة أخرى إلى التمييز، مفهوميا وليس اصطلاحيا، بين مصطلحي الدولة العاجزة والدولة المنهارة. وتعتبر الدولة المنهارة بمثابة النسخة المتطرفة للدولة العاجزة، حيث "تكون السلطة (القوة الشرعية)، والقانون والنظام order السياسي قد تعرضت للانهيار التام وأصبحت في حاجة إلى إعادة البناء بشكل ما، سواء كان جديدا أو قديما"[7]

غير أنه لا يجدر أن يدفع هذا التمييز نحو الاعتقاد بوجود تفاوت في مدى ضرورة، وجدية واستعجاليه التدخل بين حالتي الفشل والانهيار في الدولة، طالما أن الفشل إذا لم يتم التعامل معه بشكل فعال يؤدي في نهاية الأمر إلى الانهيار، وطالما أن التدخل يكون بهدف الحد من تهديد الأمن والسلم الدوليين سواء بالتعامل مع النزاع الداخلي من خلال إرساء السلام ، أو بالتعامل مع العجز الدولتي من خلال بناء الدولة.

هناك تحد آخر يواجه المجتمع الدولي أثناء تدخله في الدول بينة العجز، يتمثل في مدى قدرته على الحسم في تقدير الوضع الميداني بين مرحلتين -الخيط الفاصل بينهما دقيق جدا- مرحلة الانهيار

[6] Aidan Hehir and Neil Robinson (eds), State-building: Theory and practice, New York: Routledge, 2007), p. 6

[7] Zartman, I.W., 'Introduction: posing the problem of state collapse', in Zartman, I.W. (ed.), Collapsed States. The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, Boulder, CO: Lynne Reiner, 1995, p. 1

بحيث لا تجدي معها عملية الترميم، وفي هذه الحالة يتم التدخل بإستراتيجية التأسيس من جديد ومرحلة ما قبل الانهيار (مرحلة الإنعاش)، بحيث أن هناك أملا في إعادة بعث الحياة في الجوانب الوظيفية لمؤسسات الدولة المعنية، وبالتالي يمكن أن يتم التدخل بالتوجه إلى تفعيل الأداء الوظيفي للمؤسسات القائمة.

ولقد أكد مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية بأن الدولة العاجزة تعبر عن حالة ضعف في أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها، وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها [8]، ويتجلى ذلك في كون أن بعض الأنظمة تنقصها السلطة الكافية لاتخاذ قرارات جمعية أو القدرة على تقديم الخدمات المجتمعية. بينما يشير معهد Stratigic Assement إلى أن الدولة العاجزة هي الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الاثنية العشائرية، والقبلية أو الدينية، مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون إلى حركة اللاجئين. أما المرحلة الحرجة فهي مرحلة التحول التدريجي من عنف داخلي منقطع إلى حرب أهلية كاملة [9].

هذا التعريف الذي يوحي بأن العجز قد لا ينحصر فقط في تسبب الدولة العاجزة في أخطار في محيطها الداخلي أو للدول المجاورة، بل قد يؤدي عجزها إلى تنامي تهديدها للأمن والسلم الدوليين وهذا الأخير هو سبب الاهتمام بمصير الدولة العاجزة أكثر من الجانب الإنساني.

لقد ذهب شوارز Schwarz إلى إمكانية المجادلة بأن عجز الدولة وظيفيا ينبغي تمييزه، كشكل من أشكال تشوه الدولة حيث تفشل في أداء وظائفها الأكثر أساسية، عن انهيار الدولة حيث ينهار النظام بأكمله وتندلع "حروب الجميع ضد الجميع" مثلما هو الحال في حالة روندا 1994، إذ لم تتفاقم أعمال الإبادة الجماعية نتيجة لتفسخ الدولة الرواندية أو اختفائها نهائيا، بل على العكس، فقد تفاقمت على أيدي "وكلاء" ذوي انضباط عال لصالح الدولة كلفوا بمهمة قتل الكثيرين من أبناء شعبهم بطريقة لا تبعث على الجزم بتورط أجهزة الدولة. وقياسا على ذلك، يمكن القول بأن الدولة السوفييتية لم تتعرض للانهيار في سنة 1991، رغم كونها قد تحولت بشكل واضح إلى دولة فاشلة، من حيث عجزها عن الاستمرار في أداء وظائفها الدولتية السابقة؛ لكن، ورغم أن سبب وجودها أصبح بحاجة إلى إعادة البناء، إلا أن العناصر الأساسية المشكلة للدولة فيها (البنية، القانون والنظام) قد حافظت عليها الدول ما بعد السوفييتية بحد أدنى من التمزق في ما بعد.[10]

النموذج الأكثر حداثة والأعمق تعبيرا على ضرورة التمييز السابق يتجلى من خلال حالة العراق؛ فطوال المراحل المتتالية من حكم صدام حسين، تغذت عملية تشكل الدولة العراقية بالمطالب الاجتماعية الآتية من المجتمع، كما هدفت إلى استكمال عملية تحول هذا المجتمع تماشيا مع أهداف

---

[8] Oumar ba ;Dorly castaned et Maria Guabrielsen, les états fragiles constituent ils une menace pour la sécurité international. . Obtenu en parcourant :www.peacecenter.sciences-po.fr/conf-etats fragiles .

[9] Maurice Ronai ; Opcit.

[10] Rolf Schwarz: Post-Conflict Peacebuilding: The Challenges of Security, Welfare and Representation, *Security Dialogue* Vol. 36(4): 2005, p 430

الدولة. ومع تراجع عائدات النفط في نهاية الثمانينيات وتفاقم آثار العقوبات خلال تسعينيات القرن الماضي، أصبحت قدرة الدولة على الإيفاء بوظائفها الأساسية (الرفاهية، الأمن، التمثيل) محدودة، ومع ذلك فقد تمكنت من النجاح في المحافظة على مستوى أدنى من الدولتية والنظام order؛ ولم تعرف الدولة حالة الانهيار إلا بعد حل مؤسسات الدولة العراقية بعد استكمال عمليات الغزو من قبل سلطة التحالف الدولي ممثلا في القوات متعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة في ماي 2003؛ عندها فقط أصبحت العراق دولة منهارة، حيث آلت حالتها إلى ما يشبه "حرب الجميع ضد الجميع".

المطلب الثاني: عجز الدولة من المنظور الكمي وإشكالية الاستجابة لنظام الإنذار المبكر

إن التدخل الوقائي غالبا ما يفضي إلى تخفيض في التكاليف، ماديا وبشريا، ويقوي من حظوظ النجاح في احتواء الوضع المنذر بالانفجار قبل حدوثه. غير أن فعالية التحرك الاستباقي لا يستند إلى المعلومة المستقاة من الميدان فحسب؛ بل يتطلب تصميم آلية متكاملة للرصد يضمن تمحيص نوع المعلومات القابلة لقراءتها كمؤشرات يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ إجراء سريع؛ وهذا ما اصطلح عليه بنظام الانذار المبكر؛ وإذا كانت هذه الآلية تستمد أهميتها من تصميم قائم على وسائل تقنية وميدانية بهدف استكشاف المناطق المتوترة والقابلة للتصعيد العنيف؛ فإن توظيفها في التنبؤ لدرجة العجز الدولتي في حاجة إلى الاستناد على مؤشرات كمية للعجز قابلة للقياس بالقدر الذي يضمن إرسال إشارات واضحة تمكن الطرف المتدخل من تقدير الموقف المطلوب إتخاذه من قبل صانعي القرار بخصوص توقيت وشكل التدخل.

تحاول الأدبيات الرائجة أن تقارب لمفهوم "الدولة العاجزة" من خلال المنظور الكيفي، وبالرغم من تمكنه (المنظور الكيفي) من الوصول إلى مستوى متقدم من التنوع والهيمنة على حقل الدراسات ذات العلاقة، إلا أن العقدين الأخيرين شهدا ظهور توجه جديد لدى بعض الدارسين الناشطين في بعض المجمعات الأكاديمية، يحاول التخفيف من هيمنة المنظور الكيفي البحت مقابل التوظيف المتزايد للدراسات الكمية لفحص مدى إمبريقية النتائج البحثية المتوفرة، إذ اعتمدت جملة من المؤشرات الدالة على عجز الدولة وأخضعتها إلى قياسات محددة لتصل إلى نتائج بالأرقام تفيد، حسبهم، في التمييز بين الدول العاجزة، الدول المهددة بالفشل، والدول التي تقع في منأى من ذلك حسب الترتيب العالمي للدول. ورغم الرواج الذي حضي به هذا التوجه الجديد، إلا أنه لم يسلم من المساءلة، خاصة فيما يتعلق بمدى إمكانية التسليم بدقة الدراسات الكمية في تصنيف الدول العاجزة.

لقد أشارت دراسات مجلة السياسية الدولية و صندوق دعم السلام إلى عدد من المؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحديد وضع الدولة العاجزة في الترتيب بين الدول وقياس درجة الاستقرار. ويجادل الساهرون على إعداد هذه الدراسات بأن قصور المنظور الكيفي "التقليدي" عن التوصل إلى تعريف عملي للدول العاجزة هو ما يدفع بالإسهامات الكمية نحو السطح؛ لذلك فإن الضرورة العملية (الميدانية) من شأنها أن تبرر التساؤل حول كيفية الفرز بين الحالات التي يمكن تصنيفها ضمن الدول العاجزة عن غيرها من الدول الآيلة إلى الانهيار.

وقد اعتمدت الدراسة في تصنيفها للدول العاجزة على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، عددها 12 مؤشرا[11] كما قامت بتصميم سلم للتنقيط تراوح ما بين 0 و 10 نقاط لكل مؤشر؛ وبعد أن يتم إخضاع المعطيات (البيانات) المتعلقة بالدول لهذا السلم، يتم القيام بعملية جمع القياسات في شكل جداول إحصائية للتوصل إلى استنتاجات من شأنها المساهمة في إعداد ترتيب عالمي للدول [12]، كمحاولة لتقديم إطار أشمل للمعايير التي تقيس درجة الاستقرار داخل الدول.

إن التصنيف المعتمد في الترتيب العالمي للدول العاجزة بحسب المؤشرات المقدمة من قبل صندوق دعم السلام Fund for Peace ومجلة السياسة الخارجية Foreign Policy ، وبالرغم من اعتماده على أقوى وأكبر نظام لجمع المعلومات Thomson Dialog الذي يضم أعدادا هائلة من المصادر المفتوحة من أخبار ومقالات وتقارير إعلامية دولية ومحلية ووثائق عمومية وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى دراسات مستقلة، و استعماله كأداة للتحليل برنامج Conflict Assement System Tools التي تعرف اختصارا بـ CAST وهي أداة لتقييم الصراعات Softwar Indexes[13] غير أنه يمكن أن نسجل جملة من الانتقادات التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم التسليم بالترتيب السنوي لتلك الدول المصنفة كدول عاجزة حسب الفئات المحددة، مما يضعف من دقة التقييم للنزاعات أو تحليلها انطلاقا من المعطيات المستند عليها، ومن أهم الانتقادات ما يلي:

- التنقيط الموحد لكل المؤشرات من النقطة 0 إلى النقطة 10، ما يدل على التساوي في التأثير بالنسبة لكل المؤشرات، ولو نظرنا إلى الدول الثلاثة الأولى المتربعة على قائمة الدول العاجزة وهي: الصومال والسودان والعراق لوجدنا أنها لم تكن عاجزة كما هي الآن قبل تفاقم التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية؛ مما يؤكد على أن التدخلات الخارجية هي السبب الرئيس في تحويل تلك الدول إلى دول عاجزة، لأنها نالت من أسس دساتيرها وتشريعاتها وقوانينها وأبطلت فاعليتها.
- عدم الحسم في التمييز بين المؤشرات عندما تكون سببا في العجز وبين المؤشرات عندما تكون نتيجة له، أي الانطلاق من كون أن كل المؤشرات عبارة عن أسباب، في حين يمكن تصنيف البعض منها كنتيجة للعجز وليست سببا لذلك.
- تصنيف العامل الخارجي كأحد المؤشرات الدالة على العجز عن طريق التدخل، ولم ينظر إليه كأحد أهم العوامل التي ارتكزت عليه الدول المستعمرة لتكون ناجحة باستغلال الدول الواقعة تحت وطأتها.

---

[11] للإطلاع على هذه المؤشرات بشكل مفصل، يمكن العودة إلى الملحق رقم01 ص، 125.

[12] للإطلاع على الترتيب الدول حسب جدول العجز، وبشكل مفصل، يمكن العودة إلى الملحق رقم01 ص، 129.

[13] Stephen Knowles Bryce, A Statistical Analysis of the Failed States Index: The Importance of Global Governance, Development, and Measuring State Failure,

http://www.nvc.vt.edu/uap/docs/Student%20Projects/Bryce_Final.pdf

- عدم قابلية بعض المؤشرات للقياس الكمي، وبالتالي يصعب الاتفاق على تقدير النقطة اللازمة لكل مؤشر مما يؤدي إلى التباين في تحديد الترتيب للدول العاجزة.
- التركيز على العوامل الداخلية كمؤشرات للتصنيف يوحي بعزل العلاقات الخارجية للدولة فعدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها لا يقتصر على البعد الداخلي وفقط بل يتعدى إلى المجال الخارجي، وعادة ما تشكل السياسة الخارجية لدولة ما مصدر تهديد لمواطنيها، كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتبني مبدأ الحرب الاستباقية ومكافحة الإرهاب، الأمر الذي يثير جدلا حول تصنيفها كدولة عاجزة حسب ما ذهب اليه نعوم تشومسكي[14] إضافة إلى كونها تعتبر "تهديدا للأمن والسلم الدوليين"، وهي أحد المؤشرات على عجز الدولة، كونها (الولايات المتحدة الأمريكية) تدفع دولا أخرى إلى السعي نحو سباق التسلح قد لا ينتهي إلا بحرب دمار شامل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن بعض تعاريف الدولة العاجزة تركز على البعد الوظيفي للحكومة من حيث السيطرة، في حين أن أخرى تركز على الظروف السوسيواقتصادية، وبذلك فهي لا تزودنا بمفهوم نهائي قابل لقياس مدى عجز الدولة، غير أنها تفيدنا، فقط، في تغذية نظام الإنذار المبكر بالمعلومات الكفيلة برسم الصورة الأولية لمظاهر العجز في تلك الدولة.

يندرج نظام الإنذار المبكر في إطار العمل الوقائي لتفادي ارتفاع تكلفة التدخل. وقد جاء استحداثه كآلية لرصد الإرهاصات الأولى المنذرة بانفجار وشيك لنزاع معين نتيجة للمجازر المروعة للضمير الإنساني في رواندا والبوسنة، مما طرح التساؤل عن نوعية الآلية الكفيلة بتنبيه المجتمع الدولي لمنع تكرار هكذا مآسي ضد الإنسانية.

باعتبار أن النزاعات الداخلية العنيفة غالبا ما تكون نتيجة لعجز الدولة، فإنه من المفيد جدا العمل بنظام الإنذار المبكر من أجل الكشف عن المؤشرات الدالة عن مقدمات الضعف لدولة ما؛ وإذا سلمنا بالسهولة النسبية في التعرف على مناطق التوتر والأوضاع المضطربة والأسباب الجذرية للنزاعات فيها فإن معرفة عوامل عدم الاستقرار وتضافرها معا لكي تصير الدولة عاجزة تصبح ضرورية لاتخاذ الموقف المناسب أثناء التدخل الدولي.

غير أنه من التحديات التي تواجه مؤيدي فكرة الإنذار المبكر؛ تلك المرتبطة بالإجابة عن السؤال: من يقوم بإرسال "إشارات" الإنذار ومن يقوم باستقبالها وتتوفر لديه القدرة على الاستجابة؟ هذا التساؤل يجد مبررا له في التحديات التي تواجهها آلية الإنذار المبكر، أولا: من حيث الفواعل التي من شأنها أن تتولى عملية رصد الأحداث والتطورات الميدانية في المناطق التي يحتمل أن تتطور إلى بؤر توتر، تقييم المؤشرات الدالة والتي تنبؤ عن الاقتراب من مرحلة تصعيد محتمل، ثم **إرسال** إشارات الإنذار نحو الفاعلين الذين توكل لهم مهمة الاستجابة؛ طبيعة هذه الفواعل تطرح إشكاليات عدة تتعلق بمدى حيادها وطبيعة أهدافها والقدرات الميدانية التي تتوفر عليها (مصادر التمويل)، هذا ما يجعلها تصطدم

---

[14] لمزيد من التفاصيل حول نظرة "نعزم تشومسكي" في تصنيفه للولايات المتحدة الأمريكية كدولة فاشلة يمكن تصفح الكتاب.

Noam Chomsky, « Failed States: The Abuse Of Powere and The Assaultt On Democracy »,(New Yourk :Metropolitan Books,2002).

في الكثير من الحالات بمواقف رافضة من طرف الدول محل التدخل؛ ثانيا: من حيث طبيعة الفاعلين المستقبلين لإشارات الإنذار المبكر والذين يمكنهم التحرك لمنع التدهور المتوقع ومدى كفاءتها في الاستجابة لتلك الإشارات. وهناك حلقات ضعيفة في إستراتيجية الإنذار المبكر لا بد من تقويتها في هذا الصدد يجب الإشارة إلى أربع مشكلات جديرة بالاهتمام والملاحظة:[15]

- أن الصعوبة لا تنحصر في تعريف الاضطرابات الكامنة وإنما في فهم الأوضاع بدرجة تكفي لرسم خطة تحرك وفقا للاتجاهات والتنبؤ بها، أو بأيها أقرب إلى الانفجار؛
- مشكلة الإنذار السابق لأوانه وغير المبرر، فالتخوف من اتخاذ إجراءات قد يكون سابقا لأوانه، والخوف الناتج عن التحرك قد يكون أكبر من الخوف الناتج عن عدم التحرك، والذي قد يسمح بانفجار الوضع؛
- من تتوفر فيهم الفرصة أو الإمكانيات لاتخاذ إجراء سريع تجاه الأزمة قد يتعرضون لضغوط بعدم اتخاذ الإجراء؛
- إن التردد في اتخاذ الإجراء أو الاستجابة للإنذار وارد بسبب ما يمكن أن يصل إليه صانع القرار من خوف من الانزلاق في أزمة شديدة الانحدار يصعب الخروج منه.

رغم التحديات والمشكلات التي من شأنها أن تعيق فعالية الإنذار المبكر، وأن تجعل المجتمع الدولي يتردد في الاستجابة شبه التلقائية للإشارات المرسلة من خلال هذا النظام، غير أن ذلك لا يعفيه من مسؤولية التعامل مع التوقعات التي تشير إلى أن منحى العجز في الدولة مصدر الإنذار يؤشر للتدهور المحتمل للوضع. ويعتبر اعتماد هذا النظام فرصة لاحتواء مستوى العجز بالنسبة لتلك الدولة في مراحله الأولى والتوجه في رسم إستراتيجية للتدخل الدولي في استهداف ترشيد السياسات الداخلية من جهة، واللجوء إلى تقديم الحوافز الداعمة للدولة قصد تخطي الصعوبات التي تتخبط فيها من جهة أخرى.

وفي إطار المسعى البحثي لتجاوز النظرة التي تحصر العجز في الأسباب الداخلية أثناء القيام بعملية التشخيص، ونظرا لمحورية بعض العوائق الحائلة دون تخطي العجز لدى بعض الدول، فإن الدراسة تتطلب الاستدعاء التاريخي لعملية بناء الدولة الحديثة في الدول المصنفة ضمن قائمة العجز، وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب التالي.

المطلب الثالث: الدولة العاجزة بين المؤثرات الخارجية والتحديات الداخلية

لا يمكن حصر العوامل المفضية إلى ظاهرة عجز الدولة في تلك المصنفة داخليا باعتبارها الأكثر حسما في تحديد مدى قدرة الدولة عن أداء وظائفها الأساسية، بل أن للمؤثرات الخارجية – في أغلب الحالات- الدور الحاسم في تسريع عملية العجز في حال وجوده أو تهيئة الظروف المستنبتة للظاهرة من جديد. ومن أبرز تلك العوامل الخارجية يتمثل في دور الاستعمار في النشأة المشوهة للدول التي كانت تحت وطأته، إلى جانب التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة من حيث التشابك المعقد بين المصالح

---

[15] محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،(الجزائر: دار هومة،ج1،2003)، ص، 327.

وحركية السلع ورؤوس الأموال من جهة، والتحولات السريعة التي لا تقوى على مسايرتها تلك الدول التي تعاني من ضعف في وتيرة تنميتها مما يرهن قرارها السيادي و يعرضها لاهتزازات داخلية وفقدان السيطرة من جهة أخرى.

فاقتران صفة العجز أو الفشل بالدول التي خضعت للاستعمار يكاد أن يأخذ سمة التلازم، مع تنامي ظاهرة النزاعات الداخلية (في هذه الدول) المعدية في انتشارها والعنيفة (نزاعات مسلحة) من حيث أثرها[16] مما يعطي تبريرا قويا لمحاولة استكشاف أسباب العجز من خلال البحث في مدى تأثير الإرث الاستعماري على الحالة الراهنة لهذه الدول والموصوفة بالضعف والعجز والفشل، وفي بعض الحالات تصل إلى حد الانهيار.

فلقد جرت عملية التقسيم الاستعماري للدول التي وقعت تحت وطأة الاحتلال بصورة رسمية فيما بين القوى الأوروبية خلال مؤتمر برلين، الذي عقد ما بين15 نوفمبر 1884 / 26 نوفمبر 1885، بغرض تسوية النزاعات بشأن تقسيم مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية[17] وبالتالي فإن نشأة معظم الدول الحديثة جاءت أساسا في إطار التقسيم الاستعماري للحدود السياسية الأمر الذي يعكس عمليا العلاقات بين هذه القوى المهيمنة، وهي صيغة كانت تهدف فقط لرسم مجالات النفوذ المختلفة للدول الاستعمارية معتمدة على الخطوط الفلكية والخصائص الطبيعية، وهو ما أدى إلى تجاهل الاعتبارات الإنسانية في رسم حدود هذه الدول.

ما أدى إلى بروز حدود سياسية لكيانات تشكل خليطا من الجماعات الإثنية أفرزت اضطرابات واسعة النطاق، وبات العديد من هذه الشعوب مقسما فيما بين عدد كبير من الدول. وأصبحت الكيانات السياسية الإفريقية الجديدة تتألف من مزيج غير متجانس الثقافات والتقاليد واللغات، وتسببت هذه التعددية الاثنية في كثير من الدول في فترات ما بعد الاستقلال في نشوب العديد من النزاعات الداخلية والخارجية، سواء تحت تأثير النزاعات الحدودية المزمنة التي نشبت بين عدد من الدول (خاصة في القارة الإفريقية)، أو تحت تأثير التداخل الديموغرافي الشديد الذي اتسمت به هذه المجتمعات[18].

وقد أدى اختلاف أساليب الحكم الاستعماري إلى آثار سياسية مختلفة على الدول التي وقعت تحت وطأة الاستعمار، خاصة الدول الإفريقية منها، حسب طبيعة الحكم الاستعماري بحيث يمكن التفريق بين الخبرات المتعددة لهذه الدول، وبالذات فيما بين الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي والبريطاني والبرتغالي، وذلك على النحو التالي[19]:

---

[16] تجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من اتصاف العديد من الدول ما بعد الاستعمارية بخصائص الفشل الدولتي إلا أنها لم تتطور لتصل إلى درجات متقدمة من هذا الفشل، وذلك نتيجة لتمتعها بطبيعة شبه دولتية quasi-state nature. ويرجع عدم انكشاف unvulnerability أشباه الدول هذه أمام التدخل الدولي إلى آليات الضبط والدفع القسري نحو الاستقرار التي فرضها كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على معسكريهما تجنبا للانزلاق نحو مواجهة عسكرية شاملة.

[17] أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2001)،ص، 108.

[18] أحمد إبراهيم محمود،نفس المرجع، ص، 110.

[19] المرجع نفسه،ص، 128.

1. إن الدول التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني كانت أكثر قابلية لاندلاع الحروب الأهلية لأن نظام الحكم البريطاني كان يقوم على مبدأ "فرق تسد" بدرجة أكبر من أي نظام آخر للحكم الاستعماري، إلى جانب اعتماده أسلوب المناطق "المغلقة" في إدارة مستعمراته، واتجه في هذا الإطار نحو إذكاء النزاعات الإقليمية والإثنية، وهو ما أدى إلى خلق مشكلات حادة أثناء عملية بناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وبرز ذلك واضحا في حالات نيجيريا والسودان وأوغندا.

2. إن الدول التي كانت خاضعة للاستعمار البرتغالي كانت أيضا أكثر قابلية لاندلاع الحروب الأهلية، لأن الاستعمار البرتغالي كان قائما في الأساس على القهر والقمع في الدول الخاضعة تحت سيطرته، وهو ما أدى إلى تكوين حركات مقاومة مسلحة بمحاربة الاستعمار البرتغالي وكان من الطبيعي أن تنقسم هذه الحركات المسلحة في فترة ما بعد الاستقلال، مما وضع بذور الحروب والنزاعات الداخلية في هذه الدول.

3. أما الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي فقد كانت اقل قابلية لاندلاع النزاعات الداخلية فيها، لأن الاستعمار الفرنسي كان يقوم على إذابة الهويات الوطنية مع خلق رابطة انتماء لفرنسا في مستعمراته، بالإضافة إلى الاعتماد على المركزية كنظام للحكم فيها، وهو ما أدى إلى إضعاف سلطة ونفوذ الزعامات الأهلية المحلية؛ وبالتالي، فإن هذه الخلفية أدت إلى التقليل من احتمالات اندلاع الحروب الأهلية في المستعمرات الفرنسية السابقة، لأن ضعف تأثير الزعماء المحليين قلل من قابلية التعبئة على أسس إثنية في هذه المجتمعات.

إن التسليم بالرأي الداعم للاتجاه الذي يرى في الدولة القومية حديثة الاستقلال، بأنها مجرد "تكوينات صناعية" صممت لتلبية مصالح وطموحات مؤسسيها، يقتضي فحص المكونات الأساسية لهذه الكيانات وطريقة تفاعلها، وأهم التحديات التي تواجه عملية إعادة تصميمها بالشكل الذي يحقق الأهداف القومية وفي مقدمتها عملية "الاندماج الوطني" التي تستدعي التأسيس للعلاقة بين الدولة والمجتمع وفق مقاربة تبحث في العلاقة بين المصالح والوسائل المتبادلة بين الدولة والجماعات، حيث تركز على الأبعاد القانونية للعلاقة بين الجماعات والدولة دون الوقوف عند مجرد النص القانوني الذي قد لا يشهد تطبيقا قي الواقع[20].

غير أن التركيبة الاجتماعية والبنية التنظيمية الموروثة في هذه الدول أدت إلى بروز العديد من الأزمات الداخلية المستعصية؛ ففي الدول الإفريقية مثلا تعاني عملية الاندماج الوطني جملة من العوائق، أهمها[21]:

1. حالة التعدد السلالي والعرقي، وهو ما تتسم به القارة الإفريقية في تكوينها الديموغرافي من الشعوب والأجناس.

---

[20] نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة(النموذج المعرفي- النظرية- المنهج)،(بيروت: مجد المؤسسة الجامهية للدراسات والنشر والتوزيع،2002)، ص، 320.

[21] أحمد إبراهيم محمود،مرجع سبق ذكره، ص، 110.

2. التعددية اللغوية التي تصل إلى درجة أن الدولة الواحدة قد تضم جماعات لغوية تزيد عن 20 لغة.

3. التعددية الدينية التي تنطوي على وجود عدد كبير من الديانات الوضعية المحلية والسماوية.

4. عدم الاندماج الإقليمي الناتج عن عدم كفاءة النظام السياسي للدول الإفريقية وغياب القدرة لديه في بسط نفوذه على مستوى كثير من أقاليم التابعة لكل دولة سياسيا، مع تنامي ظاهرة التمرد والمعارضة المسلحة للنظام المركزي للدولة.

5. عدم التكامل بين أجهزة الحكم والشعوب، بسبب الطابع الأوتوقراطي الأبوي المتسلط للأنظمة، مما أدى إلى انتشار ظاهرة النزاعات بين الجماعات الإثنية على المكاسب السياسية والاقتصادية داخل الدولة الواحدة.

إضافة إلى ما سبق، هناك تحديات أخرى اصطدمت بها عملية التنمية كمنطلق لبناء دولة ما بعد التحرر بعدما فشلت عملية التحديث التي تبناها المستعمر كرسالة للرجل الأبيض أشهرها كمبرر للتدخل المباشر؛ تتمثل تلك التحديات في الفجوة المزمنة بين النخب التقليدية والنخب الحديثة ما أدى إلى تعميق الصراعات الداخلية، فقد لجأت النخب الحاكمة إلى فرض الأيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية؛ كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، لاسيما سياسات القمع والإكراه المادي، تحت مظلة تسلطية دولة الحزب الواحد، وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الجماهيرية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها .

كما عانت الدولة الأفريقية من أزمات خانقة؛ بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، بحيث أضحى وجود الدولة الأفريقية بحد ذاته محل شك ونزاع، وتنامت مطالب شعبية تدفع نحو ضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في أفريقيا توسع دائرة المشاركة بتمكين الشعب من ممارسة السلطة عبر ممثليه، مع تفعيل آليات مساءلة المؤسسات التنفيذية في الدولة.

ومن المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية تلك الدولة شيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الأفريقية؛ وذلك على النحو التالي[22] :

- ✓ الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبرى لدور شخص الحاكم في النظام السياسي.

---

[22] حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا (الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل).

- ✓ عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الأفريقي وبدلا من ذلك تم التأكيد على مفهوم اتفاق الرأي الذي يجسده التنظيم السياسي الواحد.
- ✓ ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية، وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستوريا، بحيث أصبحت أداة طيعة يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.
- ✓ اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي، بدلا من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.
- ✓ الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع؛ وهي الظاهرة التي أطلق عليها جان فرنسوا بيار سياسة ملء البطون، بحيث أضحت النخبة الحاكمة تمثل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية.
- ✓ غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية مثل: الانقلابات، الاغتيالات والحروب الأهلية في عملية نقل السلطة.
- ✓ تبني صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي، أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركة تحرير مسلحة، أو فرض قناعات أيديولوجية من جانب شخص الحاكم.

إن حجم الضغوط على النخب الحاكمة في الدول النامية يزداد أكثر فأكثر حينما تكون إزاء مواجهة الارتفاع المذهل لوتيرة التدفقات عبر الوطنية وما تفرزه تقنيات الاتصال المتطورة في ظل العولمة. ويواجه صانعو القرار في الدول النامية أجندة طويلة ومكلفة ومتبادلة الاعتماد، تتضمن بشكل أساسي وملح: توليد النمو، واقتلاع الفقر، وبناء مؤسسات فعالة وقدرة حكومية، وسد الفجوة التكنولوجية[23]. هذا الوضع يفرض على النخب الحاكمة أحد الاحتمالين، إما العمل بالأجندة المفروضة ضمن السياق المتسارع، أو تغليب الأجندة الداخلية بما يتيح لها مجالا للمناورة؛ وفي كلتا الحالتين وفي ظل العبء المضاف من قبل المؤسسات الضعيفة إلى جانب الضغوط المتزايدة للقيام بأعمال على الجبهات المختلفة، من شأنه أن يجعلهم أكثر انهماكا في ما يسميه ألبرت هيرشمان Albert Hirschman[24] بـ"المشكلات الضاغطة" أكثر من التصدي لـ"المشكلات المختارة".

كما أن العدد المتزايد من حالات العجز الدولتي [25]، مع نهاية الحرب الباردة، أدى إلى اعتبار أن قضية بناء الدولة من أهم القضايا المثيرة للجدل في السياسة الدولية؛ وتلك قضية تضاف إلى

---

[23] جوزيف ناي، جون د.دوناهيو،(ترجمة: محمد شريف الطرح)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة،(المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكات،2002)،ص،270.

[24] جوزيف ناي، جون د.دوناهيو، نفس المرجع،ص، 274.

[25] الصومال، ليبيريا، هاييتي، يوغوسلافيا، إثيوبيا/إيريتريا، رواندا، الزائير، أفغانستان، مولدوفيا، سيراليون، جورجيا، السودان، بوراندي، طاجكستان...

التحديات الأخرى، إذ أصبح الحديث عن بناء الدولة بمثابة تطور في الوعي الدولي بالآثار المفجعة لعجز الدولة المفضي إلى حروب أهلية قابلة للانتشار إقليميا.

من الناحية التقليدية، كانت الاستجابة لعجز الدولة لا تتعدى بعض المحاولات المحدودة من قبل الطرف الثالث للإبقاء على خيط رقيق بين الأطراف المتنازعة والسماح لحجم محدود وغير منظم من أعمال الإغاثة الإنسانية للحد من تفاقم الآثار الإنسانية للنزاعات الناجمة عن عجز الدولة؛ وقد اعتبرت هذه الاستجابة عبارة عن حل "الحد الأدنى"، وأصبحت أقل جاذبية، وذلك لثلاثة عوامل:

أولا؛ تعدد مستويات العجز الدولتي وصعوبة التمييز بينها، مما جعل التدخل ممكنا حالما يتم إدراك العجز كتهديد أمني، الأمر الذي لم يكن على نفس القدر من السهولة خلال فترة الحرب الباردة؛

ثانيا؛ تحسن فرص التدخل الدولي مع نهاية الحرب الباردة بسبب تراجع الاعتبارات الأيديولوجية والسوسيو-إستراتيجية التي كانت تحول دون عمليات التدخل في الدول العاجزة، فقد أدت نهاية النفوذ الأيديولوجي والعسكري للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى بروز أعراض العجز الدولتي في بعض الدول بشكل جعل من هذه الدول حالات ناضجة ripe للتحرك الدولي من أجل الحد من تلك الأعراض.

ثالثا؛ نضج الوعي الدولي، مع نهاية الحرب الباردة، بأن مشكلة عجز الدولة لا يمكن معالجتها بدون تدخل من الخارج؛ هذا الوعي لم يكن لينضج بعيدا عن الإطار النظري الأشمل لـ "أزمة الدولة" التي عرفها النظام الدولي المعولم الراهن.

هناك افتراض، بأن العولمة تسببت في أزمة حادة بالنسبة للدولة، الوحدة التقليدية للنظام الدولي حسب المنظور الواقعي، وذلك لعدة أسباب؛ من أهمها كون ديناميكيات العولمة تعمل على نقل النشاط عبر-الوطني من مستوى الدولة إلى المستوى ما فوق- وما دون-الدولة، وبذلك فهي تضيق على نشاط الدولة، وتحد من مدى مركزيتها السياسية وتضعف من مسؤوليتها إزاء توفير الرفاه والأمن لمواطنيها، كما أنها تضعف من قدرتها على امتلاك وإدارة الموارد. ويبدو أن الدول لا تتأثر بشكل متساو بهذه الديناميكيات، حيث نجد أن الدول "القوية"، خاصة من المنظور الاقتصادي للقوة، غالبا ما تجد نفسها قادرة على التعامل مع آثار العولمة بشكل بناء معيدة توجيه النشاطات ما فوق- وما دون-الدولتية لصالحها مدعمة بذلك دورها المركزي، الإقليمي والدولي؛ بينما نجد أن الدول "الضعيفة" لا تستطيع فعل ذلك بنفس القدر من الكفاءة، خاصة وأن العولمة في هذه الحالة تفاقم من أزمة اندماج وتلاحم هذا الصنف من الدول، فهي تسمح لأجزاء منها لتصبح جزءا من "فخ" العولمة، بينما تبقي على أجزاء أخرى متعثرة الخطى في اللحاق بالركب؛ لا شك أن للعولمة دورا بنيويا في تسريع عملية بلوغ الدول الضعيفة مرحلة العجز، وذلك بما تتيحه للجماعات ما دون الدولتية من فرص الارتباط ببنية الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرة وضبط الدولة، هذا الارتباط يعد قناة رافدة لتغذية النزاعات الناجمة عن والمفضية إلى عجز الدولة على حد سواء، هذا من جهة؛ من جهة أخرى يؤدي هذا الارتباط الغريب عن البنية التقليدية للنظام الدولي الدولتي إلى ضمور قيم الولاء التقليدي للدولة، مقابل تعزيز قيم الولاء

والالتزام نحو الجماعات، أيا كانت طبيعتها وأهدافها، فهي في نهاية المطاف تمتص بشكل متزايد من قدرة الدولة على التعبئة والضبط داخل المناطق التي تحضى بسيطرة هذه الجماعات[26].

لفهم التفاوت بين الدول "القوية" والدول "الضعيفة" من حيث مدى قدرتها على مواكبة السياق المعولم لسيرورة النسق الدولي، يمكن استدعاء المثال التالي: نستطيع ملاحظة الفارق البسيط في المسافة بين عربتين تسيران في نفس الاتجاه وبسرعة متقاربة وثابتة، لكن حينما نحاول قياس المسافة بين هاتين العربيتين في مدة زمنية معينة، باستعارة مفهوم السرعة النسبية من العلوم الفيزيائية[27] بحيث تكون إحداهما تسير بسرعة كبيرة جدا والأخرى تكاد تكون متوقفة، فإن النتيجة تكون مذهلة كون أن الفارق في المسافة كبير جدا.

تزودنا مثل هذه المقاربة بإدراك الاختلال القائم في عالم ما بعد الحرب الباردة في ظل نظام العولمة؛ فعندما يمتزج التغير السريع والأساسي مع الاستقرار يصبح من الصعب أن تضع توازنا بسهولة[28] وبالتالي تتسع الهوة بين الدول المتقدمة وتلك المصنفة في خانة الدول النامية. وغالبا ما يفرض منطق القوة وتيرة سير النسق الدولي، تماما كما تؤكد القواعد الاقتصادية بأن صاحب الرأسمال الأكبر والأسرع في التعاملات التجارية حتما سيكون الأكثر ربحا.

ومن منظور نسقي وظيفي في تحديد تأثير السياق العالمي المتسم بالتطور المطرد على دور الدول الضعيفة يشير إيمانويل والرشتاين E. Wallerstein إلى أن "منطق السيطرة الدولية يجعل من ظهور الدولة في الطرف ظهورا يشوبه خلل وظيفي"[29] وهي إشارة إلى التأثير المباشر لدول المركز على دول المحيط وفق المقاربة البنيوية لمدرسة التبعية؛ بمعنى أن عجز دول المحيط ليس بسبب الضعف الذاتي بقدر ما هو نتيجة مباشرة لهيمنة الدول الكبرى واستغلال ثرواتها. وفي نفس السياق، يعتبر غاندر فرانك Gunder Frank "أن الدولة الطرفية هي دولة ألعوبة تحافظ على الوهم القانوني والسياسي للاستقلال الذي يجعل منه الواقع الاقتصادي مستحيلا في كل حال"[30].

---

26 مثل هذا المشهد من شأنه أن يلهم الكثير من الأدبيات التي تؤسس لانبعاث عهد القرنأوسطية الجديدة Neomedievalism في مناطق من العالم، حيث تنفلت القوى الاجتماعية والوحدات ما دون-الدولتية من أطر النظام الوستفالي وتحافظ في حوزتها على الموارد اللازمة للبقاء خارجه. أنظر:

Cerny, P., ‘Neomedievalism, civil war and the new security dilemma: globalization as a durable disorder’, Civil Wars, vol. 1, no. 1, 1998, pp. 36–64.

27 السرعة النسبية تقاس من خلال حساب الفرق بين السرعتين في حال كان سير عربتين في نفس الاتجاه، بينما يتم حسابها من خلال مجموع السرعتين فيما إذا كان سير العربتين في اتجاهين متعاكسين.

28 جوزيف ناي، جون د.دوناهيو، نفس المرجع،ص، 40.

29 برتران بادي: الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي، (ترجمة: شوقي الدويهي) (بيروت: دار الفارابي، ط 1، 2006) ص، 38.

30 المرجع نفسه، ص 39.

المبحث الثاني: مفهوم التدخل الدولي لحل النزاعات الداخلية في الدول

إن التباين في وجهات النظر في الدراسات الأكاديمية حول مفهوم التدخل الدولي نابع من الاختلاف في المنطلقات (سياسية و/أو قانونية) التي تستند عليه كل دراسة، والأهداف أو الدوافع (مصلحية و/أو إنسانية) وكذلك المعايير المعتمدة في تقدير القضايا التي تستوجب التدخل من غيرها نتيجة لوجود رؤى متباينة لحقوق الأفراد تجاه الدول وكيفية تفاعل هذه الحقوق، جماعية كانت أم فردية داخليا وخارجيا؛ وبالتالي فإن النقاش غالبا ما يركز على الجهات التي تملك أحقية (مشروعية) التدخل وهل تكون دولة أم مجموعة دولية؟ وتحت أي غطاء؟ ولماذا يتم التدخل في منطقة دون أخرى؟ وضمن أية مبررات تتحرك القوى المتدخلة؟ وفي حال وقوع التدخل، ما الوسائل المسموح بها؟ وما المدى الزمني للعملية الذي نميز به نميز بين التدخل والغزو؟

عادة ما تركز معظم المفاهيم التي تطرقت للتدخل الدولي داخل الدول على الشكل "القسري" للتدخل، مما يوحي بالقفز على أشكال كثيرة للتدخل باعتبارها غير مباشرة وعادة ما تتم عبر فواعل غير الدول؛ الأمر الذي يتطلب تناول الموضوع من خلال الإحاطة بأغلب المفاهيم ذات الصلة.

المطلب الأول: مضامين التدخل الدولي

لقد ورد في المعجم الوسيط أن التدخّل يعني "دخل قليلا قليلا" أي أن التدخل بهذا المعنى يفيد التدرج في العملية بكل وعي وإرادة. و تدخّل في الخصومة؛ أي دخل في دعواها من تلقاء نفسه للدفاع عن مصلحة له فيها دون أن يكون طرفا من أطرافها[31] فمصطلح "التدخل" له دلالة إيجابية كالمشاركة بالرأي في مداخلات علمية، أو القيام بوساطة والتي تعني المرافعة عن جهة معينة أو التوسط لها مثل التدخل لقضاء حاجات أو الإحالة دون وقوع خطر ما، كما يحمل المصطلح معنى سلبيا؛ كالتدخل في شؤون الغير دون مراعاة لرضاه، ومنها التدخل في الشؤون الداخلية للدول حسب ميثاق الأمم المتحدة.

كما ورد في القاموس الأمريكي Heritage أن "التدخل هو أن يأتي إلى، أو بين، من أجل تثبيت أو تغيير"، وقد اتفق "ريمون بلانت" مع ما ورد في القاموس حول تعريف التدخل، كما أضاف إلى ذلك أن التدخل هو "حركة تأتي بغرض إتمام حركات سابقة مع النية في التأثير على السياسة الداخلية للدولة المستهدفة بالتدخل"[32] فالتدخل بهذا المعنى يقع في حال تحقق ما يلي: طرف موكل agent يقوم بالفعل، وجهة مستهدفة يقع عليها الفعل target والوسيلة المعتمدة في تنفيذ العملية.

[31] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية:الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث،(مصر: مكتبة الشروق الدولية، ط4،2004)، ص، 275.

[32] David M.Barnes ; **The Problem Of Intervention**, A thesis submitted to the Graduate School of the University of Massachuusetts Amherst in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Philosophy, May 1999, p. 17.

كما ورد في الأدبيات المهتمة بالعلاقات الدولية بأن التدخل هو "ممارسة سلطة عامة من جانب دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة"[33] وهو تعريف لا يغطي الإشكالات التي تثار حول مفهوم "التدخل" ولا يميزه عن مفهوم "الغزو"، كما أنه يحصر عملية القيام بمهمة التدخل في دولة واحدة في الوقت الذي يمكن فيه للعملية أن تتم عن طريق مجموعة دولية تحت غطاء الأمم المتحدة أو إقليمية كحلف الناتو مثلا.

وفي محاولة منه لإضفاء نوع من الإحاطة بالمفهوم، قام ر.ج. فينيست R.J.Vincent بتعريف التدخل على أنه "الأعمال التي تقوم بها دولة ما أو مجموعة في إطار دولة ما، أو مجموعة من الدول، أو منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. وهذا التدخل هو عمل منفرد له بداية ونهاية وهو موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل، وليس بالضرورة أن يكون هذا العمل قانونيا أو غير قانوني، ولكنه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية"[34].

هذا التعريف يوحي بإلقاء مسؤولية المبادرة للتدخل على الجهة المتدخلة دون التماس طلب أو رضا الدولة التي يقع عليها التدخل، ويفصل بشكل صارم في شكل التدخل بأنه قسري والجهة المستهدفة هي الكيان السلطوي للدولة، وأنه محدود من الناحية الزمنية (له بداية ونهاية) كي لا يتحول إلى غزو.

وبالرغم من إقرار فينيست Vincent بتجاوز إشكالية السيادة في التدخل كونه "ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية"، غير أن الإشكالية في هذا التعريف هي كونه يفترض أن الأعمال الموجهة للمصلحة الإنسانية هي واحدة عبر الزمان والمكان، وأن قابلية السعي وراء المقاصد الإنسانية هي أمر ملازم لكل البشر بفعل الطبيعة المشتركة لبني البشر؛ ويميل نقاد هذه الفكرة إلى القول إن تحديد مفهوم المعاناة الإنسانية يتبدل من حقبة تاريخية إلى أخرى، وأن مفهوم القيم الإنسانية هو وليد ثقافتنا وأنه ينطوي على التحيز.[35]

ويبدو هذا واضحا حتى إذا ضيقنا مراجعة الأدبيات إلى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث نجد أن الكُتاب في هذا المجال قد اختلفوا حول مفهوم "التدخل"، إذ نجد أن سميث ينظر إلى التدخل على أنه "فعل خاص بالطرف الثالث في سياق تحالف معين"، وتحمل عبارة "تحالف معين" إشارة إلى تفسيرين أساسيين: الأول يتمثل في التدخل الذي يتم عبر تحالف بين القوى المتدخلة، مما يبرز التوجه نحو الفعل الجماعي للتدخل وهو ما يتطلب في أغلب الأحيان اللجوء إلى التنسيق عبر المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وهي إشارة منه لتقييد عملية التدخل؛ أما التفسير الثاني فهو

---

[33] مارتن غرفيتس، تيري أوكالافان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية(ترجمة مركز الخليج للأبحاث)،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات،2008)،ص،132.

[34] جون بيليس، وستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (الامارت العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،ط 1 ، 2004)،ص،819.

[35] جون بيليس، وستيف سميث، نفس المرجع والصفحة.

مرتبط بالاستدعاء الداخلي للطرف الخارجي، وبالتالي توجيه سلوك المتدخل ضد أحد الأطراف المتنازعة خارج التحالف، مما يوحي بأن هناك نوعا من التحيز في عملية التدخل.

وإذا كانت الأدبيات السائدة في حقل العلاقات الدولية لم تجمع على مفهوم محدد للتدخل؛ فإن البعض يعزو ذلك إلى زاوية الرؤية للباحث تجاه المفهوم، بين من يحاول المقاربة للتدخل من خلال الأطراف التي تتحرك لتنفيذ المهمة، وبين الوظيفة المنوطة لهذه الأطراف. وفي هذا الصدد قدم "ريغان"Reagan تعريفا لـ "التدخل الدولي" يحاول أن يربط فيه بين تحركات المجتمع الدولي والمسعى المقصود منه، حيث يعتبر أن "التدخل الدولي في النزاعات الداخلية للدول هو النشاطات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية التي تخرق القواعد الاتفاقية القاضية بعدم جواز القيام بأعمال تشكل مساسا لسيادة الدول وتدخلا في قضايا تعد من صميم شؤونها الداخلية، بحيث يتم استهداف البنى السلطوية لأطراف النزاع بهدف التأثير في موازين القوى"[36].

ولما كان من الصعب التمييز بين التدخل الساعي إلى التأثير في مسار النزاع من خلال استعمال الرافعة لأحد الأطراف المنخرطة في النزاع، وبين التدخل الذي يندرج ضمن التفاعلات غير الرامية إلى تحويل مجرى الأمور؛ غير أن هذا التعريف الذي يقدمه "ريغان" للتدخل يقارب للظاهرة من خلال إجراءات ميدانية، وهو ما يجعله تعريفا يميز بين المساعدة العادية للدولة محل النزاع، إذ غالبا ما يتوفر شرط الطلب أو القبول، وبين التدخل الهادف إلى التأثير في مسار النزاع، والذي يعتمد على مبدأ خرق القواعد الاتفاقية من جهة، وهذا يعني انتفاء شرط الرضى والاستقدام من الداخل، ومن جهة أخرى استهداف البنى السلطوية للدولة محل التدخل في إطار التوجه الرامي إلى تغيير في الخارطة السياسية أو موازين القوى قصد تحقيق النتائج المطلوب التوصل إلى إنجازها ميدانيا.

وفي ظل المأساة الإنسانية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الناجمة عن إفرازات النزاعات الداخلية - بغض النظر عن أسبابها والأطراف المنخرطة فيها - التي أصبحت تحضى بالأولية ضمن الأجندة الدولية، أصبح التدخل الدولي في مثل هذه الحالات يأخذ طابعا إنسانيا، ويتحول النقاش إلى التدخل الإنساني كمبرر للقيام بالعمل الإكراهي ضد الدول العاجزة عن تأمين هذه الحقوق. هنا، يجب التمييز بين التدخل الإنساني والمساعدة الإنسانية التي يتطلب إرسالها موافقة الحكومة المستقبلة لها. وقد حدد كل من "رامسبوثهام" Ramsbotham و"وودهاوس" Woodhouse جملة من الشروط كمبررات للتدخل الإنساني، منها[37]: وجود سبب إنساني؛ العمل على إنهاء المأساة الإنسانية وفق المقترب الإنساني بالتوجه نحو توفير الحاجيات الأساسية الإنسانية؛ التأكد من تحقق مخرجات إنسانية خلال القيام بعملية التدخل. هذه الشروط توفر إطارا جيدا لمناقشة وتعريف التدخل الإنساني، وذلك بالتركيز على الإجابة حول السؤال "**لماذا التدخل؟**".

[36] Patrick M. Regane, Data on Third Party intervention in Intrastate Conflicts ; Workshop on Economics of Political Violence, University of california, 2001,p3.

[37] David M.Barnes ; op.cit ;p22.

ولما كانت أغلب مهمات حفظ السلام التي تمت بإشراف القوات التابعة للأمم المتحدة غير فاعلة، فقد اعتبر الكثير من الباحثين أنه حان الوقت لتوسيع مدى الاستخدام الشرعي للقوة ليتضمن "التدخل الإنساني"، بيد أن ثمة مشكلات أساسية تعيق هذا التوجه، منها[38]:

- **غياب الحلول الجذرية للقضايا المستهدفة بالتدخل:** صحيح أن التدخل الإنساني يهدد سيادة الدول، إلا أن العلاقة بينهما تتسم بالتعقيد؛ فكلمة التدخل تعني أن العمل مصمم ليؤثر في قيادة الشؤون الداخلية لدولة ما وليس ضم هذه الدولة أو الاستيلاء عليها كما هو الشأن بالنسبة للحرب أو الغزو؛ وبما أن التدخل ليس غزوا، فإن أعمال التدخل الإنساني يفترض فيها أن تكون قصيرة المدى، والنتيجة أن التدخل الإنساني بحد ذاته لا يمكن أن يقضي على الأسباب الاجتماعية والسياسية العميقة التي تقف وراء النزاعات.
- **الانتقائية في التدخل:** من الصعب على الدول أن تضع الهموم الإنسانية قبل المصلحة القومية، وفي هذه الحالة ستختار أن تتدخل في مناطق معينة وليس في مناطق أخرى؛ مثلا، لم تتحرك القوى العظمى لاستخدام القوة من أجل الحيلولة دون الإبادة الجماعية في رواندا العام 1994 كجزء من مسؤوليتها، بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في منظمة حلف شمال الأطلسي رأوا أن المساعدة الإنسانية في كوسفو مبررة عام 1999؛ ولتفادي الانتقائية في التدخل كان الحديث عن دور الأمم المتحدة كطرف مناسب للقيام بالتدخل؛ وطالما أن الأمم المتحدة تقع تحت سيطرة الدول فإن المشكلة ستبقى قائمة.
- **التحيز الثقافي في التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان:** بما أن هدف التدخل هو التعاطي مع ما يعتبر خرقا لحقوق الإنسان، ولما كانت وجهات النظر حول هذه الأخيرة مشروطة ثقافيا، كونها تفتقد لصفة العالمية في كثير منها، فما من تعريف للتدخل الإنساني يمكن أن يكون محايدا ثقافيا.

المطلب الثاني: التدخل الدولي بين النزعة الوقائية والعمل القسري

عادة ما يتم اللجوء إلى التدخل الوقائي[39] من خلال اعتماد الدبلوماسية **الوقائية** التي تستند بدورها إلى ثلاثة أبعاد[40]: فهي عمل يهدف إلى منع حدوث نزاع بين أطرافه حينما تظهر

---

[38] مارتن غرفيتس، تيري أوكالافان، مرجع سابق،ص،134.

[39] يقصد بالتدخل الوقائي بالنسبة لهذه الدراسة؛ التدخل المانع لاندلاع نزاع داخل دولة ما، بسبب تهديد داخلي؛ وهو بهذا المعنى يختلف عن التدخل الوقائي ضد دولة ما تفاديا لتهديد خارجي محتمل، وهذا الأخير يقع ضمن الأدبيات التي تتناول ما بات يعرف بـ "الحرب الاستباقية" أو "الحرب ضد الإرهاب". ويمكن التوسع في الموضوع من خلال التفصيلات الواردة في المرجع التالي:محمد علي مخادمة، الحرب الوقائية، (مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون:الاردن، عمادة البحث العلمي للجامعة الاردنية ، المجلد 35، العدد 2، 2008)،ص ص، 383-395.

[40] محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية، ج. 1. (الجزائر: دار هومة، ط1، 2003)، ص، 302.

الخلافات ولكن دون تطور الأمر إلى مرحلة العنف؛ أو درء نزاع موجود من أن يصل إلى مرحلة التصعيد ويتحول إلى نزاع مسلح؛ أو الحد من انتشاره إذا اندلع فعلا.

ولا تعد الإجراءات التي تقوم بها الأطراف المتنازعة للحد من تصعيد النزاع إجراءات وقائية؛ بل تأتي التحركات الوقائية من أن أطراف أخرى خاصة وأن كلا الطرفين ينظر إلى نفسه عل أنه "لين" و"حسن النية"، ولا شك في أن تحركات كل منهما تهدف إلى إنهاء النزاع بسرعة لصالحه[41].
وبالتالي فإن الدبلوماسية الوقائية يجب أن تُمارس من جانب طرف خارجي، من قبيل أشخاص كالأمين العام للأمم المتحدة أو ممثلين عنه، أو عن طريق الهيئات الدولية كمجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، أو عن طريق المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة كمنظمة الوحدة الإفريقية.

ويتطلب الأسلوب الوقائي القيام بإجراءات محددة ترمي إلى بناء الثقة، كما يستدعي ضرورة توفير قاعدة عريضة من المعلومات، وذلك بإيفاد لجان لتقصي الحقائق كواحدة من أدواتها الميدانية، ويمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مهما لقدرتها على رصد الواقع بحكم تواجدها والتخصص الميداني الذي تتمتع به هذه المنظمات؛ وإذا كانت عملية تقصي الحقائق وجمع المعلومات تساعد الهيئات الدولية على اتخاذ القرار المناسب، فإنها تساهم حينئذ في إبعاد شبح الحرب بين الإطراف المتنازعة.

ويمكن توصيف هذا الأسلوب بالدبلوماسية الوقائية التي تتنوع بحسب درجة الإقناع و/أو الضغط على الأطراف المعنية، من الدبلوماسية الفعالة إلى دبلوماسية الإكراه. تعتبر الدبلوماسية الفعالة الإجراء الأقل استعمالا للإكراه، وهي مختلفة عن دبلوماسية الإكراه القائمة على التهديد، فالأمر يتعلق بإنتاج آثار على مستوى الفعل السياسي الدولي، كتعبئة الرأي العام الدولي (الرسمي و/أو غير الرسمي) ضد سلوك طرف أو أطرف النزاع[42] وهو ما قد يفرز بدوره مجموعة من الحواصل المؤثرة على مسار النزاع، كقطع العلاقات الدبلوماسية الأمر الذي يحرم الأطراف المستهدفة من الدخول في علاقات دولية سياسية تعود بالفائدة عليها أو اقتصادية (حرمانها من النفاذ إلى الأسواق التجارية العالمية، مثل حالة التوجه الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية ضد السودان).

إن اللجوء إلى فرض عقوبات اقتصادية على طرف أو تقديم دعم لطرف آخر لفرض نوع من التوازن في القوى قد يجبر الطرفين لقبول مبدأ التفاوض من أجل حل النزاع القائم؛ وهو من صميم سلوك دبلوماسية الإكراه، غير أن هذه الإجراءات يمكن أن يكون لها مضمون سلبي أو إيجابي على الطرف المستهدف، وهي تأخذ أشكالا عدة منها؛ القيام بوقف الدعم الايجابي (الإعانات مثلا) الذي كان يتلقاه اقتصاد الطرف المستهدف مما يؤثر سلبا على مكاسبه، أو القيام بفرض عقوبات اقتصادية تكلفه مزيدا من الخسارة. لكن هذه الإجراءات يمكن لها أن تؤدي إلى نتائج عكسية،

[41] بيتر فالنستين،(ترجمة: سعد فيصل السعد، محمد محمود دبور)، مدخل إلى فهم تسوية النزاعات ـ الحرب والسلام والنظام العالمي ـ (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية،ط1، 2006)، ص، 368.

[42] Jonas Hagmann, Coercion As Tool For Third Party Conflict Resolution, the Fletcher school, April 2004, p. 48.

وهذا ما يسميه "قالتونغ" Galtung النظرية الساذجة للإكراه the naïve theory of coercion[43] حيث يرى أن العقوبات الاقتصادية عكس المتوقع تجعل الجماهير تلتف حول قياداتها موجهة اللوم نحو المجتمع الدولي، وهذا ما حدث في يوغسلافيا سابقا.

إلا أن هذه التدابير الاقتصادية كإجراء وقائي يمكن أن تكون أحيانا مشوبة بعيب في تطبيقها، فهي في الغالب لا تميز بين المذنب والبريء؛ لذا ينبغي توخي الحذر في حال استخدامها لتجنب إحداث ضرر أكبر من الفائدة المنتظرة منها لاسيما بالنسبة للمدنيين. فالجزاءات الاقتصادية الشاملة في الفترة الأخيرة فقدت مقبوليتها بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة نتيجة لتعرض السكان المدنيين لشدائد تكون بعيدة جدا عن التناسب مع الآثار المرجوة من تطبيق هذه الجزاءات[44].
وتفاديا للضرر العام الناجم عن العقوبات السابقة ومن أجل إضفاء طابع أكثر فعالية على الدبلوماسية الوقائية، ظهرت الجزاءات التي تستهدف القيادات والمنظمات الأمنية المسئولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كبديل مهم عن الجزاءات العامة.

وقد تركزت الجهود الرامية إلي تحديد أهداف الجزاءات، تحديدا أكثر فاعلية لتقليل آثارها على المدنيين الأبرياء والتشديد على أصحاب القرار، من خلال فرض رقابة على الأصول المالية في الخارج لدولة ما أو لمنظمة أو حركة تمرد أو أصحاب القرار السياسي؛ كما يتم اللجوء إلى فرض قيود على التمثيل الدبلوماسي، بما في ذلك طرد الموظفين الدوليين أو تعليق أو رفض عضوية الدولة في هيئة أو منظمة دولية.

ويعتبر اللجوء إلى الوسيلة القانونية المتمثلة في إنشاء محاكم خاصة مثل محكمة الجنايات الدولية من أهم الوسائل الوقائية المبتكرة كمحاولة من المجتمع الدولي لاحتواء النزاعات الداخلية ومنع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان فيها من الوصول إلى حد الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ولضمان وصول هذه الإجراءات إلى أعلى قدر من الفعالية فإن عليها أن تتمتع بالمصداقية، بحيث لا تعود بالنفع على أي من الطرفين المتنازعين، و من هنا تظهر أهمية الدول التي تتولى مهمة التدخل الوقائي.

لكن، عندما تفشل الدبلوماسية الوقائية والإجراءات المرافقة لعملها، يبقى اللجوء لاستعمال القوة الإجراء الأكثر حسما لتكريس فعالية التدخل الدولي؛ وإذا كان حفظ الأمن -نظريا- ليس من مهمة العسكري، إلا أنه هو الذي يستطيع القيام بمهمة حفظ الأمن حينما يتعلق الأمر بالتدخل الدولي.

تعتبر قوات الشرطة الدولية -من المنظور المثالي- هي المعنية بالتدخل لحفظ الأمن، غير أنه لا وجود لها ميدانيا، كما أن التصور القائم على اللجوء إلى التدخل العسكري يرتكز على مبدأ

[43] Jonas Hagmann, op cit., p. 48.

[44] وليد حسن فهمي، "الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلي مسئولية الحماية".

<http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=mkal1.htm&DID=9356>

القضاء على العدو، وهو ما يثير استغرابا في حال التدخل الإنساني. غير أن استعصاء أي نزاع داخلي على الحل عبر القنوات السلمية المبنية على الإقناع (الدبلوماسية الوقائية) يدفع الطرف المتدخل نحو التفكير في البدائل الممكنة والمتاحة للتدخل، والمتمثلة في التهديد باستعمال القوة، واللجوء إلى تنفيذ هذه التهديدات، وهي وسائل ليست محل قبول في الغالب لدى طرفي النزاع، وقد تكون مكلفة بالنسبة للطرف المتدخل، إلا أنها أكثر فعالية في إرغام المتنازعين على الحد من التصعيد العنيف والإذعان للحل المقترح من قبل المجتمع الدولي.

فقد يضطر الطرف المتدخل إلى اللجوء لاستعمال وسائل الإكراه (التدخل القسري) بهدف تحفيز الأطراف على إنتاج نوع من التغيير في السلوك (التخلي عن النزاعات العدوانية مثلا)، وذلك بفضل ما أسماه جورج الكسندر Alexander George بالإقناع القهري[45] الذي يقوم على السلوك المفضي إلى إرغام طرف أو أطراف النزاع بوقف فعل عدواني، أو سياق من الأفعال يكون أو تكون قد باشرتها قبل التدخل. وهنا يلعب الطابع الإكراهي للتدخل دوره الحاسم، طالما أنه من الصعب إلزام فاعل ما بمباشرة سياق جديد من الأفعال غير تلك التي يكون قد باشرها من قبل. ويتضمن هذا السلوك تهديد الطرف المتدخل باستخدام القوة وليس الاستخدام الفعلي لها.

يبقى أن هناك احتمالا بأن الأطراف المستهدفة تسيء إدراك تهديدات الطرف المتدخل فلا تتجاوب معها بالشكل المرغوب، وبذلك يصبح الطرف المتدخل مضطرا إلى استخدامها بشكل فعلي وهو ما يكبده نفقات قد تكون غير متوقعة. وإذا كان التدخل القسري مرهونا بطبيعة مهمة التفويض بالتدخل، فإنه يمكن اعتبار الإلزام، بمثابة شكل متطرف للتدخل[46]. وقد شددت محكمة العدل الدولية في الحكم على عدم قبول اللجوء إلى هذا الشكل من التدخل حيث اعتبرت "أن عنصر الإكراه هو أساس تعريف التدخل المحظور، خاصة إذا تم فيه استعمال القوة"[47].

كما يمكن أن يتم اللجوء إلى اتخاذ الإجراءات العقابية حينما يجد الطرف المتدخل نفسه مضطرا لتنفيذ تهديداته، وهو الإجراء الذي لا يستمد تفويضه من رضا الأطراف المستهدفة بالتدخل، كون أن التدخل في صورته هذه ينتهك سيادتها بشكل كلي، ويستند أسلوب القهر إلى آليات محددة تتدرج تصاعديا في إرغام أطراف النزاع لقبول التسوية، من الدبلوماسية الفعالة إلى التدخل العسكري.

هناك مستوى متقدم للتدخل القسري يتمثل في اللجوء إلى استعمال إجراءات ذات طابع عسكري، وهي لا تستهدف في الأساس وجود وبقاء الطرف الخصم، وإنما تستهدف تغيير موقعه في معادلة النزاع بشكل جذري.

---

[45] Jonas Hagmann, op. cit.,P,47.

[46] Ibid ;p ;51.

[47] حمايدي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، دورة2005،ص،3.

إن حل النزاع من منظور الإجراءات العسكرية يتم من خلال التدمير الكلي للأطراف المعارضة للإرادة الجماعية، ويتم ذلك من خلال الانتشار العسكري بغرض استعراض القوة؛ وهذا النموذج هو الأكثر استعمالا من طرف مجلس الأمن الدولي، ويطلق عليه في أدبيات الأمم المتحدة اسم عمليات "حفظ السلام peacekeeping ". غير أنه غالبا ما ينعت هذا الإجراء بدور المهدئ والمجمد للنزاع، ولا يتخطى عتبة التسويات المؤقتة للنزاع محل التدخل[48].

وفي ظل غياب التماسك المؤسساتي للقوات العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة كقوات متعددة الجنسيات، فإن أغلب عملياتها يشوبها القصور وعدم القدرة على إنجاز مهامها؛ و من سلبيات هذه العمليات نزوعها نحو تجميد الموقف داخل النزاع دون حل للمشكلة موضوع النزاع (كما هو الشأن في أغلب الدول التي تم نشر قوات أممية فيها لمنع الاحتكاك بين الأطراف المتنازعة).

كما ثبت ميدانيا عدم فعالية الدور العسكري للقوات العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة، ليس ذلك لعدم صرامة القواعد المنظمة لعملها بقدر ما يتعلق الأمر بالتشكيلة المختلطة لقواتها من جهة، وغياب المرونة في التعامل مع القضايا الطارئة ميدانيا من جهة أخرى.

وسواء أنجحت العمليات العسكرية لإيجاد مخرج إنساني أم أخفقت، فإن التدخل عن طريق قوات تتسم بالتجانس المسبق (مثل قوات الناتو) يكون أكثر نجاعة من قوات الأمم المتحدة في فرض السلام بالقوة (العقاب الفوري) وهو أحد أكثر أساليب الإكراه فعالية في حل النزاعات الداخلية للدول. ففي حالة يوغوسلافيا، تم الترخيص لحلف الناتو من قبل مجلس الأمن الدولي لقصف مواقع الجيش الصربي في البوسنة خلال صيف 1994. ويعتبر الاستخدام النموذجي للقوة من قبل الناتو بمثابة الرافعة التي دفعت بمفاوضات دايتون للسلام إلى النجاح، وهو الأسلوب ذاته المستعمل من قبل المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة في قضية العراق والكويت أوائل تسعينيات القرن الماضي.

وبما أن أي تدخل عسكري يخلف بالضرورة ضحايا؛ فإن ذلك يطرح تحديا أمام القيام بواجب توقيف الإبادة؛ ذلك أن إطعام اللاجئين لا ينهي بالضرورة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، كما أن إيقاف العنف والوقاية من عدم بروزه من جديد يُعد من المهمات الأساسية في محور التدخل العسكري، وهناك أشكال أخرى للتدخل، خلافا لما سبق الحديث عنه، تؤدي غالبا إلى الفشل[49].

ولتجاوز مثل هذه العقبات اقترح مجموعة من العلماء من أمثال كريس براون Chris Brown وغيره إجراءات للتدخل العسكري لأغراض إنسانية في إطار العمل المؤسسي ووفق مراحل واضحة ومحددة، وذلك بطرح جملة من الأسئلة يمكن من خلالها تحديد الحالات التي تستدعي التدخل، والجهة المخولة باتخاذ قرار التدخل، والكيفية التي يتم عبرها تقدير ضرورة التدخل، والطرف المعني بتنفيذ عملية التدخل كما هو مبين في الجدول التالي:

---

[48] عادل زقاغ، إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دورة 2004، ص، .

[49]David M.Barnes ; op.cit ;p31

إجراءات التدخل العسكري لأغراض إنسانية: بعض المقترحات المؤسساتية العامة

المرحلة	القضية	المقترح
1	في أي حالة يمكن اعتبارالتدخل ضروريا؟	العودة إلى لجنة القانون الدولي من أجل صياغة مسودة حول الأزمات التي تستحق أن يطلق عليها "حالات إنسانية مستعجلة"، والتي تتطلب تدخلا عسكريا دون رضا الحكومة الشرعية. من شأن الجمعية العامة للأمم المتحدة التصديق على الخطوط العامة للمسودة.
2	ما هي الجهة المخول لها اتخاذ القرار عندما تكون هناك حاجة للتدخل الإنساني؟	عندما تتفاقم الأزمة لتصبح "حالة إنسانية مستعجلة"، يقوم مجلس الأمن الدولي باستفتاء المحكمة الدولية حول ما إذا كان التدخل العسكري مبررا أم لا.
3	كيف يتم تقدير ضرورة التدخل؟	تتشكل لجنة مشتركة من منظمات إنسانية مدنية وعسكرية لوضع الخطوط العامة حول المناهج والكيفيات المقبولة لاستعمالها عندما يصبح التدخل ضروريا. تقوم اللجنة نفسها بتقدير ما إذا كان التدخل ممكنا من الناحية الميدانية.
4	من سيتولى مهمة التدخل؟	إنشاء جيش إنقاذ يتشكل من جنود، شرطة ومدنيين من حوالي 50 دولة. كل دولة من هذه الدول تساهم بحوالي 1000 جندي و1000 مدني. هذه القوات يجب أن يتم نشرها في الوقت المناسب بطلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

Source : Tom J. Farer, Daniele Archibugi, Chris Brown, Neta C. Crawford, Thomas G. Weiss and Nicholas J. Wheeler : Roundtable: Humanitarian Intervention After 9/11 , *International Relations* Vol 19(2) 2005: 211–250, p. 223

المطلب الثالث: التدخل الدولي بين القيود القانونية والتحديات الإنسانية

أصبح تطوير القانون الدولي بالشكل الذي يستجيب فيه للمتغيرات الدولية الحاصلة في حقل العلاقات الدولية أمرا ملحا، وذلك من خلال الموازنة بين حقوق الفرد من جهة وحقوق الدولة من جهة أخرى وإضفاء نوع من الانسجام بين مختلف الوثائق الدولية، ففقهاء القانون الدولي قد واجهتهم تحديات واقعية نتيجة لأحداث مأساوية يذهب ضحيتها مدنيون يقعون خارج دائرة النزاع بينما يتحملون القسط الأكبر من أعباء و تكاليف هذه الصدامات العنيفة. مما أدى إلى الاجتهاد لوضع القانون الدولي الإنساني كضابط لمعالجة النتائج المأساوية والتخفيف من آثار النزاعات المسلحة، من منطلق الدوافع الإنسانية والتحرك لتقديم خدمات في إطار "**حق**" المبادرة لكل هيئة إنسانية غير متحيزة للنشاط في النزاعات المسلحة لأغراض إنسانية، في حين يُدرِج البعض التدخل في خانة "**الواجب**" على المجتمع الدولي، وذلك ضمن مجموعة من القيود الشكلية المتعلقة بطبيعة الخدمات والإجراءات المرتبطة بالطلب والرضا والسيادة؛ مما يتطلب البحث في كيفية التوفيق بين القيود القانونية لعملية التدخل المعطِلة و/أو المانعة لها، والتحرك الفعال من أجل التصدي للتحدي الإنساني الناجم عن التجاوزات المفضية إلى معاناة إنسانية داخل دول غالبا ما تكون سببا في ذلك ممارسة أو تقاعسا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التعارض الظاهري بين التفسير التقليدي للنصوص القانونية والممارسات العملية من شأنه أن يؤمن للأطراف الدولية المتحكمة في مسار العلاقات الدولية تعزيز استغلالها لهذا الفراغ القانوني في اتجاه تكييف الحالات الطارئة مع القواعد التقليدية القائمة بشكل ذاتي وتعسفي يعكس تصوراتها ومصالحها، مع سعيها الحثيث إلى عرقلة سن ضوابط في هذا الصدد والتي من شأنها أن تخدم البشرية جمعاء.

ولقد عُرف القانون الدولي الإنساني بأنه "مجموعة القواعد الدولية الموضوعة بمقتضى معاهدات أو أعراف، والمخصصة بالتحديد لحل المشاكل ذات الصفة الإنسانية الناجمة مباشرة عن المنازعات المسلحة الدولية، أو غير الدولية، والتي تحد لاعتبارات إنسانية من حق أطراف النزاع في اللجوء إلى ما يختارونه من أساليب، أو وسائل للقتال، وتحمي الأشخاص والممتلكات التي تصاب بسبب النزاع"[50]. فالقانون الدولي الإنساني الذي يوصف بأنه "قانون النزاعات المسلحة" يطبق فقط على النزاعات المسلحة ولا يشمل الحالات المتفرقة للتوتر الداخلي والعنف، كما يسري على كافة الأطراف بصرف النظر عن سبب نشوب القتال ومن المسبب[51] وهو ما يثير نقاشا حول التكييف السياسي والقانوني للحالات النزاعية التي تستوجب التدخل وفق قواعد القانون الدولي الإنساني والمعايير المتفق حولها للتفريق بين "التوتر الداخلي" والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تستوجب التدخل.

أما النزاع المسلح غير الدولي، فهو وفق اللجنة الدولية للصليب الأحمر " قتال ينشب داخل إقليم دولة ما بين القوات المسلحة النظامية وجماعات مسلحة يمكن التعرف على هويتها، أو بين جماعات

---

[50] فيصل شطناوي ، حقوق الانسان والقانون الدولي (عمان: الطبعة الثانية 2001 دار الحامد للنشر)، ص، 190 .

[51] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني(إجابات عن أسئلتك)، أكتوبر 2002، <www.icrc.org>

مسلحة تتصارع فيما بينها؛ ولكي يعتبر القتال نزاعا مسلحا غير دولي يتعين أن يبلغ مستوى معينا من الكثافة، وأن يمتد لفترة ما"[52].

وبالرغم من الاعتراف بالحق في المساعدة كنوع من الحماية، إلا أنه غالبا ما تظل المسائل الإنسانية على حالها بسبب مبدأ السيادة، إذ عادة ما تنزع الدولة إلى رفض الاعتراف بوجود أي نزاع مسلح في أراضيها أو الإقرار بضرورة المعونات الخارجية، كما أنها عادة ما تندد بالتدخل. بيد أنه لا يجوز أن تتبرأ من المسؤولية أمام مجموع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، لاسيما المادة الأولى المشتركة بين هذه الاتفاقيات الأربع حيث أسست (القانون الإنساني) كقانون يلزم الدول بأن تكفل احترام الاتفاقيات في جميع الأحوال، ليس بإجراء ضغوط دبلوماسية على الدول التي هي في حال نزاع والتي تتناسى التزاماتها، بل كذلك بفرض تدابير اقتصادية أو غيرها من التدابير التي لا تشمل اللجوء إلى القوة المسلحة إخلالا بميثاق الأمم المتحدة [53]؛ وهو ما يعبر عن تمتع حقوق الإنسان بالحماية الدولية، وأن الالتزام الدولي بحمايتها هو التزام مفروض على الجميع، ويخول لكل دولة أن تكون لها "مصلحة قانونية" في حماية حقوق الإنسان، وأن تقديم المعونة لا يمثل تدخلا شريطة أن لا يتخذ شكل التهديد بالتدخل المسلح، وإنما ينبغي منح أو توزيع المعونة دون تمييز، ولا ينبغي للدول التي تقع في أراضيها حالات ضيق (كوارث طبيعية، أمراض فتاكة، نزاعات عنيفة...) أن ترفض بطريقة تعسفية تقديم مثل هذه المعونة الإنسانية"[54].

وإذا كان حياد الطرف المتدخل من الشروط الأساسية في قبول مبدأ التدخل، فإن إعلانه ليس كافيا لكسب ثقة الدول المستهدفة بالتدخل، كما أنه لا يكفي حصر إنجاز مهمات إنسانية في الحصول على قبول الدول، خاصة وأن التدخل القسري من أجل مهام إنسانية، يتم بقرار من مجلس الأمن الدولي، وأن هذا الأخير أصبح يُسيس المناقشات بصورة متزايدة، كما أنه جهاز لا يضع مبادئ عامة وإنما يصدر أوامر ويباشر أعمالا؛ الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة النظر في مبدأ الحياد في التدخل إذ غالبا ما يتم تعطيل عملية التدخل في قضايا إنسانية ملحة من خلال اللجوء إلى حق النقض القائم على تقدير أعضاء المجلس، وهو منهج ينعت بالتمييز؛ ومن الواضح أنه لا يمكن القيام به ضد أية دولة تبعا لقوتها، وكأن المجلس يعمل بشعار "الإنسانية حسب الطلب" [55]، ولذلك فإن السلوك الدولي بقدر ما يثبت عالمية القانون الدولي الإنساني، فهو يثير مخاوف "اللامساواة" في التدخل خاصة في حالة الدول العاجزة.

ومهما تكن المخاوف التي أبدتها بعض الدول (خاصة الدول العاجزة) إزاء إمكانية استغلال الدول القوية لمبرر حماية حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا أن التدخل الإنساني أصبح أكثر اعتيادا بإقرار مجلس الأمن له في البوسنة، والصومال، وهاييتي ورواندا؛ وفي إطار

---

[52] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مرجع سابق.

[53] مفيد شهاب (مقدما)، دراسات في القانون الدولي الإنساني(القاهرة: دار المستقبل العربي،ط1، 2000)،ص، 468.

[54] مفيد شهاب (مقدما)، مرجع سابق، ص، 469.

[55] مفيد شهاب (مقدما)، مرجع سابق، ص، 474.

الفصل السابع بالنسبة لكوسوفو، وتيمور الشرقية، وسيراليون والكونغو، إضافة إلى إحالة قضية دارفور على المحكمة الجنائية الدولية. وبالمقابل نجد حدوث التدخل القسري دون اللجوء إلى الهيئات الدولية (الأمم المتحدة، مجلس الأمن مثلا) كما هو الشأن بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق. مما جعل النقاش لم يتمحور حول ما إذا كانت حماية حقوق الإنسان تعتبر مبررا مقبولا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بل فيما إذا كان التدخل يقتضي الرجوع إلى مجلس الأمن للحصول على ترخيص بذلك؛ بمعنى أن النقاش تجاوز مرحلة التدخل من عدمه إلى مرحلة الحديث حول الشكل والجوانب الإجرائية للتدخل؛ أي ما إذا كان يمكن قبول التدخل الدولي خارج إطار الشرعية الأممية.

بالرغم من أن هناك آراء تجيز عملية التدخل الدولي لمعالجة قضايا ذات أبعاد إنسانية، مع أنها تشدد على إنجاز المهمة في إطار الهيئات الدولية المخولة قانونا وفق قواعد القانون الدولي، غير أن هناك اتجاها آخر لا يدعو إلى التمرد على الشرعية الأممية، بل يدعو إلى التفكير في آليات بديلة عندما يعجز مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات المناسبة بسبب استعمال حق النقض. وهنا يؤكد "قلينون" Glennon أنه يجب التفريق بين تحدي القانون وتحدي حكم القانون[56] فتحدي قانون غير عادل، مثلما فعل الناتو بتدخله في كوسوفو دون الالتزام بالمرجعية الأممية، سوف يساهم في تعزيز العدالة، ذلك لأن خرق القانون بشكل علني لإحقاق العدالة يعد أقل خطرا من الإذعان له، طالما أن الخروقات المتسترة سوف تقوض النقاش حول فرص إصلاح النظام القانوني، بما في ذلك التعدي على حقوق الإنسان، وهي النقطة التي لم يبت ميثاق الأمم المتحدة في كيفية التعامل معها. فضلا عن ذلك فإن التدخل يبدو بمثابة الملاذ الأخير إذا ما تبين أن تكاليف عدم التدخل مرتفعة جدا على الصعيد الإنساني.

لكن ورغم النزعة الإنسانية لهذا الاتجاه، إلا أن ما تجدر ملاحظته هو أن الأطراف المتدخلة فيما لو تبنت هذا الإطار التدخلي، فإنها ستكون إزاء التعامل مع النزاعات داخل الدول العاجزة بناء على قاعدة "حالة بحالة". ومن الواضح أنه سيكون من الصعب على نظام كهذا أن يستمر فيما إذا لم يتم تقنينه، الأمر الذي أدى إلى التأكيد على عودة دور العرف كمصدر للقواعد القانونية الدولية وكأساس للالتزام الدولي بهدف المساهمة في تضييق هوامش الخطأ في السلوكات الدولية. وإذا كان فقه القانون الدولي قد استقر في الماضي على القبول بمبدأ أن سلوك الدول هو وحده الذي يسهم في تكوين الركن المادي للقاعدة العرفية، فإن فترة ما بعد الحرب الباردة المتميزة بالتحولات التي طرأت على القانون الدولي التقليدي قد أقرت بظهور أطراف دولية أخرى (إلى جانب الدول) تشارك بفعالية في تكوين الركن المادي للقاعدة العرفية، مثل المنظمات الدولية، المنظمات الدولية غير الحكومية، والهيئات والمؤسسات دولية النشاط الأخرى[57].

[56] عادل زقاغ، إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دورة 2004، ص،72.

[57] أحمد محمد حسن راشدي، الاتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام،(القاهرة:اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة،1999)،ص،443.

وفي ظل تنامي الرفض الميداني لفكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول بداعي السيادة، فإن الواقع ينبئ بأن أغلب دول العالم لا يمكنها أن تلتزم بمعايير المسؤولية الداخلية، وحتى الخارجية التي تتضمن التزاما إيجابيا بالتدخل؛ فهناك هوة كبيرة بين معايير سلوك الدول المستند إلى التجربة الغربية وبين قدرات أغلب الدول الفقيرة؛ وهذا ما يصعّب من الحديث عن نسق دولي موحد ومقبول للتعامل مع الأزمات الداخلية للدول العاجزة، خاصة مع تنامي الشعور بالخوف لدى صناع القرار بالدول العاجزة من التذرع بالقضايا الإنسانية لتبرير شرعية التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

وكرد فعل على هذا الرفض واستجابة للتحديات التي واجهها المجتمع الدولي في العديد من حالات التدخل، طلب الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" من أعضاء المنظمة بلورة تصور مشترك بين كافة الدول حول التدخل الإنساني، وذلك في سياق التوفيق بين سيادة الدولة وسيادة الشعب واستجابة لذلك، قام وزير خارجية كندا بتشكيل "لجنة دولية للتدخل وسيادة الدول" تضم عدة شخصيات (رؤساء دول ورؤساء وزراء سابقين وممثلين عن الأمم المتحدة..) وقد أصدرت هذه اللجنة تقريرها سنة 2001 حيث أكدت فيه على ثلاثة مبادئ أساسية[58]:

المبدأ الأول: هو استخدام مفهوم "المسؤولية الدولية للحماية" بدل "التدخل الإنساني" لتجنب ما قد يثيره التعبير الأخير من مخاوف السيطرة والهيمنة وانتهاك السيادة الوطنية؛

المبدأ الثاني: يتعلق بوضع مسؤولية الحماية على المستوى الوطني في يد الدولة الوطنية وعلى المستوى الدولي تحت سلطة مجلس الأمن لتفادي التحرك الانفرادي؛

أما **المبدأ الثالث:** فيركز على أن عملية التدخل لأغراض "الحماية الإنسانية" يجب أن تتم بجدية وكفاءة وفاعلية وبناء على سلطة مباشرة مسؤولة ضمن إطار الشرعية الدولية.

كما أكد التقرير على أن مسؤولية حماية الأرواح ورفاهية المواطنين تقع أولا وأخيرا على عاتق الدولة ذات السيادة، وإذا اتضح أن الدولة المعنية غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها أو أنها هي نفسها المتسبب فيما يتعرض له مواطنوها من عنف وأضرار؛ ففي هذه الحالة يجب أن تنتقل المسؤولية إلى الأسرة الدولية ممثلة في مجلس الأمن.

وقد خلص التقرير إلى أن التدخل العسكري لأغراض "الحماية الإنسانية" يجب أن ينظر إليه على أنه حالة خاصة واستثنائية لمواجهة ضرر إنساني لا يمكن إصلاحه أصبح وشيك الحدوث، أي أن التدخل العسكري ينبغي ألا يحدث إلا كخيار اضطراري أخير.

ولم يتوقف النقاش حول التوفيق بين "مبدأ السيادة" و "مبدأ الحماية" بدافع "السيادة كمسؤولية"[59] عند مستوى الدول المستهدفة بالتدخل بل تعداه إلى مستوى آخر، بحيث جاء الرفض

---

[58] إدريس لكريني، مرجع سبق ذكره.

[59] للاطلاع على جوانب السجال بين دعاة حماية السيادة الوطنية في مقابل المطالبين بتفعيل مبدأ حماية حقوق الإنسان يمكن الرجوع إلى:

Francis Deng et al., 'Sovereignty as Responsibility: Conflict Management in Africa' (WA D.C.: The Brookings Institution, 1996), pp. 2-19 and 170-207.

لهذا الطرح من الدول الغربية ذاتها من منطلق صعوبة إقناع الشعوب الغربية بضرورة التزامها بالتدخل لتوفير الدعم لصالح المجموعات ضحايا الدول (العاجزة) غير المسؤولة.

وهنا نجد مكمن التناقض في مقاربة السيادة كمسؤولية، فإذا رفض الشعب التدخل خارجيا فهل يتعين على حكومات هذه الدول أن تتجاهله أو ترغمه على تنفيذ التزاماته الخارجية؟ وإذا حدث ذلك ألا يعتبر إضرارا بالغا بالمسؤوليات الداخلية للدول؟ إذن؛ فالمسألة بالنسبة للدول الغربية تتمثل في الانعكاسات السلبية المحتملة للتدخل العسكري على الشرعية الداخلية، وقد حدث أن تحرك الرأي العام الداخلي الأمريكي تحت تأثير التوجيه الإعلامي وأرغم صانع القرار في الإدارة الأمريكية على سحب قواته من الصومال نتيجة للصور التي بثتها CNN لجنودها وهم يسحبون في شوارع مقديشيو.

أما بالنسبة للدول الأخرى فإن المسألة تتعلق بندرة الموارد، وما إذا كانت ستخصص لتلبية الحاجيات الملحة لمواطنيها أم أنه سيتم اعتمادها لتمويل تدخلات خارجية، وقد تكرر المشهد مرة أخرى بقرار الرئيس الأمريكي "أوباما" بتعجيل سحب قواته من العراق تحت تأثير الرأي العام الداخلي المتضرر من الأزمة المالية العالمية أمريكية المصدر وقناعته بارتفاع فاتورة التواجد في العراق.

إذن فالسيادة كمسؤولية تتطلب إقناع الدول بتنفيذ التزاماتها الداخلية تجاه مواطنيها، والتزامها الخارجي بالتدخل لصالح المجموعات المضطهدة. ورغم صعوبة تجسيد هذه المقاربة بشكل صحيح إلا أنها تتضمن بعدا إيجابيا جدا يتمثل في أن الدول ستفعل كل ما من شأنه أن يسمح بتنفيذ واجباتها حتى تكون بمنأى عن الإجراءات العقابية، وهذا لا يتأتى إلا إذا أدركت أنها ستكون هدفا لتدخل خارجي. وهو ما وصفه روبرت جاكسون Robert Jackson في مؤلفه "أشباه الدول" Qausi- States حينما افترض أن للسيادة بعدين لابد من توفرهما بالنسبة لدولة ما حتى يعترف بها كعضو ذي منزلة جيدة في المجتمع الدولي، هما السيادة الموجبة والسيادة السالبة[60] والنقطة التي يهتم بها جاكسون هي أن الدول ذات السيادة السالبة كانت في الماضي تعتبر مالكة للسيادة الموجبة، وهي "الإمكانية الحقيقية لحكم منطقتها بطريقة منتظمة وقانونية".[61]

فالسيادة الموجبة تتعلق بالمقدرة على مزاولة السيطرة الفعالة على منطقة ما وتخطيط المشاريع وتنفيذها، وحالما تعجز دولة ما في التحكم في ذلك توصف بأنها دولة ذات سيادة سالبة، وحسب جاكسون فإن "سبب اعتبار أن للدول الحق في ألا يتدخل أحد في أمورها هو أنها تعتبر مالكة للمقدرة على حكم نفسها"[62]، وهي إشارة ضمنية لتعرض الدول غير القادرة على التحكم في شؤونها إلى التدخل الخارجي بالرغم من تمتع تلك الدولة بالوضع القانوني المعترف به دوليا من قبل أعضاء الأمم المتحدة.

---

[60] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004)،ص،232.

[61] كريس براون، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[62] نفس المرجع،ص، 233.

إنه وبالنظر إلى ما يثيره التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول العاجزة، من إشكالات قانونية تعد في مجملها انحرافا عن القاعدة الأصلية والمتمثلة في عدم الجواز، غير أن النقاش النظري يتناول هذا الإجراء من زاوية أخرى، وذلك باعتماد البعد الإنساني كغطاء ثم التورط في الصراع القائم تحيزا أو اصطفاء، وهو ما يفرغ هذا السلوك من محتواه الأخلاقي ليكتسي أبعادا وخلفيات سياسية، أو منح مساعدات إنسانية مشروطة بتنازلات معينة تمس في مجملها سيادة الدول.

المطلب الرابع: التدخل الدولي بين الخيار العقلاني والضابط الاجتماعي

يتعلق النقاش في هذا المطلب بالدوافع التي تحرك الفاعلين الدوليين للتدخل في الدول العاجزة عن تجاوز أزماتها الداخلية.

تنطلق المقاربات النظرية لدى تناولها لموضوع التدخل الدولي في القضايا المتعلقة بالأحداث الداخلية في الدول العاجزة من المنطلق المنطوي على اختلاف نماذج الفاعلين من حيث الوصف النمطي للطريقة التي يقدم عليها الفاعلون في مختلف التحركات النابعة من الاعتبارات التي يأخذونها لدى اتخاذهم القرارات، والدوافع الأساسية التي تعتبر المحرك للسلوك التدخلي. هنا، يمكن التمييز بين اتجاهين: الاتجاه العقلاني الذي يتبنى نموذج الرجل الاقتصادي homoeconomic، الذي يوصف بـ "الفاعل هدفي التوجه"، والاتجاه البنائي الذي يستند أصحابه في صياغة طروحاتهم إلى تصور الإنسان الاجتماعي باعتبار أن الفاعل يتحرك في إطار الضوابط مؤديا للدور الاجتماعي.

وتشكل التوليفة الواقعية الجديدة/الليبرالية الجديدة الاتجاه العقلاني الذي يؤسس للسلوك السياسي الدولي من منطلق الحسابات، فالاهتمام بالمكاسب (النسبية/المطلقة) في إطار تعظيمها من جهة والتقليل من التكاليف من جهة أخرى، يّكيف التدخل الدولي كسلوك خارجي للدول تحركه الأهداف المبنية على المصلحة، وهو ما أصطلح عليه بنموذج الرجل الاقتصادي، هذا النموذج يرمي إلى أن الفاعلين سواء كانوا أفرادا أو منظمات يهتمون فقط بمصالحهم الخاصة، أو بتعبير آخر هم فواعل هدفيوا التوجه[63] يكافحون لتحقيق أهدافهم بأقل التكاليف، وسلوكهم ينمّ عن حسابات عقلانية تأخذ بعين الاعتبار تعظيم المكاسب وتقليل التكاليف[64]، وبالتالي فإن من بين الخيارات المتاحة لديهم أنهم ينتقون الأقل كلفة قياسا بالخيارات المتاحة والقيود المفروضة عليهم.

يعتبر الدافع العقلاني، كمحدد ومفسر للسلوك الدولي، ومن أهم المرتكزات التي تستند عليها الاعتراضات الموجهة ضد إضفاء الشرعية على التدخل لأغراض إنسانية، لكون الدولة -بحسب المنظور الواقعي- فاعلا عقلانيا موحدا يسعى لتعظيم القوة من أجل البقاء؛ وذلك بالاعتماد على الذات

---

[63] وفق هذا النموذج يقوم الفاعل بطرح التساؤلات التالية، وهي التي تحدد طبيعة سلوكه في النهاية:

ما هي الخيارات المتاحة لدي؟ ما هي أهدافي ؟ ما هي النتائج المترتبة أو التي قد تترتب عن تفضيل أحد هذه الخيارات؟

ما هو الخيار الأفضل قياسا بأهدافي، بمعنى أي الخيارات الأكثر مساهمة في تعظيم المكاسب؟

[64] Volker Rittberger, “Approaches to the Study of Foreign Policy Derived form International Relations Theory”, Working Paper Nr. 46, Tubinger Arbeitspapiere Internationalen Politik und Friedenforschung, 2004 p. 08.

في ظل نظام دولي فوضوي (غياب هرمية السلطة). وبالتالي فإنه إلى جانب التقليل من أهمية التعاون بين الدول وتنامي الشعور بعدم تجاوز "معضلة الغش"، فإن من حق الدول الأخرى المستهدفة بالتدخل و بالمنطق الواقعي نفسه أن ترفض التدخل، وأن تتمسك بحق اكتساب القوة من أجل البقاء وأن تفسر سلوك المجتمع الدولي ضدها بالتهديد لمصالحها القومية. ذلك أن الريبة التي تؤدي إلى فقدان الثقة هي حسب الواقعية الجديدة، أمر متأصل في النظام الدولي؛ إذ ليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها، ولذلك يتوجب عليها دائما أن تكون متيقظة[65].

وفي محاولة للتخفيف من حدة الريبة وتأمين تجاوز معضلة الغش، سعى أنصار الليبرالية الجديدة إلى التركيز على العمل ضمن مؤسسات مصممة بالشكل الذي يستوعب التناقضات وينظم العلاقات؛ فبالرغم من أن الليبرالية الجديدة تفترض مثلها مثل الواقعية أن الفاعلين الدوليين يسعون لتحقيق مكاسب مطلقة في ظل نظام دولي فوضوي، وأنهم لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة وهم يعملون بشكل عقلاني على تحقيق أهداف مادية؛ غير أن الليبرالية الجديدة أقل نزوعا للتشاؤم من الواقعية الجديدة، بحيث تعتبر أن التضارب في أهداف الفاعلين يمكن التخفيف منه من خلال التعاون.

كما أن قرار اللجوء إلى التدخل بالنسبة للاتجاه الليبرالي لا ينبع من قوة الدولة، بل من خياراتها التي تعكس رغبات الفاعلين المجتمعيين (الناخبين، مجموعات المصالح، الأحزاب السياسية البيروقراطيين...) داخل الدولة وتأثيرهم المتفاوت[66].

وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم من خلال التكفل بالقضايا الدولية، يؤكد أنصار التوجه الليبرالي على البعد المؤسساتي لعملية التعاون (مأسسة التعاون) سواء في وضع الخيارات أو الإطار المرجعي للتحرك. من هذا المنطلق جاءت المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة لتنسيق الجهود بغية القيام بمهمة حفظ الأمن الجماعي، والذي ينطوي على اعتراف الدول بأن توسِع مفهومها للمصلحة الوطنية أصبح يشمل مصالح الجماعة الدولية ككل، وهذا يعني أنه حين يظهر طرف يثير المشاكل في النظام الدولي، فإن جميع الدول تقوم تلقائيا وجماعيا بمسؤولية التصدي للطرف المعتدي وإن استدعى الأمر اللجوء لاستعمال القوة العسكرية[67]. ولذلك يلجأ مجلس الأمن الدولي لتبرير شرعية التدخل لحل النزاعات داخل الدول العاجزة كون الأوضاع الداخلية لتلك الدول تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

غير أن ما يسجل على تدابير الأمن الجماعي كونه يركز على أمن الدول من خلال التصدي للتهديدات الخارجية الواقعة أو المحتملة ضدها، ولا يعير الاهتمام للتهديدات الداخلية التي قد تصيب الدولة من الداخل، بالشكل الذي يؤدي إلى انتقال مصدر التهديد إلى المجتمع الدولي كبنيـة تؤثر في مكوناتها وتتأثر بالاهتزازات العنيفة الصادرة من أحد أجزائها؛ مما أدى إلى إضافة مسوغات أخرى

---

[65] جون بيليس، وستيف سميث، مرجع سابق، ص، 417.

[66] Volker Rittberger ; op. cit ;p.5.

[67] جون بيليس، وستيف سميث، مرجع سابق، ص، 431.

للتدخل، تتمثل أساسا في التدخل القسري بهدف دعم وتثبيت الحكومة ضد أي اعتداء خارجي من جهة والوقوف ضد حركات التمرد الداخلية التي تهدد الدولة من الداخل من جهة أخرى[68].

إن التماثل الوظيفي للدول على المستوى النظمي بالنسبة للواقعية، باعتبار أن الوظائف التي تؤديها عناصر المنظومة (النظام الداخلي/الدفاع الخارجي) متشابهة وظيفيا، وأن الاختلاف يكمن في التباين الذي يشكل التنوع في البنية الدولية يقع على مستوى توزيع القدرات المرتبطة بمصادر القوة المادية[69] يجعل الواقعية تغفل واقع الدول العاجزة وظيفيا، مما يجعلها لا تملك أجندة واضحة لكيفية التدخل بغرض تقديم الدعم المفضي إلى تجاوز العجز. هذا على عكس الليبرالية التي تتبنى مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول، مما يؤهلها لأن تكون قادرة على تحديد أجندة خاصة بالدول العاجزة وظيفيا، والتعاون معها من أجل تجاوز الضعف حتى وإن كان الدافع محكوما بالتوجه العقلاني المرتبط بالأهداف والمكاسب المحسوبة سلفا؛ غير أنه يمكن قبول ذلك في إطار التضحية بالمكاسب المؤقتة من أجل المكاسب الدائمة، أو التسليم بدفع الضرر الأكبر بتقبل الضرر الأدنى. كما يمكن أن نجنح للخيار العقلاني في مرحلتي صنع السلام وحفظ السلام في إطار الموازنة بين الدوافع والنتائج حسب مصفوفة التدخل الإنساني[70] كون أن الوضع في حاجة إلى القوة الصلبة للحد من الاحتكاكات العنيفة بين الأطراف المنخرطة في النزاع، وفرض الخيار السلمي لتجاوز الخلافات المفجرة للنزاع.

في مقابل الأطروحات العقلانية، يجادل توجه آخر بمركزية الاعتبارات المعيارية في النقاش الدائر حول التدخل. إذ ينطلق الاتجاه المعياري في نظرته للتدخل الدولي من "قوة الفكرة" بدلا من "فكرة القوة"، فالبعد المادي ليس وحده هو المحرك للسلوك الدولي حينما يكون إزاء الخيارات الدافعة لاتخاذ القرار بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما، بل يشغل عالم الأفكار الحيز الكبير، في إعطاء مدلول معين للواقع، خاصة من المنظور البنائي؛ بمعنى "أن المضامين التي نعطيها للواقع والمعاني المضفاة عليه إنما تتشكل نتيجة للتفاعل الاجتماعي"[71].

ومن أهم الأفكار المؤثرة في السلوك حسب البنائية نجد فكرة "الضوابط الاجتماعية" ذات التأثير التكويني في تحديد قواعد السلوك التي تحكم السياسة الدولية، وهي القواعد المحددة لمن هو الفاعل بالدرجة الأولى؟ وما هي حقوقه، والمسؤوليات المترتبة على كونه فاعلا في العلاقات الدولية[72].

---

[68] David M.Barnes ; op. cit ;p.19.

[69] الكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية،(ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي)،(السعودية:جامعة الملك سعود،2006)، ص، 147.

[70] جون بيليس، وستيف سميث، مرجع سابق، ص، 835.

[71]Volker Rittberger ; op. cit ;p.6.

[72] Ibid ;p.7.

كما تعتبر فكرة "الضوابط الاجتماعية" من أهم المنطلقات التي يتوجب إدخالها في منظومة الفاعلين الدوليين لتحديد ماهية السلوك الواجب إتباعه في ظل وضع معين ذي صلة بحقل العلاقات الدولية. ومن هنا، كان التدخل الدولي لدواع إنسانية أو أمنية من مسؤولية المجتمع الدولي في بعدها الأخلاقي. مما جعل دعاة نظرية المجتمع الدولي التضامني يعتقدون بوجود حق قانوني وواجب أخلاقي للتدخل لأغراض إنسانية، وهذا الواجب إنما يقع على الفاعلين الدوليين باعتبارهم ملزمين بالقيام بمهمة التدخل من منطلق الدور المنوط بهم في إطار التزامات "العضو" تجاه "البنية"، وبالتالي فإن الفاعل لا يعتبر مبرمجا بمجموعة من الخيارات يتحرك وفقها بشكل عقلاني، بل إن الفاعلين يؤدون دورا اجتماعيا، وبذلك فإن ما يحرك الفاعلين ويملي عليهم سلوكات معينة ليس الحسابات العقلانية لما ستعود عليه الخطوات المختلفة، وإنما التزاماتهم الاجتماعية تجاه البنية الأشمل التي ينتمون إليها، والتي من أهمها الحفاظ على الاستقرار، والأمن والسلم الدوليين.

هذه الالتزامات الاجتماعية بقدر ما تحرك المنظمات الحقوقية وفعاليات المجتمع المدني العالمي للتظاهر والاحتجاج أمام مقرات المؤسسات الرسمية الحكومية والدولية ضد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان من قبل الدول الساعية لحمايتها، فهي إلى جانب ذلك تؤرق "الدول القائدة"[73] في المجتمع الدولي، كونها المعنية وظيفيا بمسؤولية توفير الحماية للمجتمع الدولي، بحكم توزيع القدرات والمواقع في المؤسسات الدولية، وذلك في حال وجود تهديدات أمنية أو إنسانية من شأنها أن تؤدي إلى اختلالات في البنية الدولية.

وقد قدم مور Moore جملة من الفوارق الممكن ملاحظتها بين الخيار العقلاني، والتوجه الداعي إلى محورية البعد الاجتماعي في التدخل الدولي ممثلا في البنائية. فبقدر ما يركز الخيار العقلاني على وضعية الدولة في النظام الدولي وقدراتها النسبية الخاصة بالقوة المادية في تحديد سلوك الدولة أثناء التدخل، وهو ما ينطوي على التحرك وفق منطق المكاسب والمخاطر تعظيما وتقليلا؛ فإن البنائيين يعتقدون بأن سلوك الدولة تحدده القواعد المشتركة، والمعايير والتوقعات بشأن السلوك الملائم وذلك بدافع القيام بالدور المطلوب. وإذا كانت البنائية تتخذ من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان مبررا للتدخل الدولي؛ فإن العقلانيين ينطلقون من المحافظة على توزيع القوة والمكانة/الهيبة الدولية كسبب للتدخل؛ و هذا ما يبينه الجدول الآتي.

---

[73] ويطرح الفاعل الاجتماعي-غالبا ما-لدى الإقدام على تحرك معين الأسئلة التالية:
ما طبيعة الموقف الذي أوجد فيه؟ ما الدور الاجتماعي الذي يتوجب علي أن أديه في موقف كهذا؟
إلى أي مدى تعتبر خيارات السلوك المتاحة لدي متوافقة أو متناغمة مع هذا الدور الاجتماعي؟
ما السلوك الأكثر ملاءمة قياسا بـ: المواقف، الأدوار، الخيارات؟

كما يرى موديلسكي أن وجود قوة كبرى قائدة في العالم عبر كل عصر من العصور التاريخية في النظام العالمي يعتبر دليلا على أن النظام الدولي ليس فوضويا.

يمكن الاطلاع على التفصيل حول خصائص الدول القائدة. في المرجع التالي:

Fatih Tayfur, “Systemic-Structural approaches, World-System analysis and The Study of Policy”, in METU Studies in Development, 27 (3-4) 2000.p.21.

بعض الفوارق بين الاتجاه العقلاني والبنائية بخصوص التدخل الدولي

	الاتجاه العقلاني	البنائية
تفسير سلوك الدولة	سلوك الدولة تحدده وضعية الدولة في النظام الدولي وقدراتها النسبية الخاصة بالقوة المادية	سلوك الدولة تحدده القواعد المشتركة، المعايير والتوقعات بشأن السلوك الملائم
الأسباب الرئيسية للتدخل	المحافظة على توزيع القوة والمكانة/الهيبة الدولية، بلورة تصور مفهومي للتهديدات والمصالح، إدراك مدى فعالية التدخل، المتغيرات المحلية، بما في ذلك الدعم الجماهيري لعملية التدخل	الاستجابة للتعدي على حدود الإقليم، تفاقم أزمة إنسانية، الإرهاب أو أي حالة أخرى تهدد المعايير والقيم المتعارف حولها في النظام الدولي أو تم إقرارها من قبل السكان المحليين.
ن وع التدخل	التدخل أحادي أو متعدد الأطراف: تعتبر المنظمات متعددة الأطراف بمثابة أدوات للقوة الدولية من أجل التأثير الفاعل، أما التدخل أحادي الطرف فيمكن أن يكون مقبولا اعتمادا على المحددات المحلية.	التدخل متعدد الأطراف: من شأن المنظمات متعددة الأطراف أن تضفي على التدخل نوعا من الشرعية والشفافية.

Source : Caitlin Moore : **Third Party Intervention in Humanitarian Conflict: Why the U.S. Intervened in the Bosnian War ?** , A thesis presented in order to obtain the degree of Master of the Art, Law and International relations, Department of International Relations, University of , May 2007, p. 25

وإذا كان التدخل الدولي لأغراض إنسانية أو أمنية مطلوبا أخلاقيا في إطار الضوابط الاجتماعية فإن التحدي الذي يواجه أنصار هذا التوجه يكمن في المدى الذي يمكن السكوت عنده على انتهاك حقوق الإنسان أو التهديدات الأمنية قبل أن يكون التدخل القسري مبررا. وفي هذه الحالة يكون التركيز على شرعية التدخل أمرا ملحا؛ وبالتالي فإن نقاش الشرعية الدولية يقتضي

الاستناد إلى مصدر متفق عليه داخل المجتمع الدولي ليكون قادرا على وضع معايير للتدخل الشرعي.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى إسهام كلارك Clark[74] في تعريفه للشرعية على أساس أنها تتضمن نوعا من الإجماع الاجتماعي، وقد قام بتطوير هذه الفكرة من خلال تحليل طبيعة الإجماع كونه نتاج البناء السياسي وليس كشفا فلسفيا، كما توصل إلى أنه من الأهمية بمكان تحديد السلوك الذي يحدث بشكل واع ومقصود للمحافظة على مجتمع دولي يتحدد من خلال امتلاكه لمبادئ الشرعية ويعكس إيمانا بمدى ارتباطه بمشروع اجتماعي. ويطبق كلارك Clark هذه الرؤية على التدخل الإنساني مجادلا بأن نظرية الحرب العادلة يمكن أن تقدم الكثير بخصوص الموضوع.

إذ تعتبر مبادئ الحرب العادلة المصدر الأساس للإطار الأكثر إفادة وتعقيدا لتقييم مدى شرعية التدخل الإنساني، وقد قادت الجهود المبذولة من قبل اللجنة الدولية بكندا إلى المبادرة بمشروع حول "التدخل وسيادة الدول" إلى صياغة التقرير النهائي المعنون بـ "مسؤولية الحماية"[75] Responsibility to protect حيث تم التركيز فيه على الاهتمام بالجماعات التي تحتاج إلى دعم الحماية من عمليات القتل الجماعي المنظم، وحماية النساء من الاغتصاب المسلسل، والأطفال من الانحراف والمجاعة، كما انشغلت اللجنة بتقييم إمكانات الوقاية وإعادة بناء المناطق الموبوءة والتي عانت من النزاعات. وقد خلصت اللجنة إلى مجموعة من المعايير بإمكانها الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي الظروف القصوى التي تتطلب اللجوء إلى استعمال القوة أثناء التدخل الإنساني؟ ومن بإمكانه اتخاذ القرار؟ ومتى يكون التحرك صحيحا؟

ومع أن هذه المعايير المثبتة في الجدول أدناه لا تضيف أشياء جديدة لنظرية الحرب العادلة التقليدية، إلا أن قيمتها تكمن في وضوحها وفعاليتها و/ أو صلاحيتها للتطبيق. كما يتميز إطار العمل الخاص بنظرية الحرب العادلة بمجموعة من المزايا؛ فهو يقر بالبعد السياسي بما في ذلك حقيقة أن القوة مرتبطة بالأخلاق إضافة إلى ذلك فهو يعكس الأهمية الأخلاقية للعواقب والنتائج التي يمكن تمييزها[76]. ويتناول الجدول المعايير الأساسية لمدى شرعية التدخل الإنساني القسري؛ إذ لا يمكن أن يكون التدخل القسري شرعيا إلا في ظل وجود سبب عادل من قبيل حصول إبادة جماعية أو ما شابه ذلك، وأن يتم التدخل من منطلق إنساني بحت أو ما أصطلح عليه بتوفر النية الطيبة؛ وأن يكون الملاذ الأخير في الوقت الذي لم تفلح فيه الوسائل الأخرى، وأن يتم بوسائل وآجال معقولة تحتمها الواقعة بعينها، مع توخي الحذر من خلال التأكد من جدوى وجدية العملية بحيث تكون نتائجها لصالح وقف المعاناة أو على الأقل التخفيف منها، و لا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق التفويض الدولي عبر مؤسساته.

---

[74] Matejkova Sarka ; Establishing the Norm of Humanitarian in International Relation ; P. 83.

[75] ibid ;p.84.

[76] Matejkova Sarka; op. cit ;p.89.

المعايير الستة لمدى شرعية التدخل الإنساني القسري

الشروط	التعريف
سبب عادل just cause	التدخل العسكري لأغراض الحماية الانسانية وهو إجراء إستثنائي وغير اعتيادي، وللترخص به يجب أن يكون هناك انتهاك خارق وخطير وجاد لحقوق الإنسان أو وشيك الحدوث من النوع التالي: I. فقدان كبير للأرواح، سواء بنية ارتكاب الإبادة الجماعية أو بدونها، أو كان ذلك نتاج أفعال مقصودة من الدولة، أو نتاج إهمال أو عجز منها للتحرك، أو نتيجة لحالة من الفشل الدولاتي. II. عملية تطهير عرقي واسعة النطاق، سواء كانت واقعة أو يخشى وقوعها، سواء تم ارتكابها عن طريق القتل، والتهجير القسري أو أعمال الإرهاب و الاغتصاب.
النية الطيبة Good Intention	الغرض الأساسي من التدخل أيا كانت الدوافع الأخرى للدول المتدخلة يجب أن يكون وقف وتفادي المعاناة الإنسانية. يمكن ضمان النية الطيبة بشكل أفضل من خلال العمليات متعددة الأطراف التي تحضى بدعم واضح من الرأي العام الإقليمي والأطراف الضحايا المعنية بالتدخل.
الحل الأخير dast resort	التدخل العسكري يمكن فقط تبريره إذا ما تم استنفاذ جميع الخيارات غير العسكرية للوقاية أو الحل السلمي للأزمة مع وجود أرضية مقبولة للاعتقاد بأن أي إجراء أقل حدة لن ينجح في ذلك.
الأدوات المناسبة Proportional Means	يجب أن يشكل مستوى، ومدى، ومدة، وحدة التدخل العسكري المخطط له، يشكل الحد الأدنى الضروري لتأمين الوصول إلى هدف الحماية الإنسانية.
المظاهر المعقولة reasonable prospects	يجب أن تكون هناك فرصة معقولة لضمان نجاح لتوقيف المعاناة التي كانت مبررا للتدخل، مع اعتبار أن نتائج التحرك/ التدخل التي تكون أسوأ من نتائج عدم التحرك/التدخل.
الترخيص Autorisation	لا يوجد هناك جهاز أفضل وأنسب للترخيص بالتدخل العسكري لأغراض إنسانية من مجلس الأمن الدولي، المهمة لا تتعلق بإيجاد بدائل لمجلس الأمن كمصدر للسلطة، ولكنها تتعلق بجعله يعمل في شكل أفضل مما هو عليه.

Source : Matejkova Sarka ; Establishing the Norm of Humanitarian in International Relation ; P. 85.

الفصل الثاني:

النزاع في دارفور: عجز الدولة بين السبب والنتيجة.

الفصل الثاني: النزاع في دارفور: عجز الدولة بين السبب والنتيجة.

هناك ارتباط علائقي بين ظاهرة النزاعات والحروب وظاهرة فشل أو عجز الدولة، إذ عادة ما تكون الأولى مرفوقة بالثانية، أو العكس؛ ويمكن الافتراض جدلا بأن انتشار النزاعات والحروب الداخلية يفرز مزيدا من العجز أو الفشل في وظائف الدول المنخرطة، بنفس القدر الذي ينجم به المزيد من اللاأمن، وبالتالي المزيد من النزاعات، عن تفاقم العجز أو الفشل في وظائف بعض الدول، وهو ما تعانيه الدولة في السودان جراء النزاعات الداخلية.

غالبا ما تتعدى النزاعات العنيفة نطاق التحكم والسيطرة في ظل بيئة هشة، كما أنها لا تندلع فجأة، ولكنها تأتي كنتاج لمجموعة من التراكمات فشلت الجهات المعنية في إدارتها بالتخفيف من حدتها والقضاء على أسباب تأجيجها؛ وبالتالي يتولد عدم الرضا ثم الانفلات.

وكون أن أصل النزاع في إقليم دارفور قديم، وقضايا النزاع فيه تؤثر في مجريات الأحداث الحالية السياسية منها والأمنية، فقد غدت واحدة من التهديدات الأمنية للدولة في السودان، حيث تفرعت الأسباب وتشعبت المظالم وكثرت الضحايا؛ كما أنه (النزاع) متعدد الأطراف متشابك الأبعاد معقد التركيب تتسارع أحداثه، حتى تبلور في شكل أزمة أصبحت تهدد الوحدة الوطنية للسودان وأضحت منفذا للتدخل الدولي في المنطقة.

تأتي محتويات هذا الفصل كوصف للظاهرة محل الدراسة (النزاع القائم في دارفور) من خلال البحث في أسباب النزاع القائم في الإقليم والعوامل المغذية له، من خلال محاولة الكشف عن المؤثرات الجانبية المؤججة للنزاع من جهة، ومن جهة ثانية محاولة التعرف على الأطراف المتنازعة الداخلية منها، و الجهات الأخرى الإقليمية والدولية ذات الصلة، والمواضيع محل التناقض وعدم التفاهم.

كما سيتم التطرق إلى ديناميكيات النزاع وأهم إفرازاته من خلال رصد أهم أبرز التأثيرات السياسية والأمنية ذات الحضور المحلي والخارجي من ناحية، والتداعيات الاقتصادية والإنسانية المصاحبة للصدامات العنيفة والتي أفرزت واقعا اجتماعيا وإنسانيا تداعى له المجتمع الدولي بتصنيفه ضمن خانة الجرائم الجنائية التي تستوجب التدخل الدولي من ناحية أخرى؛ ثم تعرج الدراسة على تفحص البعد المؤسساتي للنظام المركزي في الدولة السودانية وعلاقته بالنزاع من ناحية القدرة على ضبطه أو العجز في التعاطي الايجابي معه.

المبحث الأول: خلفيات اندلاع النزاع في دارفور

لقد ظهر النزاع بإقليم دارفور في شكل مواجهات قبلية حول الموارد الطبيعية بسبب الظروف المناخية القاحلة، ثم اكتسب طابعا عرقيا غذته عوامل عديدة سياسية وتنموية، وقد تطور إلى تمرد مسلح تقوده حركات سياسية تطالب بالمشاركة في السلطة والثروة في ظل تراكم آثار الأحداث الدامية ومما أدى إلى تجاوزه للأطر التقليدية الممثلة في الزعامة القبلية حيث لم تقدر على احتوائه وضبط تداعياته، الأمر الذي أفضى إلى تدويله؛ وذلك بنقل القضية إلى مجلس الأمن، وتدخل المنظمات الإقليمية والجمعيات الإغاثية، مع تسليط الآلة الإعلامية العالمية على الأحداث في المنطقة وتداعياتها

خاصة ما تعلق منها بالبعد الإنساني؛ فما هي الأسباب التي أدت إلى اشتعال فتيل النزاع في إقليم دارفور، وكيف أخذ النزاع منحى دوليا بشكل لافت من حيث عدد وسرعة قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأنه؟ وهل هناك دواع لإحالة الملف على المحكمة الجنائية الدولية، وإصدار مذكرة اعتقال ضد الرئيس السوداني وهو يمارس مهامه كرئيس، في سابقة لم تحصل من قبل؟

المطلب الأول: جذور النزاع في الإقليم والعوامل المغذية لها

من المسلم به أن الأوضاع السياسية تتأثر -إلى حد ما- وتتشكل وفقا للظروف التاريخية والعوامل الجغرافية السائدة في المنطقة وما يحيط بها. وبما أن التاريخ عبارة عن عملية ديناميكية، فهو يتيح للأسباب والنتائج أن تتبادل المواقع؛ وبالتالي فإن نتائج ما يحدث اليوم وأشكال وعي النزاع الحالي تتحول إلى أسباب لنزاعات في المستقبل؛ وذلك لأن الكراهية المتراكمة والمرارات وفقدان الثقة بين المجموعات تتحول إلى سبب كاف لتفجير نزاع جديد. كما تعتبر ندرة الموارد والتغيرات المناخية من أقوى الدوافع تأثيرا في تأجيج النزاع وانتشاره في ظل دولة عاجزة على استيعاب التنوع العرقي وغير قادرة على تأمين الحد الأدنى من الخدمات الأساسية.

لقد امتدت دوافع النزاع في دارفور بجذورها في التاريخ وتشابكت أسبابها وتعددت جوانبها فالعمق التاريخي للمنطقة ينبئ بالمكانة المميزة التي كانت تحضى بها منطقة دارفور بإعتبارها آخر منطقة سقطت بيد الاستعمار البريطاني، وأنها كانت تتمتع بالحكم المستقل تحت مسمي "سلطنة دارفور" في ظل نظام حكم "الإدارة الأهلية"، وهذا من شأنه أن يولد الشعور بالخصوصية الدافعة إلى المطالبة بالاهتمام الخاص، وتلك من أهم الأسباب المهيأة للأجواء السياسية المتسمة بعدم الاستقرار واستتباب النظام ورسوخه في المنطقة منذ قديم الزمان[77].

كما أن للموقع الجغرافي لإقليم دارفور الأثر المباشر في تأجيج النزاع إذ نجده يقع في غرب السودان، وتشترك في حدودها (بطول مقداره 2450 كم^2) مع ثلاث دول إفريقية هي ليبيا حيث تشارك فيها بنسبة%12 ، وتشاد بنسبة %53 ، وإفريقيا الوسطى بنسبة %35[78]. ويتكون إقليم دارفور من ثلاث ولايات هي؛ شمال دارفور، جنوب دارفور، وغرب دارفور. تبلغ المساحة الإجمالية للإقليم 448 ألف كم^2، أي ما يعادل مساحة فرنسا، ويبلغ عدد سكانها نحو 6 مليون نسمة، ويوجد بها أكثر من 30 جماعة إثنية، عادة ما يتم تصنيفها إلى جماعات ذات أصول عربية وأخرى ذات أصول إفريقية تدين كلها بالإسلام[79] إذن فالمنطقة شاسعة من حيث مساحتها، ومفتوحة من حيث حدودها فهي مجاورة لثلاث دول، ومركبة من حيث الطبيعة المتداخلة لأنماط النشاطات البشرية السائدة على امتداد الإقليم (الزراعة والرعي).

ولا شك أن إثارة البعد التاريخي والجوار الجغرافي، حينما يتعلق الأمر بالبحث عن جذور النزاع في دارفور من شأنه أن يوحي بإدراج القضية ضمن الاحتكاكات الروتينية العادية بين القبائل التي

---

[77] محمود وهيب السيد، وآخرين، السودان على مفترق الطرق: بعد الحرب..قبل السلام،(مركزدراسات الوحدة العربية)،ص، 135.

[78] إجلال رأفت، هانئ رسلان، ملامح النزاع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات،2004)، ص،93.

[79] سامي السيد أحمد، " الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور"، آفاق إفريقية 24 (2007):ص.16.

تمتهن الزراعة وتلك المشتهرة بالرعي، غير أن اللافت في الموضوع هو التصعيد المفاجئ للنزاع بالصورة التي لم تشهدها المنطقة من قبل؛ الأمر الذي يدفع إلى الاعتقاد بضرورة البحث في المتغيرات الطارئة على الأحداث الواقعة في الإقليم، ولعل من أهم التوصيفات التي تحاول تبرير ارتفاع وتيرة التصعيد؛ هي تلك التي تحصر سبب تأجيج النزاع في العوامل العرقية عربي/إفريقي.

غير أن هذا التوجه يعزوه البعض إلى اختزال للمشهد؛ كون أن التصنيف الجنائي لعرب دارفور كمجرمين يستمدون قوتهم من الدعم الذي يتلقونه من الحكومة المركزية، وأن الزرقة (الأفارقة) كضحايا، هذا التصنيف قد توجد له الأدلة الكافية في تحديد المسؤولية الفردية، غير أنه لا يستقيم حينما يتعلق الأمر بالجماعات البشرية المتنازعة؛ و الواقع القبلي في دارفور يطعن في صدقية مثل هذا الطرح؛ نتيجة للتداخل العرقي الذي يتسم به السكان المحليين في الإقليم. وبالتالي فإن التبرير العرقي للصراع قد يؤدي إلى تحويل النزاع من القضية المركزية إلى إغراقه في القضايا الثانوية؛ الأمر الذي يؤدي إلى إرسال إشارات مجزأة عن الوضع مما يؤثر سلبا على مساعي التدخل الدولي.

فبالرغم من إدراج شح الموارد - تقلص مساحات المراعي- وندرة المياه ضمن الأسباب المحورية في اندلاع النزاع المسلح في دارفور، غير أن هذا لا يحجب أسباب أخرى باعتبارها مغذية أكثر منها منشأة للنزاع. فالشعور بالهوية في مرحلة معينة تنقلب إلى وعي جمعي يحدد كينونة "الأنا" كقبيلة؛ أي أن الوعي قد ينقلب إلى مورد اجتماعي محدد يأخذ دوره إلى جانب الموارد الطبيعية في ضمان استمرار القتال، ويبدو أنه كلما طال أمد الاقتتال وزادت خسائر الجانبين المادية والبشرية، كلما نمت إمكانية تحول الوعي إلى سبب مباشر للصدام، وبالتالي يكون الحل السلمي أكثر صعوبة وأقسى منالا[80] مما يقتضي تقصي الواقع وتحديد جميع الأسباب لتتشكل الصورة الكاملة عن طبيعة النزاع في الإقليم.

وإذا كانت عملية رصد الأسباب المباشرة في دفع المنطقة إلى النزاع المسلح أمرا مضنيا خاصة في ظل التداخل المركب والمعقد اجتماعيا وسياسيا، فإن ذلك لا يحول دون رصد أهم الأسباب على سبيل الإشارة لا الحصر، وهي أسباب تقليدية تمثلت في الاحتكاكات اليومية الداخلية ذات الصلة بالموارد الطبيعية، والعامل الجغرافي وما أفرزه من صراع قبلي قائم حول المراعي ومصادر المياه؛ وأخرى طارئة مرتبط بالبعد السياسي ذات صلة بمظالم مرفوعة ضد السلطة السياسية، وتكتلات سياسية قامت على أساس القبيلة للمطالبة بالمشاركة في السلطة والثروة؛ وأخرى غير مباشرة مغذية للنزاع نحو التصعيد تتصل بالعامل الإثني على المستوى الداخلي، والعامل المتصل بالمصلحة على المستوى الخارجي، ومن أبرز هذه الأسباب[81]:

---

[80] أمير حميدة أبو عشر، الحرب في دارفور(شماعة الهوية ودور الموارد).

http://www.alhadag.com/opinions1.php?id=124

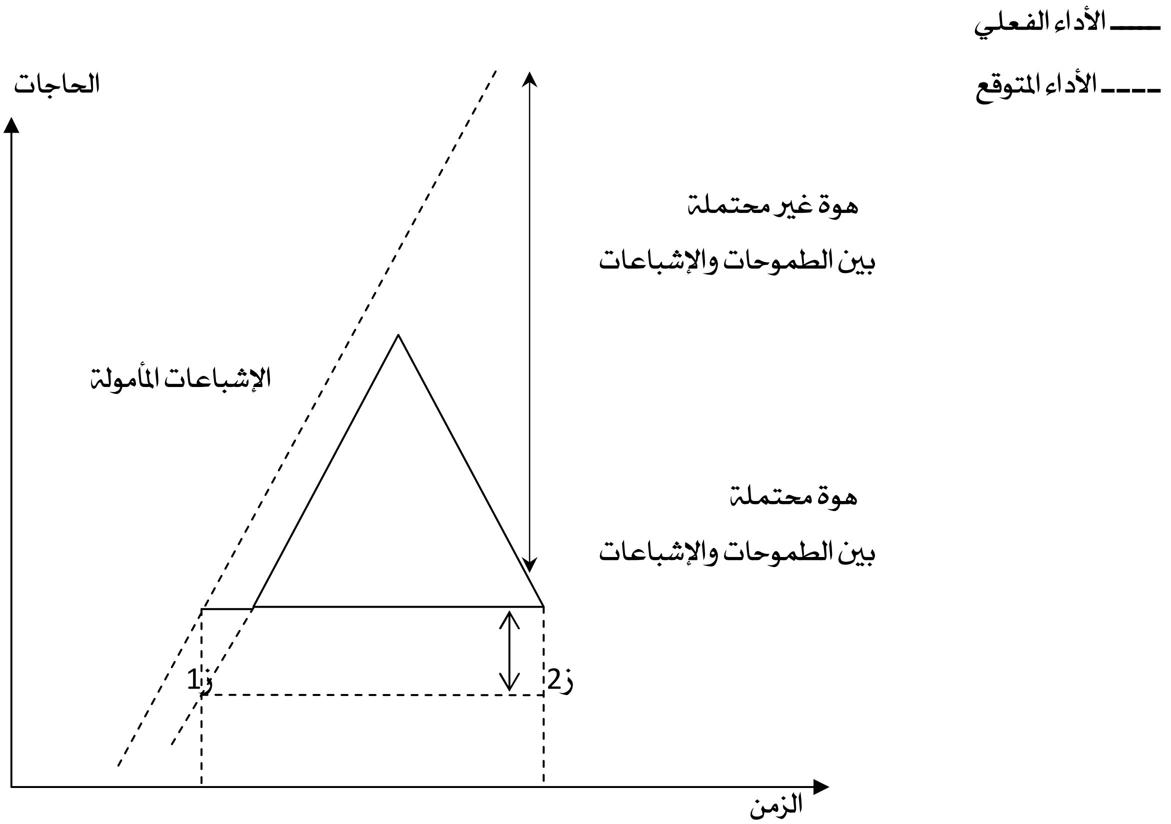
[81] سيد حريز، دارفور انثربولوجيا: البعد الاثني والثقافي للصراع السياسي(أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسيناريهات الحل والتدخل)،(جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،2005)،ص، 180.

1) التدهور البيئي وانعكاساته على الرقعة الزراعية (الحواكير)* والمسارات الرعوية: فالتدهور البيئي وانعكاساته على الرقع الزراعية والمسارات الرعوية يدفع إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالتحولات البيئية الناجمة عن الجفاف والتصحر، أرغمت السكان على الهجرة الأمر الذي أدى إلى حراك ديموغرافي كبير، أفرز بدوره تزايدا في عدد النزاعات نتيجة للاحتكاك الاضطراري بين الملاك وفق نظام "الحاكورة" والرعاة الرحل الذين لا يميلون إلى تملك أراضي صغيرة ويفضلون المساحات الشاسعة. وبالرغم من نجاح النظام القبلي التقليدي في تنظيم العلاقة بين الرعاة والزراع حسب أعراف صارمة، حيث تم تحديد مسارات وسط الحواكير تمر من خلالها الأبقار والإبل دون أن تسبب ضررا للزراعة. كما حددت فترات ما بعد الحصاد للسماح للرعاة باستخدام المناطق الزراعية غير أن تقلص الأراضي الخصبة وتزايد عدد الأبقار والإبل أدى إلى تصاعد عدد الصدامات بسبب كسر الأعراف السائدة في ظل تمسك أصحاب الحواكير بحق الملكية و عدم السماح للرعاة بالمرور أو استغلال الأراضي بعد فترة الحصاد، وبالمقابل يصر الرعاة على ذلك من منطلق الحق العرفي لهم.

فالجوانب الطبيعة القاسية -المتمثلة في التصحر والجفاف- أدت إلى الزيادة في حجم وكثافة حركة الرعاة (البقارة والأبالة)، ونتيجة لغياب آليات بديلة للأسلوب التقليدي التي تنظم عمليات التنقل والاستغلال الرعوي من جهة، ومن جهة أخرى عجز الحكومة المركزية عن إنجاز مشاريع تنموية لتغطية النقص الفادح في الموارد التي يعاني منها الإقليم، كل ذلك دفع إلى بروز ظاهرة الانفلات الأمني وتفاقم النزاعات المحلية.

ووفقا لإسهامات جيمس دايفيس James Davis فإن النزاعات غالبا ما تندلع وتتزايد حدتها إذا كانت العلاقة بين الإشباعات المأمولة والواقعية للحاجات متناسبة عكسيا، في الوقت الذي تتراجع فيه حدة النزاعات كلما كانت العلاقة بين الإشباعات المأمولة والواقعية للحاجات متناسبة طرديا حسب ما يوضحه الجدول؛ أي كلما كانت الإشباعات الواقعية متقاربة مع الإشباعات المأمولة كلما كانت الهوة محتملة بين الطموحات والإشباعات وبالتالي يسود الاستقرار بين السكان المعنيين، وإذا تقاعست الجهات الحكومية في تلبية الطلبات الأساسية للسكان فإن الهوة بين الطموحات الشعبية والإشباعات الحقيقية تكون غير محتملة وبالتالي سينجر عن تلك الوضعية تضمر عام وهو ما يوفر المناخ المثالي للحركات التمردية لتعلن عن نفسها وتسعى لاستثمار الوضع لصالح أجندتها.

* الحاكورة: تعني لغة الحكر وهي الأرض الزراعية أو السكنية أو الرعوية التي يهبها السلطان من سلاطين الفور شخص أو جماعة أو قبيلة أو عشيرة بمرسوم يحدد حدودها على الطبيعة ملكا لها يتوارثها من بعده ورثته.



المصدر: بيتر فالنستتاين: مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام و النظام العالمي، (ترجمة: سعد السعد ومحمد دبور)، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2006)، ص 67.

فبالنظر للمطالب المرفوعة من قبل القوى التي تقود التمرد في إقليم دارفور، نجد أن شعور سكان الإقليم بالتهميش والحرمان من المشاريع التنموية يجد له صدى في التعبئة من جهة، والتذرع باللجوء للعمل المسلح ضد الحكومة المركزية في الخرطوم من جهة أخرى؛ وهو ما يعبر عنه نموذج دايفيس باتساع الهوة بين المطالب والطموحات من جهة، وتحقيق الإشباع الحقيقي للحاجيات الأساسية للسكان في المنطقة من جهة أخرى.

2) حدة وكثرة النزاعات القبلية: لقد سجل تاريخ دارفور الحديث عشرات النزاعات داخل القبائل وفيما بينها، وتذكر بعض الإحصائيات أن هذه النزاعات قد شملت حوالي 22 قبيلة، وعقدت لحلها ما يقارب 39 مؤتمرا للصلح في الفترة 1923ـ 2003؛ وهي نزاعات تؤكد قوة العصبيات القبلية وشدة تأثيرها في العلاقات بين المواطنين، كما أن المؤتمرات التي عقدت تناولت الخلافات الإدارية (سلطات الإدارات الأهلية) والعداوات الثأرية بين القبائل والخلافات حول المصالح المعيشية.

3) تدفق السلاح من الداخل والخارج: ما أدى كثرة حامليه وإستعماله خارج دائرة المراقبة القانونية مثل خدمة النعرات القبلية والصراعات الحزبية والجهوية، واستعماله أيضا كوسيلة لكسب العيش؛ هذه المظاهر تؤدي إلى تنامي الشعور بعدم الأمن، والاختلال في منظومة القيم السائدة؛ كما

ساهمت الأمية الناجمة عن طبيعة المنطقة الرعوية/الزراعية وما ترتب عنها من هجرة دائمة – الرحل- أدت إلى استشراء نموذج الفارس الذي يعتمد في عيشه على سلاحه.

في الوقت الذي شكلت فيه دارفور منطقة تجاذب للنزاع بين ليبيا وتشاد حول شريط أوزو خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، حيث عمدت ليبيا إلى تسليح القبائل العربية في دارفور للإستقواء بها، ومنذ ذلك الوقت توفر لهذه القبائل السلاح من كل نوع. كما أن القبائل الإفريقية الأخرى حصلت بالمقابل من تشاد -المدعومة من قبل فرنسا- على المال والسلاح، وقد استدرجت هذه القبائل جميعها إلى صراعات فيما بينها.

4) تنامي الإحساس بالفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المركز والمناطق الطرفية نتيجة للفجوة التنموية؛ الأمر الذي ولد شعورا بالغبن و الظلم الاجتماعي. ويتجلى ذلك ميدانيا في غياب البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية الحيوية، وإهمال التنمية الزراعية والحيوانية، بالإضافة إلى النقص البين في الخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب انتشار البطالة بين الشباب؛ مما دفع بالبعض إلى الانخراط في التنظيمات المسلحة التي تعرفها المنطقة، وأخرى امتهنت السطو كوسيلة لكسب العيش. وتؤكد الإحصاءات الواردة في "الكتاب الأسود"* أن نسب توزيع السلطة على الأقاليم السودانية الخمسة منذ الاستقلال وحتى سنة 1999 قد عرفت اختلالات كبيرة، حيث أن الإقليم الشمالي الذي يشكل 5,3% من سكان السودان يحصل على نسبة 64,9% من المشاركة في السلطة، في حين لم يستفد الإقليم الغربي سوى من نسبة 10,2% بالرغم من أن نسبة سكانه إلى مجمل سكان السودان تمثل 31,7%.[82] وهذه النسب لها إنعاكسها على توزيع الثروة على سكان الإقليم.

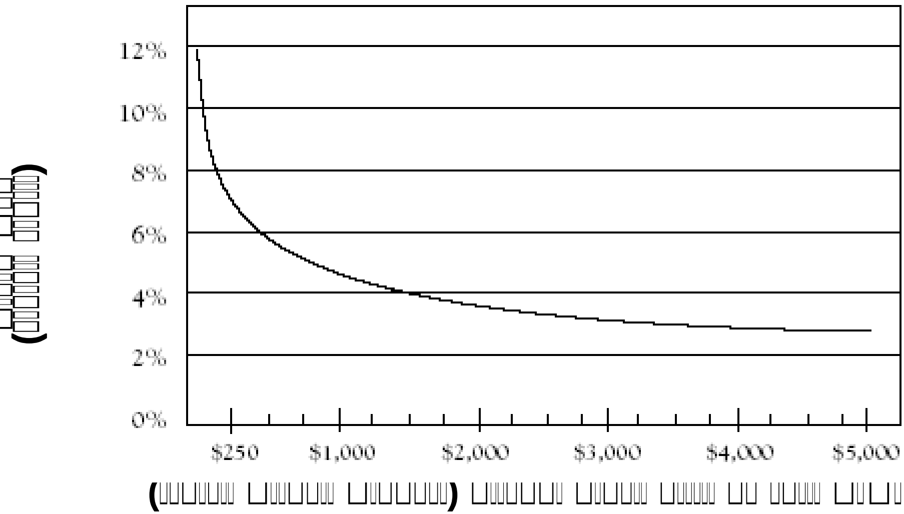
ومن المناسب في هذا الصدد الإشارة إلى أن تبني دعوات التهميش من قبل المركز لإقليم دارفور ينطلي على نوع من المبالغة، إذ أن معظم أهل السودان يعتقدون أن التخلف وانعدام التنمية والتهميش هي أمور تنطبق على الجميع، وباستثناء مركز العاصمة فإن السودان يعاني بأسره من الفقر والتخلف، مما يجعله عرضة للاهتزازات الاجتماعية العنيفة والنزاعات الدائمة.

ويبين الشكل أدناه علاقة التناسب العكسي بين انتشار الفقر (ممثلا بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وتفاقم النزاعات الداخلية:

---

*الكتاب الأسود: كتاب أصدرته حركة العدل والمساواة و فيه رصد كامل لحصص السلطة منذ استقلال السودان، وماذا حصل لأبناء دارفور خلال هذه المسيرة التي تحمل أرقاما تبين غياب التوزيع العادل في حقيقتها حسب ما يحتويه الكتاب

[82] إجلال رأفت، هانئ رسلان، مرجع سبق ذكره، ص، 26.



المصدر: مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة خلال الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 2004/12/2.

5) **تسييس المقومات الاجتماعية والثقافية**، مثل العرق واللغة والدين، وجعلها مرتكزات للنزاع والزج بالقبائل في نفرات الدفاع الشعبي لمواجهة الإنفلاتات الأمنية، وجعل القبيلة مدخلا للتعيينات السياسية إذ نجد حزب الأمة مثلا قد احتضن القبائل العربية في جنوب دارفور، والحزب الاتحادي الديمقراطي ركز نشاطه على قبيلتي "الفور" و"المساليت" الزراعيتين دون القبائل الأخرى، وارتكاز حركة العدل والمساواة المسلحة على الواجهة السياسية للمؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي الشريك السابق في الحكم؛ وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اللجوء لاستعمال إقليم دارفور كورقة ضغط وتجاذب بين الأطراف السياسية المتخاصمة؛ خاصة إذ علمنا أن الانقلابات هي الآلية الأكثر حضورا في تولي مسؤولية الحكم.

6) **الانفلات المتساند**: حيث ساهم النزاع بين الشمال والجنوب في السودان، الذي وصف بأنه أطول نزاع في تاريط إفريقيا، في إضعاف الحكومة المركزية في السودان، وبالتالي ازدياد معاناة إقليم دارفور من الإهمال والتهميش من جهة، ونقل روح الحرب خارج نطاق الجنوب من جهة أخرى، حتى بعد الاتفاق الذي أبرم مع الحكومة المركزية لتوزيع السلطة والثروة. فالنخب السياسية والحركات المناهضة للمركز في دارفور مثل "حركة تحرير السودان" و"حركة العدل والمساواة" تطلعت لنموذج الحركة الشعبية لتحرير السودان التي اعتمدت السلاح بدلا من السياسة كلغة للحوار[83] غير أن الفارق الأساسي بين تمرد الجنوب وتمرد دارفور هو أن الأول بدأ عسكريا ثم "تسيس"، ولكن الثاني بدأ سياسيا ثم "تعسكر"[84] فالعسكريون في الجنوب هم الذين استقطبوا المدنيين للصراع، في حين أن الحركات المسلحة في إقليم دارفور بمثابة واجهة عسكرية لتوجهات سياسية.

[83] معتصم عوض، النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور، السياسة الدولية، العدد 171، يناير، 2008.

[84] ضياء الدين بلال، من هم قادة حركات التمرد في دارفور؟ وماذا يريدون؟!.
<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/05/article03a.shtml>

7) **الوقوع تحت دائرة الاهتمام الدولي:** يعتبر المتغير الخارجي من العناصر الطارئة والمؤثرة في ديناميكية النزاع الذي يعاني منه الإقليم، فالقوى الخارجية ذات الصلة بما يجري في دارفور تسعى بجد واقتدار إلى نقل الصراع من إطاره المحلي إلى القطري فالإقليمي ثم الدولي، حيث جرى تضخيم صورة النزاع الحاصل بالإقليم حتى صار له صدى أكبر من حجمه بفعل الأداة الإعلامية العالمية؛ مما يفرض فحصا دقيقا للدوافع المعلنة من قبل الفاعلين الدوليين المهتمين بالقضية، وذلك من أجل الفرز بين المتدخل المنقذ الساعي لحل النزاع، والآخر المستغل للوضع بهدف التواجد في المنطقة عبر منفذ دارفور، وبأجندة قد لا تفيد في معالجة الوضع القائم بقدر ما تسعى إلى تأمين مصالح القوى المتدخلة.

المطلب الثاني: النزاع في دارفور بين تعدد الأطراف الداخلية والتدويل الخارجي

يعود صنع فصول أحداث النزاع في إقليم دارفور، المعقد من حيث الأسباب والدوافع، إلى أطراف عدة متداخلة من حيث التركيبة الإثنية من جهة (عربي/إفريقي، رعاة/ مزارعين)، والامتداد الجغرافي من جهة ثانية (داخلي/خارجي)، والسند السياسي من جهة ثالثة. وبالرغم من أنه لا يمكن حصر كل الأطراف ذات الصلة بالنزاع، كون أنه من الصعب ضبط عدد وتوجهات الجماعات والحركات المتمردة ضبطا دقيقا منذ اندلاع النزاع، حيث توجد أكثر من 19 حركة مسلحة تساهم في زعزعة الأمن والاستقرار في دارفور؛ كما أن معظم الحركات المسلحة شهدت العديد من الانقسامات في داخلها وخاصة بين القادة الميدانيين، وهذا راجع لعاملين أساسيين: العامل الأول هو هشاشة التجربة الميدانية والسياسية لهذه الحركات، فقد ولدت أغلبها مع بداية النزاع ولم تكن موجودة ككيانات سياسية منظمة قبل ذلك؛ أما العامل الثاني فيتمثل في سياسة التشتيت المتبعة من قبل الحكومة، وذلك بإتباع أساليب الترضية لطرف على حساب آخر بين أطراف الحركة الواحدة، وهذا الأسلوب برعت فيه الحكومة المركزية من خلال تجربتها مع حركة التمرد في الجنوب والتي استطاعت أن تشقها في أكثر من مرة، ومن أهم الفصائل[85]:

1 ـ حركة تحرير السودان:

نشأت حركة تحرير السودان كحركة مسلحة في فيفري عام 2003م من قبائل "الزغاوة"، "الفور"، "المساليت" و"البرتي"، إضافة إلى قبائل أخرى إفريقية، ويتزعمها المحامي عبد الواحد نور من قبائل الفور، بينما يحتل أركو مناوي موقع أمينها العام، ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباطا سابقين في الجيشين السوداني والتشادي.

وبالرغم من تميز هذه الحركة بفعاليتها العسكرية، إلا أن أجندتها السياسية لا ترقى إلى نفس المستوى؛ ورغم ذلك فقد قبلت الحركة مؤخرا في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وأصبحت تنسق رسميا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب ومؤتمر "البجا" في الشرق.

كما دب صراع ذات الطابع القبلي بين عدة أجنحتها، وأثيرت عدة مطالب أبرزها: إبعاد رئيس الحركة عبد الواحد نور وأمينها العام أركوي مناوي لانتهاجهما نهجا عنيفا؛ القيام بإصلاحات جذرية

---

[85] عبد القادر إسماعيل، مشكلة دارفور(الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي)، (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2008)، ص ص.212-217.

في مبادئ الحركة كالتعاطي الإيجابي والجاد مع فرص السلام المطروحة. وقد تجلى هذا الخلاف في مؤتمر وادي هور للإصلاح والتجديد الذي عقده مجموعة من المنتمين لحركة تحرير السودان، وذلك بإقرار المجتمعين بعزل زعيم الحركة وأمينها العام والاتفاق على أن تكون القيادة جماعية، وتشكيل لجنة خاصة بتقييم وقف إطلاق النار والسعي إلى الالتزام به؛ ومما أكد اتساع هوة الانقسام الداخلي للحركة هو عدم اعتراف قيادات الحركة بانتماء المشاركين في المؤتمر لحركة تحرير السودان.

إضافة إلى الاختلاف الداخلي القائم حول مسألة التدخل الأجنبي، خاصة بين عبد الواحد نور الذي يرى أن التدخل الأجنبي هو المدخل الوحيد لحل أزمة الإقليم، وآدم النور الذي يقدم نفسه بصفته نائب رئيس الحركة والذي يرفض التدخل الغربي معتبرا الدعوة إلى هذا التدخل بمثابة دعوة إلى إعادة استعمار السودان.

2 ـ حركة العدل والمساواة:

نشأت الحركة عام 2003م بعد حركة تحرير السودان، ويقودها خليل إبراهيم، الذي ينتمي إلى قبائل "الزغاوة"، بينما يقود عملياتها العسكرية التيجانى سالم درو. وتعتبر دواعي قيام الحركة أوسع نطاقا وتفصيلاً مما جاء في إعلان حركة تحرير السودان؛ فقد تطرق البيان التأسيسي للحركة لقضية احتكار السلطة من قبل الشمال، ويذكر البيان بعض الحقائق التي جاءت في الكتاب الأسود الذي كان خليل إبراهيم أحد المشاركين الأساسيين في إعداده، والذي حوى حصرا لكافة المناصب القيادية في السودان منذ الاستقلال ليثبت مقولة هيمنة الشمال على السلطة واستئثاره بها. هذا، بالإضافة إلى دواعي أخرى، مثل ضعف التنمية، والتفرقة العنصرية، وتراجع الحكومة عن الحكم الفيدرالي، وغيرها من الدواعي التي ورد مثيلها في إعلان حركة تحرير السودان.

وتتمثل أهداف الحركة، كما ورد في بيانها التأسيسي، في: إنهاء التمييز العنصري في منهج الحكم في السودان؛ رفع الظلم الاجتماعي والاقتصادي والاستبداد السياسي عن كاهل الجماهير؛ إشاعة الحرية والعدل والمساواة؛ وقف جميع الحروب؛ بسط الأمن وتأمين وحدة البلاد؛ تسخير إمكانات الدولة وتوجيهها لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية متوازنة؛ محاربة الفقر وإقامة نظام فيدرالي ديمقراطي لحكم البلاد.

وترى الحركة أن أهم وسائل تحقيق هذه الأهداف تتمثل في: اعتماد النظام الفيدرالي أساسا لحكم السودان؛ اعتماد النظام الاتحادي الرئاسي الدائري لضمان تداول السلطة بين أقاليم السودان المختلفة؛ تأكيد سيادة القانون واستقلال القضاء؛ تقسيم مناصب رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس الشيوخ ورئاسة البرلمان والقضاء والمحكمة الدستورية والحقائب الوزارية بين أقاليم السودان المختلفة؛ اختيار رئيس الجمهورية وولاة الولايات بالانتخاب الحر المباشر، واعتماد المواطنة أساسا للحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو اللون.

ويتضح مما سبق أن الحركة لها أجندة سياسية أكثر تفصيلا وقوة من حركة تحرير السودان، وأن كلاهما ينطلق من مقدمات متشابهة ويحمل أهدافا متقاربة، وإن كانت المقدمات

والدواعي التي انطلقت منها حركة العدل والمساواة أوسع نطاقا، لأنها لا تقتصر على إقليم دارفور، كما أنها تطرح فكرة تقاسم السلطة بشكل أكثر تفصيلا.

كما هو الشأن في حركة تحرير السودان، فإن حركة العدل والمساواة لم تسلم أيضا من انقسامات حادة داخلها، الأمر الذي يصعب من عملية التوصل إلى اتفاق سلام ينهي الوضع المتأزم في الإقليم، كون أن هذه الحركات المسلحة لا تحاول التنسيق فيما بينها رغم تقارب أهدافها، بل ويهاجم بعضها بعضا أحيانا بتصريحات عدائية[86].

3- **الجنجاويد**:

على الجانب الآخر وفي مواجهة تلك التنظيمات الإفريقية المسلحة تأتي ميليشيات "الجنجاويد"[*]، وهي ميليشيات من الفرسان المسلحين من قبائل البدو الرحل العربية القادمة في الأصل من شمال دارفور ودولة تشاد؛ وهم أساسا جماعات تقتات من النهب المسلح[87]، حيث ينسب إليها أنها تقوم بعمليات قتل ونهب وإحراق الآلاف من المنازل، كما أن هدفهم من مهاجمة القبائل الإفريقية هو طردهم من بيوتهم وإجبارهم على التخلي عن موارد المياه والمراعي المهمة للقبائل الرحل ذات الأصول العربية؛ مما يؤكد أن النزاع هو في أحد جوانبه نزاع على الموارد؛ كما أن هذه الميليشيات تهاجم أحيانا بعض القبائل العربية التي ترفض الانضمام إليها، مما يؤكد أن القضية ليست مجرد نزاع عرقي بين عرب وأفارقة.

وقد تطورت إمكانات هذه الجماعات حينما دعت الحكومة المركزية في الخرطوم إلى تجنيد أهالي المنطقة لدعمها في حربها ضد الحركة الشعبية في الجنوب ولم ينخرط في العملية سوى أفراد من القبائل العربية، بينما لم يتطوع في هذه الجيوش غير النظامية من سكان الإقليم من "الفور" و"الزغاوة" وغيرهم من القبائل غير العربية، وتشير بعض التقارير إلى تحول نشاط هذه المجموعات بصفتها جيشا شعبيا لحماية الأمة والدولة في الظاهر، ضد مخططات التمرد التي يتداعى لها أبناء الإقليم.[88]

توجه تهم لـ"الجنجويد" بأنها الذراع العسكري لحكومة السودان، وهو ما تنفيه الحكومة المركزية في الخرطوم؛ ومن هنا أخذ الصراع في دارفور منحنى وطنيا، بعد أن كان محصورا في احتكاكات عنيفة بين الرعاة والمزارعين. وينقسم "الجنجويد" إلى "الأبالة" الذين يمتهنون تربية الإبل

---

[86] راوية توفيق ،دارفور .. طبيعة الأزمة وأطراف النزاع.
<http://www.alsaha.com/sahat/4/topics/81313>

[*] يشير مصطلح (الجنجاويد) إلى وصف لجماعة تمتطي جواد وتحمل رشاش G3 و تعني (جن جاء على جواد) وهي عادة ما تعرف في المنطقة بأنها تعيش من ريع النهب والسطو المسلح، وتتشكل أغلب أعضاء هذه المجموعات من الانتماء العرقي العربي.

[87] محمد جمال عرفة، دارفور.. التاريخ والقبائل والجنجاويد (أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسيناريهات الحل والتدخل)،مرجع سابق، ص، 219.

[88] خارق أحمد عثمان، مبارك محمد عبد المولى، الصراع في دارفور ... الجذور- الأسباب- تطورات الأزمة، ص، 163.

ويتمركزون في الشمال، إلى جانب القبائل العربية المعروفة بـ "البقارة"، الذين يمتهنون تربية البقر ويتمركزون في الجنوب[89].

كما أن تبني الحكومة خيار الحل الأمني خاصة بعد أحداث "الفاشر"، وتكييف الأزمة على أنها تمرد مسلح يستهدف إسقاط النظام، وأن التنظيمات التي تتحرك في الإقليم هي تنظيمات عسكرية، ما أدى إلى إقحام الحكومة لسلاح الجو والسلاح الميداني في التعامل مع القضية، وتصنيف مليشيات "الجنجويد" باعتبارها جيشا شعبيا تم الاستفادة من خدماته في الحرب ضد الجنوب، وتوظفه الحكومة كذراعها العسكري في الإقليم؛ الأمر الذي يجعل من الحكومة الطرف الأبرز في النزاع المسلح القائم في دارفور.

وبالرغم من أن حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة قد أثبتتا وجودهما على أرض المعركة العسكرية والسياسية في أجل قصير مقارنة بحرب الجنوب، غير أنهما تعانيان من عوامل ضعف عديدة، مما يقلل من فاعليتهما على مستوى الإنجاز الميداني، ويمكن الإشارة إلى هذه العوامل في النقاط التالية[90]:

1) عدم توحد البرنامج السياسي والعسكري للحركتين؛

2) اختلاف أهداف كل من الحركتين، حيث:

- تهدف حركة تحرير السودان إلى كونفدرالية أو حكم ذاتي أو انفصال،
- وتهدف حركة العدل والمساواة إلى دولة موحدة في إطار فيدرالي؛

3) اختلاف المنطق الفكري للحركتين، حيث:

- تؤمن حركة تحرير السودان بالنهج العلماني، وتطالب بفصل الدين عن السياسة، وهي بذلك تقترب في منهجها من الحركة الشعبية لتحرير السودان،
- وتؤمن حركة العدل والمساواة بالنهج الإسلامي، وبذلك تكون أقرب إلى حزب المؤتمر الشعبي؛

4) المكان الجغرافي محل نشاط الحركتين، حيث:

- تتواجد حركة تحرير السودان في الغرب وتنسق مع حاملي السلاح في شرق السودان
- وتتواجد حركة العدل والمساواة في الغرب، ولكنها تعلن عن نفسها حركة قومية تسعى إلى نقل نشاطاتها إلى العاصمة، كما تشير إلى ذلك محاولة الانقلاب التي أحبطت في سبتمبر 2004 في الخرطوم.

---

[89] عبد العزيز راغب شاهين، الصراع العرقي في دارفور " دراسة أنثروبولوجية" (أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسيناريهات الحل والتدخل)،مرجع يبق ذكره، ص،224.

[90] اجلال رأفت، وآخرين، السودان على مفترق الطرق(بعد الحرب..قبل السلام)، مرجع سابق،ص، 157.

إن التشتت السائد بين القوى المتمردة، الذي يعزوه البعض بالإضافة إلى العوامل السابقة إلى إتباع النظام المركزي في حكومة الخرطوم لسياسة "الاختراق والتفتيت" داخل الأطراف المناوئة لها وفي ظل تراكم الأحقاد بين القبائل المتواجدة في إقليم دارفور، والاحتكاكات شبه الدائمة والعنيفة بين هذه القبائل، كل ذلك من شأنه أن يعقد من عملية "الفرز" بين الأطراف المتحاربة وتلك المتحالفة وتحديد القضايا المتنازع حولها، وهو ما يقلص من حظوظ النجاح بالنسبة **للأطراف** المتدخلة.

وفي ظل انمحاء المعالم الفارقة بين ما هو شأن داخلي محض وما له صلة بالقضايا الدولية وبعد أن أخذت المواطنة بعدا إنسانيا أبعد من الجنسية، وأصبحت الأفعال الجنائية جريمة دولية؛ فإن دعاة التدويل قد تزودوا بحجج إضافية تضفي على دعواتهم للتدخل الدولي في القضايا الداخلية للدول نوعا من القبول.

وبالتالي، فإن دعاة التدويل من إقليم دارفور والخارج لن يواجهوا صعوبات في العثور على مسوغات في دعوتهم لتدويل الأزمة؛ فالمصالح الاقتصادية الدولية قد تنامت في السودان بعدما أصبحت هذه الأخيرة أحد أهم مصادر الطاقة في إفريقيا، واستثمرت فيها دول مثل الصين. وتطمح الولايات المتحدة إلى الاستحواذ على مستقبل الطاقة في إفريقيا [91]. وقد أخذت قضية دارفور بعدا دوليا بالانتشار المتدرج من الإقليم داخليا ثم توسع صدى دائرة الأحداث إلى البعد الدولي مرورا بدول الجوار الأمر الذي يستدعي معرفة الأطراف الخارجية المنخرطة في النزاع.

فمن الناحية الميدانية، نجد أن أهم الأطراف الخارجية الداعمة للحركات المسلحة والمغذية للنزاع بإقليم دارفور، نجد القبائل العابرة للحدود بين الدول؛ فبحكم الموقع الجغرافي والتشابك في النسيج الاجتماعي نجد أن **تشاد** تعتبر الطرف الأبرز من حيث التأثير والتأثر بأحداث دارفور، فهناك حوالي 13 قبيلة إفريقية وعربية تتقاسم إقليمي غرب السودان وشرق تشاد، مثل "المسيرية" و"الرزيقات" و"التعايشة" و"السلمات" و"بني هلبة" و"المهارية" وهي قبائل عربية، و"الزغاوة" و"الفور" و"المساليت" وهي قبائل إفريقية.[92]

هذا التداخل في النسيج الاجتماعي بين القبائل الحدودية أدى إلى التحرك وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل؛ فـ"الزغاوة" بصفتهم المسيطرون على الحكم في تشاد، ونتيجة لمنطق الولاءات القبلية قوية التأثير، غالبا ما يعمدون إلى تقديم الدعم لأهلهم في دارفور، من خلال نفوذهم في المؤسسة العسكرية التشادية. كما أن الصراع الداخلي في تشاد، وما يصاحبه من عدم استقرار نظام الحكم، والذي كان يتخذ من دارفور قاعدة له نتيجة للتداخل القبلي، أدى إلى إدخال كميات كبيرة من السلاح من دول الجوار إلى دارفور[93] حيث يقدر البعض كمية السلاح الموجودة بدارفور حاليا بأكثر من مليون قطعة سلاح من النوع المتطور، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نتيجتين على قدر كبير من الأهمية هما: سهولة الحصول على السلاح واستعماله والتوظيف المتبادل وفق مبدأ الفعل

---

[91] محمود وهيب السيد وآخرين، السودان على مفترق الطرق(بعد الحرب.. قبل السلام)،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص، 119.
[92] عبد القادر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص، 225ـ238.

ورد الفعل بين الحكومتين السودانية والتشادية للحركات المتمردة التي تتخذ من إقليم دارفور المنطلق والمأوى.

أما بالنسبة لإفريقيا الوسطى، فغالبا ما ترتبط المعارضة الداخلية بالتوازنات القبلية داخل إقليم دارفور؛ إذ وبعد الانقلاب الأخير في مارس 2003 الذي أطاح بالرئيس أنج باتسيه المدعوم من ليبيا والسودان، أدى انهيار جيش إفريقيا الوسطى إلى لجوء أعداد كبيرة من عناصره بأسلحتهم إلى القبائل في دارفور*. كما أصبحت (إفريقيا الوسطى) معبرا للحركة الشعبية التي وسعت من عملياتها في الجنوب، حيث بدأت في مرحلة لاحقة تدخل إلى إقليم دارفور عبر إفريقيا الوسطى لتصل إلى جنوب دارفور وتدير عملياتها ضد الحكومة المركزية.

وبالرغم من أن النزاع في إقليم دارفور يعد من صميم الشأن الداخلي السوداني، إلا أن أبرز مؤشر على تدويل للقضية هو تبني القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، موقفا مساندا للتدخل في هذا النزاع تحت مسوّغ المأساة الإنسانية التي تحدث في الإقليم. ولم تكتفي هذه القوى بمتابعة ملف دارفور على مستوى مجلس الأمن فحسب، بل انخرطت أيضا المنظمات الإقليمية والدولية في المشاركة في التدخل. و يعتبر الاتحاد الإفريقي أول منظمة إقليمية ودولية اهتمت بهذا النزاع منذ بداياته الأولى في 2003، حيث عقدت العديد من المؤتمرات بشأنه ورعت العديد من جلسات الحوار بين الحكومة وحركات التمرد. وقد ساهم الاتحاد الإفريقي بشكل فعال في التوصل لكل الاتفاقات التي حصلت إلى حد الآن، والتي من بينها اتفاق "نجامينا" لوقف إطلاق النار في أفريل 2004، واتفاق "أبوجا" للسلام بدارفور في شهر ماي 2006 [94].

كما سجلت أيضا منظمة الأمم المتحدة حضورها منذ اندلاع النزاع في دارفور، إذ زار الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" منطقة دارفور وانتقد طريقة إدارة الحكومة المركزية في الخرطوم للنزاع معتبرا أنها تعيق عملية وصول المساعدات الإنسانية للاجئين في معسكرات التجميع.

وقد جاءت القرارات العديدة التي صدرت عن مجلس الأمن بموجب أحكام الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة -المتعلقة بمعالجة الأوضاع في إقليم دارفور- في فترة زمنية وجيزة حيث تضمنت تدابير وإجراءات متداخلة ومتشعبة، وتناولت موضوعات وقضايا عديدة بشيء من التفصيل، وهو أمر غير مسبوق بالنسبة لتقاليد عمل مجلس الأمن أثناء معالجته لقضايا ذات الصفة الاستعجالية، إذ صدر من المجلس ما يقارب العشرين قرارا، وهو ما يثير العديد من التساؤلات القانونية والسياسية حول الطريقة التي يعالج بها مجلس الأمن أزمة دارفور، والدوافع المحركة للعملية والأهداف غير المعلنة المراد تحقيقها[95].

---

*يقدر الشريط الحدودي للسودان مع الدول المجاورة بحوالي 1300 كم، مما يزيد من تكلفة عمليات المراقبة والتحكم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فمن شأن التداخل القبلي والعرقي على طول هذا الشريط أن يعقد، اجتماعيا، من تلك العمليات

[94] مجاهد بشير، حالة وطن ..التقرير الاستراتيجي السوداني.

<http://www.rayaam.info/News_view.aspx?pid=513&id=38263>

[95] يحي الشاعر، دارفــور .... مشكـــلة داخلية ... وهدف نــفطـــي.

المطلب الثالث: ديناميكيات النزاع في دارفور وإفرازاته

لقد ظلت مسألة النزاع على الموارد في دارفور عملية تراكمية، متجددة ومتنوعة في أهدافها وأساليبها، من مرحلة كمون إلى خلاف بسيط يحل بالتحييد والعفو والدية إلى نزاع معقد يقوم على أسس واعتبارات التفوق والحسم بالقوة لصالح طرف على حساب طرف آخر وفق منطق الثأر، ما أدى إلى تفاقم الوضع، وأدخل مفاهيم وممارسات جديدة على هذه النزاعات.

ولتحليل النزاع القائم في الإقليم من زاوية تلمس أثر الأحداث التي تدور رحاها في الإقليم نحاول رصد ديناميكياته من خلال تتبع المسار السياسي والأمني للنزاع وتبعاته الاقتصادية والإنسانية.

فالحركات السياسية والعسكرية التي تتخذ من إقليم دارفور منطلقا لها لم تنشأ من فراغ و ليست جديدة؛ ففي أكتوبر 1964 تشكلت جبهة نهضة دارفور، ذات المنهج السياسي الخالص، كرد فعل على التخلف الذي يعاني منه غرب السودان، وركزت مطالبها على المشاركة في السلطة والثروة مع الحكومة المركزية. أما التجمع العربي فقد نشأ في بداية الثمانينات، وهو مشكل من 27 قبيلة عربية من غرب السودان، وقد انطلق التجمع من منطلق فكري سياسي، وأبرز أهداف هذا التجمع الاستيلاء على حكم ولايات الغرب الست في دارفور وكردفان ومن ثم الاستيلاء على الحكم في السودان.

وتعتبر حركة الاستقطاب الحزبي التي وقعت خلال فترة حكم الصادق المهدي بين عامي 1986 و1989 من العوامل التي أسهمت في تأجيج النعرات بين قبائل دارفو، حيث عمد الحزبان البارزان في السودان إلى استغلال الولاءات القبلية لتعزيز تواجده على الساحة السياسية، إذ نجد أن حزب الأمة قد اعتمد إلى حد كبير على استقطاب طائفة أنصار المهدي، وقد استهدف نشاطه مجموع القبائل العربية في غرب السودان؛ كما نجد أن الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي يمثل طائفة "الختمية" بقيادة محمد عثمان الميرغني، يستمد قوته من القبائل الإفريقية في المنطقة. أفضى هذا التوجه إلى تشظي fragmentation في النسيج القبلي لدارفور من خلال الاستقطاب السياسي المتنافر فكانت النتيجة زيادة حدة التوترات التي بدأت تتصاعد في إقليم دارفور.

ومن المؤكد أن القضية التي كانت تطرح نفسها على خلفية الصراع القبلي التقليدي على الماء والمرعى، أصبحت مع تراكم الأخطاء في شكل التعاطي معها، وفي ظل جاذبية مغرية (تقاسم الثروة والسلطة) أفرزتها اتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، أصبحت تطرح كقضية سياسية إثنية معقدة، فمن جهة نجد أنها تؤشر على تفاقم صدام عرقي وقبلي مسلح، ومن جهة أخرى نجد أنها، وتحت وطأة التدخل السياسي والعسكري من جانب الدولة، تتخذ شكلا من أشكال العنف ومن ثم الاستقطاب الحاد ـ المفضي إلى انفجار الموقف ـ بين العناصر الإثنية المكونة للإقليم.

<http://www.arab-unity.net/forums/showthread.php?p=14648>

ولقد مثل الهجوم الذي قامت به حركة تحرير السودان على مدينة "الفاشر" في 2003/4/25 منعطفا مهما في مسار النزاع[96] حيث انتقلت من مجرد كونها أزمة محلية داخل الإقليم ذات أبعاد قبلية وإثنية يمكن التعامل معها في الإطار الداخلي إلى أزمة سياسية وأمنية واسعة النطاق، ذات أبعاد إقليمية ودولية آخذة في التزايد والتعقد مع مرور الوقت، وزاد من حدتها ما استتبعها من حوادث على المستويين الإنساني والاجتماعي، حيث أصبح النزاع في دارفور يشكل تهديدا لاستقرار الدولة وتماسكها في السودان، بشكل لم يعد معه في الإمكان تسوية النزاع أو تجاوزه من دون إعادة صياغة علاقة دارفور بمركز السلطة في الخرطوم، ودون الوصول إلى تفاهمات تمتد إلى إعادة النظر في هيكل السلطة وتوزيع الموارد على المستوى القومي، بل وإعادة النظر في العديد من القضايا الجوهرية الأخرى المتعلقة بالهوية وطبيعة الدولة ونظامها السياسي.

إذ أن النزاع في دارفور قد انتقل من خانة النزاع الداخلي والأجندة المطلبية إلى حيز التدويل في مسار تدفعه قوى هائلة للسير على نفس المنوال الذي سارت عليه مشكلة الجنوب من قبل؛ حيث تجاوزت أزمة دارفور إطارها المحلي المحدود لتصبح قضية ذات أبعاد إقليمية ودولية. بدأ مسار الأقلمة الذي عرفه النزاع مع دولة تشاد المجاورة ومحاولاتها المتكررة والمتعثرة لاحتواء النزاع، من خلال اتفاقية "أبشي"، ثم جولتي "نجامينا" الأولى والثانية، ثم انتقال هذه الوساطة إلى أديس أبابا ومن بعدها إلى "أبوجا" مع تدخل الإتحاد الإفريقي وقراره إرسال قوات متعددة الجنسيات لمراقبة وقف إطلاق النار، كما عرفت المنطقة اهتماما دوليا متزايدا، تجلى بشكل خاص في الزيارات المتتالية لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" والأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان"، وبناء على التقارير التي قامت بتوصيف الأوضاع الإنسانية[97] الناجمة عن النزاع خاصة في مخيمات اللاجئين، انتهى الأمر إلى تدخل مجلس الأمن الدولي.

ويمكن تحديد أهم المراحل التي تدرجها النزاع في إقليم دارفور، والقضايا المؤججة له، إلى جانب الفواعل المنخرطة فيه والمستوى الذي عرفه النزاع؛ من نزاع محلي لم تتعدى أطوار أحداثه نطاق القبيلة، ثم تعداه إلى إقليم دارفور وأنعكس على الوضع على المستوى الوطني، لينتقل التأثير والاهتمام إلى المجتمع الدولي.

---

[96] زكي البحيري، دارفور (أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية)، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2008)، 135.

[97] جلال رأفت، هاني رسلان، مرجع سابق، ص، 91.

تبولوجيا النـزاع في دارفـور

	القضايا/أسباب النزاع	الفواعل ذات الصلة	مستوى النزاع
النوع أ	ملكية الأرض، منابع الماء، المراعي.	الطوائف والجماعات داخل وبين القبائل	محلي
النوع ب	الإدارة المحلية، المقاطعة.	العرب ضد الأفارقة (الزرق)	إقليمي
النوع ج	تقاسم الثروة والقوة مع المناطق والجنسيات الأخرى.	إقليم دارفور (مجتمعا) ضد الحكومة المركزية	دولي

Source: Darfur Report 2006, Sudanese Studies Center, First Edition, Cairo, 2006, p. 69

لقد أدى النزاع في الإقليم بديناميكيته الواردة في الجدول أعلاه إلى التسبب في تدفق أعداد كبيرة من النازحين*، مما أضاف إلى الوضع القائم تراكمات إنسانية عقدت من مهمة استيعابها من قبل الحكومة، ووفرت بالمقابل راية تم توظيفها من قبل المعارضة؛ فهي بمثابة الإعلان والإشهار للنزاع بالشكل الذي يوفر على القوى الدولية الجهد في إيجاد مصوغات للتدخل، إذ أن التدويل الحقيقي للنزاع نفذ عبر بوابة الأوضاع الإنسانية في الإقليم. وتشير بعض المصادر التي تهتم بالجانب الإنساني ـ بالرغم من التضارب في الأرقام إلى حدوث مأساة إنسانية حقيقية نتيجة لإنتشار عمليات السطو المسلح، والتهجير القهري للمدنيين العزل جراء تصاعد حدة النزاع، و الجدول التالي يوضح جانبا من هذه المعاناة:

* هناك تباين كبير في الإحصائيات المتعلقة بعدد النازحين ما بين الأرقام المعلنة من قبل الحكومة المركزية في الخرطوم وما بين ما تعلنه المعارضة أو الجهات الغربية الخارجية. يمكن التوسع في الموضوع من خلال التفصيلات الواردة في المرجع التالي: ساعد محمد علي، أبعاد الكارثة الإنسانية بدارفور (ورشة عمل حول: الكارثة الإنسانية في دارفور والإعلام الغربي) المقامة ببيروت يومي 25 و26 مارس 2006.

الحالة	العدد (الأرقام تقديرية)
المعسكرات في ولايات دارفور الثلاثة	91 معسكرا
النازحون من قراهم إلى هذه المعسكرات	1.227.629
المتأثرون من النزاع و رفضوا النزوح	271.342
العدد الكلي المتضرر من النزاع	1.498.971
الوضع داخل المعسكرات	كمية المواد الاغاثية لا تفي بالحاجة مما أدى إلى انتشار أمراض سوء التغذية وغيرها
نسبة الأطفال خارج المدرسة	%71.4
الفئات النازحة داخل المعسكرات	50% أطفال؛ 30% نساء؛ 20% رجال

ومهما يكن التضارب حول الأرقام، فإن النزاع قد أفرز وضعا إنسانيا يتطلب التحرك السريع للتخفيف من حدة المعاناة عبر تقديم المساعدات الإغاثية وتأمين وصولها لأصحابها من جهة، وتحمل مسؤولية تسوية الوضع القائم من قبل الجهات المعنية لإنهاء هذه المعاناة من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد عمدت الحكومة السودانية إلى فتح ممرات لإغاثة النازحين بعد أن أعلن الرئيس السوداني في 2004/02/09 عن إنهاء للعمليات العسكرية الأساسية بالإقليم، في الوقت الذي كانت فيه المنطقة مغلقة من قبل بسبب العمليات العسكرية، كما وافقت الحكومة على خطة عاجلة تقدمت بها الأمم المتحدة لإغاثة سكان دارفور، وهو اعتراف رسمي بالمعاناة الإنسانية التي أفرزتها النزاع المسلح في الإقليم. و قد بدأت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في نقل آلاف اللاجئين[98] [illegible] "[illegible]" [illegible][99].

وبالرغم من اتخاذ النازحين مسارات تجنبهم مناطق النزاعات، والتواجد في معسكرات ضمن مجموعات قبلية متجانسة نسبيا تفاديا للاحتكاكات والتخفيف من المعاناة، غير أن عدم توفر الأمن في مناطقهم الأصلية مما أجبرهم على النزوح وضياع المواسم الزراعية والرعوية وفقد ممتلكاتهم، ومع ندرة الموارد الطبيعية وقلة المواد الإغاثة في المجمعات الاضطرارية، كل ذلك أوجد حالة من المأساة الإنسانية تجلت إفرازاتها في جوانب شتى.

---

[98] يمكن الإطلاع على خريطة توزيع اللاجئين المتضررين من النزاع في دارفور بالرجوع إلى الملحق رقم،02،ص136.
[99] إجلال رأفت، هاني رسلان، مرجع سبق ذكره، ص، 113.

فتحالف التدهور البيئي جراء الجفاف الذي زحف على المنطقة، مع فقدان الأمن؛ أدى إلى الإفقار المفروض بسبب التهجير القسري، والتخلي المكره عن مصادر العيش وإن كانت شحيحة. كما أثقلت العمليات العسكرية في الإقليم كاهل الميزانية بالنسبة للحكومة المركزية في الخرطوم بتخصيص الجزء الأكبر منها في الإنفاق العسكري، بدلا من توجيه عائدات الميزانية للبرامج التنموية للتقليص من حدة الاحتقان الاجتماعي؛ وهو ما أدى بالمقابل إلى انتعاش اقتصاديات الحرب، الأمر الذي يدفع إلى تغليب النزعة الداعمة لاستمرارية النزاع على حساب الصوت الداعي إلى التسوية، وهي إحدى المعضلات التي تواجه عملية التدخل الدولي لحل النزاع القائم.

كما أدت عملية تجميع النازحين إلى التأثير على النسيج الاجتماعي وإحداث خلل في التوازنات القبلية والتركيبة الديموغرافية في كل منطقة دارفور، وكذلك المناطق الداخلية المتاخمة لمناطق النزاعات داخليا بالنسبة للسودان مثل كردفان، ومناطق الجوار مثل تشاد وإفريقيا الوسطى وهو ما يؤدي إلى تشكل تركيبة سكانية جديدة تتبعها بالضرورة خارطة اجتماعية وثقافية جديدة، هذا الوضع مع غيره من الأوضاع يساعد على تكوين المجتمعات الهامشية التي بإمكانها أن تؤدي إلى تفكيك المجتمعات الأصلية[100].

مع مرور الوقت، بدأت بوادر الاهتمام الدولي الجدي بأزمة دارفور في الارتفاع بعد انتشار الإدراك بأبعادها الخطيرة على سكان الإقليم، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي أثناء زيارته للمنطقة من خلال دعوته إلى حاجة المتضررين إلى الإغاثة بشكل عاجل قبل حلول موسم الأمطار.

ومما أدى إلى التصعيد الدولي تجاه الحكومة المركزية في الخرطوم، هو تقديره للوضع الانساني في الإقليم بتحوله من مأساة للنازحين إلى كارثة إنسانية؛ بالإضافة إلى تولد نوع من الشعور بضعف القدرات الذاتية لأجهزة الدولة السودانية وعدم تمكنها من إنجاز القرارات التي تعهدت بتنفيذها. وقد اتسعت دائرة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة السودانية حيث أعلن رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن هناك فضائع ترتكب في إقليم دارفور، وبعد وقت قصير صدر تصريح من موكيش كابيلا منسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان، حيث أكد على أن منطقة دارفور تمر بأسوأ أزمة إنسانية في العالم حاليا، وأن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقي، وأضاف أن القتال بين المليشيا العربية المدعومة من قبل الحكومة والجماعات المحلية تعمل طبقا لسياسة الأرض المحروقة والاغتصاب بصورة منتظمة، وأن منظمات الإغاثة لا يتسنى لها الوصول إلا إلى جزء محدود من المنطقة وأن عامليها يتعرضون لهجمات[101] هذا التصريح تعترض عليه الحكومة المركزية في السودان وتعتبره بمثابة تشويه للحقائق الميدانية وتضخيم إعلامي موجه لتبرير تمرير أجندة معدة سلفا، وتهيئة الرأي العام الدولي لتقبل مبدأ التدخل الدولي تحت غطاء المأساة الإنسانية.

ومهما تكن المواقف، فإن الوضع بالإقليم لا يحتمل من الناحية الإنسانية، إذ تضافرت عوامل عديدة على تعميق المعاناة؛ فإلى جانب القهر الطبيعي (الجفاف) الذي أدى إلى إجبار السكان على

---

[100] عبد الوهاب الطيب بشير، أوضاع النازحين في دارفور في ضوء ديناميات الصراع بين الدولة والمعارضة والمجتمع الدولي، (أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسيناريهات الحل والتدخل)، مرجع سابق، ص،99.

[101] إجلال رأفت، هاني رسلان، مرجع سبق ذكره، ص، 114.

النزوح بحثا على القوت، نجد تعنت الإنسان وذلك با نخراط البعض من سكان الإقليم في نزاعات عنيفة الأمر الذي أجبر السكان – ضحايا تلك النزاعات على النزوح ليس نزوعا من شظف العيش وفقط بل بحثا عن الأمن المفقود أيضا؛ فهم في فزع بين الخوف وعدم الأمان من جهة، والجوع وفقد الإطعام من جهة أخرى.

المبحث الثاني: النزاع في دارفور بين قصور المؤسسات و تشتت الولاءات

عادة ما يبدأ النزاع الداخلي بعدم قبول جماعة معينة لوضعها في المجتمع وتمردها على نمط العلاقات السائدة في الدولة، وتتحول إلى حركة اجتماعية حينما تتبلور المطالب في شكل أهداف محددة وتنبثق قيادة تتصدر المجموعة، مع توفر حد أدنى من الإطار التنظيمي، كما يمكن القول أن النزاع الداخلي الكامن يأخذ العنف المسلح فيه منحى تصاعديا حينما يتولد الشعور بالتنافر بين الحركات الاستعلائية والحركات الانفصالية، وهي العلاقة التي يمليها الشعور بالتعايش الاضطراري مع عدم المساواة.

فالنزعة الاستعلائية تولد لدى أصحابها الطموح للوصول إلى السلطة، إذا لم تكن تسيطر عليها أو احتكارها وعدم قبول التنازل عنها أو مشاركة الآخرين معها. أما النزعة الانفصالية فهي تنبع من شعور بعض الجماعات المهمشة بعدم تلبية مطالبها ذات الطابع الخصوصي، مع توفر مقومات الانفصال كالعيش في إقليم واحد والابتعاد عن مركز الدولة.

هذه المظاهر تؤسس لولاءات ضيقة (إثنية، جهوية، لغوية...)، تكون بمثابة مركز للاستقطاب ومنطلق للتعبئة ضد الجهات الموصمة بالعدو، سواء كان حقيقيا أو افتراضيا. وغالبا ما تجد الحركات السياسية المعارضة للحكومة المركزية. في مثل هذه الفضاءات فرصا لشحذ الهمم ومحاولة لتوظيف الواقع المعاش (المعاناة) لتحقيق الأهداف السياسية غير المعلنة. وتتسع دائرة النفوذ بالنسبة للولاء الإثني كلما ضاقت دائرة التواجد الرسمي للمؤسسات التابعة للدولة.

هنا، تبرز إشكالية التعارض المعقد بين الدافع الداخلي (الموضوعي) والدافع الخارجي (الذاتي) للتدخل، أي ما إذا كان إدراج نزاع دارفور ضمن الاهتمامات الدولية إلى درجة تبني خيار التدخل نابع من عجز (داخلي) تعاني منه الحكومة في السودان، أم أن الأمر يتعلق بأجندة خارجية مقنعة بدوافع تتصل بمصالح تخدم بشكل أو بآخر التوازنات الإقليمية والدولية الراهنة.

المطلب الأول: الدولة العاجزة في السودان بين البنى التقليدية و متطلبات التحديث

قد يجادل البعض في تنصيف الدولة في السودان ضمن قائمة الدول العاجزة، غير أن الأمر الذي لا يقبل الجدل، هو أن الدولة في السودان ليست مصنفة ـ بكل المعايير ـ ضمن قائمة الدول القوية كمجموعة الثمانية الكبار(G8) أو مجموعة العشرين(G20)؛ وبالتالي فإن مناقشة موضوع التدخل الدولي في النزاع المتعلق بدارفور من منطلق العجز الذي تعاني منه الدولة السودانية لاحتواء هذه الأزمة أمر يجد له مبررا منطقيا وإمبرقيا.

وبالرغم من المؤاخذات المسجلة على التصنيف والترتيب المعتمدين من قبل صندوق دعم السلام Fund for peace ومجلة السياسة الخارجية Foreign Policy للدول العاجزة؛ والذي تم بموجبه تصنيف دولة السودان ضمن الدولة المتصدرة لقائمة الدول العاجزة، غير أنه يمكن الاستفادة منه من الناحية المعرفية؛ كونه يوفر بعض الاستبصارات الدالة على الجوانب التي تحدد مدى العجز الذي تعاني منه دولة السودان. إذ أن غياب التنمية الاقتصادية، وتزايد النزاعات العرقية، وفقدان الشرعية بالنسبة للنظام الحاكم حيث أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم وصل إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري عام 1989، بالإضافة إلى تشتت سلطة الدولة وظهور مراكز قوى عسكرية في جنوب وغرب وشرق السودان موازية للقوات النظامية. وفي ظل تنامي الانشقاقات داخل النخبة الحاكمة (الانقسام الحاصل داخل حزب الإنقاذ الحاكم وانضمام حزب المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي للمعارضة)، ومع التواجد الفعلي لقوات دولية في الجنوب ودارفور؛ كل هذه المؤشرات وغيرها تعبر عن عدم قدرة الدولة السودانية على أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها، وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها.

وما يضفي نوعا من العجز المتراكم إلى جانب المؤشرات السالفة الذكر التي تعاني منها الدولة السودانية، تلك القضية المتعلقة بالنسق السياسي/الاجتماعي الذي عرفت به دارفور منذ قديم الزمان، وهو ما عرف لاحقا بنظام الإدارة الأهلية والمتمثلة في السلطان والناظر والعمدة والشيخ من أهل الحل والعقد؛ وإن كانت تقوم بعمل تنظيمي إيجابي لحل النزاعات بين القبائل سلميا، لأن هؤلاء المسئولون كانوا يتمتعون بمكانة اجتماعية مرموقة حيث يمتلكون سلطة قانونية خولتها لهم الدولة، وبالتالي فإن كلمتهم مسموعة ومطاعة من قبل المجتمع. في الوقت الذي التزمت فيه هذه السلطة باحترام العرف والتقليد السائدين في المجتمع الدارفوري. مما أهل الإدارة الأهلية لأن تكون بمثابة آلية لكيان نخوعي "الوسطاء" يقوم بالعمل على الحد من النزاعات واحتوائها قبل استفحالها وتحولها إلى حرب واسعة[102].

وهو النظام الذي استندت إليه الحكومات المركزية المتعاقبة على حكم السودان منذ عام 1916 حيث كانت دارفور خاضعة لهيمنة الحكم الاستعماري تحت راية التاج البريطاني؛ وحتى بعد خروج الاستعمار من السودان عام 1956، استمرت الحكومة الوطنية في الاتجاه نفسه بالاعتماد على الإدارة الأهلية في تسيير الشؤون العامة في منطقة دارفور باعتباره الراعي الأول للقيم الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع، إلى أن تم تقويض هذا النسق، عندما أقدمت حكومة الرئيس "جعفر نميري" بحل الإدارة الأهلية في عام 1971[103].

وتعتبر الإدارة الأهلية أداة تنظيمية فاعلة أسهمت في الاستقرار في مجتمع يتألف على أزيد من 100 قبيلة، بعضها ينحدر من أصول عربية والبعض الآخر من أصول إفريقية تنتشر في مساحة واسعة تتقاطع فيها الدوائر والنشاطات الاقتصادية وتتداخل بعضها مع بعض، كونها كانت ترعى

[102] عوض معتصم. النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 171، يناير، 2008).
[103] محمود وهيب السيد وآخرون، السودان على مفترق الطرق(بعد الحرب..قبل السلام)،ص،141.

الاتصالات بين الزعامات لتنسيق هجرات القبائل المتأثرة بالظروف الطبيعية والقبائل الأخرى التي يمكن أن تستقبل وفادتهم. ولذلك نجد أن هناك اتفاقا كبيرا جدا على أن الإدارة الأهلية قامت بأدوار مهمة في عموم دارفور[104].

غير أن إحلال نظام الحكم الإقليمي في دارفور عام 1971 لم يكن البديل المناسب من جهة استيعاب التنوع القبلي ولا الاضطلاع بالوظائف التي كانت تقوم بها الإدارة الأهلية في الماضي بكفاءة واقتدار، بل نجد أن الحكم الإقليمي استنهض المنافسة للحصول والهيمنة على المناصب القيادية وانتخاب المجلس الشعبي الإقليمي على أساس قبلي محض، وبالرغم من اللجوء إلى مؤتمرات الصلح، إلا أن نسبة النجاحات التي حققتها هذه المؤتمرات كانت محدودة جدا.

وقد طرحت حكومة الإنقاذ (1989) مشروعا حضاريا تحت شعار "لا دار إلا دار الوطن"[105]، ومما زاد الامتعاض لدى بعض قبائل دارفور أنه عندما أعيد تنظيم الإقليم إداريا (1994)، تم تخصيص مناصب عديدة لأفراد المجموعات التي لا تتمتع بالثقل التاريخي والاجتماعي، الأمر الذي رأت فيه القبائل العريقة مثل "الفور" و"المساليت" تجاهلا أو تقويضا لدورها التاريخي والقيادي في الإقليم الذي تشكل قطاعا كبيرا من سكانه.[106]

وفي معظم الحالات، فإن الناس تتقبَل البنى التقليدية بسبب فشل الحكومة المركزية في بناء بنى فاعلة على الصعيد المحلي؛ هذا وإن الاعتماد على المعايير والقواعد التقليدية ليس مفهوما فحسب بل أيضا منطقيا نسبيا، خصوصا إذا لم يكن هناك خيار آخر.

ففي الوقت الذي عجزت فيه الدولة عن تأدية الوظائف الأساسية الملقاة على عاتقها، كونها مصنفة ضمن الدول العاجزة وفق المؤشرات المثبتة في الفصل المتعلق بالجانب المفاهيمي، من الطبيعي أن يختار المواطنون المحرومون من الخدمات الأساسية نمطا لحياتهم اليومية وفق بناهم وقواعدهم التقليدية مع تجاهل الحكومة المركزية، وهو ما كيفه النظام الحاكم (المؤتمر الوطني) بأنه تمرد، ما جعله يلجأ إلى أمننة securisation القضية (اعتماد الحل الأمني كأسلوب للتعامل مع الأحداث والمطالب القادمة من الإقليم).

هناك عاملان أساسيان يجب أن يتوفرا حتى تتمكن الدولة من تأدية وظائفها على أكمل وجه: **أولا**: يجب أن تكون قادرة على تأمين مردود مالي كاف ناتج عن سوق الإنتاج الصناعي؛

ثانيا: عليها أن تسعى جاهدة إلى تجسيد احتكارها لتشريع القوانين وفرض النظام، وهما من العوامل التي تفتقر لها الدولة في السودان.

ومع تحجيم دور الإدارة الأهلية وعدم قدرة الإدارة الحديثة على تأطير البنية الاجتماعية وتحقيق الحضور السياسي للدولة في الإقليم، فإن تأزم الوضع بالشكل المسجل يجد له مبررا؛ مما

---

[104] عوض معتصم، مرجع سابق.

[105] حسن ساتي، أزمة دارفور تقاطع الجغرافيا والتاريخ والمصالح السياسية (قراءة تحليلية).
<www.news.gov.kw/files/documents/Monthly.../1-4-2005.doc>

[106] زكي البحيري، دارفور (أصول الأزمة وتداعيات الحكمة الجنائية الدولية)، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2008)، ص ، 90.

يفرض على صانع القرار السوداني مواجهة التحدي المطروح من خلال الإجابة على أسئلة حرجة تتعلق بكيفية التوفيق بين الحفاظ على حقوق الإنسان وحق الدولة في الدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها.

وباعتبار أن عجز الدولة السودانية قد تجلى بشكل لافت، بحسب التقارير الإحصائية الرسمية سواء على المستوى التنموي والخدماتي؛ إذ تعاني أغلب المناطق المعزولة من غياب للدولة مما أدى إلى تنامي ظاهرة التسيير الذاتي للشؤون الخاصة والعامة من قبل السكان أنفسهم وهذا من شأنه أن يؤدي إلى النزوع نحو التمرد من جهة، والاحتكام إلى السلاح أثناء نشوب خلافات حول قضايا معينة في ظل غياب سلطة قانونية ضابطة للعلاقات العامة بين المواطنين. أما فيما يتصل بعدم التحكم السيادي في أراضيها، فهي غير قادرة على حل الأزمة المتفاقمة في الإقليم، مع عدم امتلاكها للقوة الرادعة للجهات الخارجية لتمنعها من التدخل في شؤونها الداخلية؛ مما أدى إلى تدويل أزماتها الداخلية بدءا بقضية الجنوب وما ترتب عنها من اتفاقيات قد تؤدي إلى تقسيمها، من خلال منح حق الاستفتاء من أجل تقرير المصير لسكان الجنوب، مرورا بنقل قضية دارفور إلى أروقة مجلس الأمن ثم إحالتها على محكمة الجنايات الدولية.

وبالرغم من ذلك، فإن المجتمع الدولي مطالب بأن يدرك أن الخصوصية التي يتميز بها إقليم دارفور تاريخيا لا يمكن تجاوزها من خلال فرض نماذج جاهزة، وهو ما يتطلب معرفة دقيقة بالواقع الأمر الذي يفتقده الفاعلون الخارجيون أثناء تصديهم لمهمة التدخل لحل مثل هذه النزاعات؛ كما أن التلوث البيئي الذي أدى إلى التأثير في التغيرات المناخية من شأنه أن يلقي بالمسؤولية الأخلاقية على القوى الدولية، بصفتها المتسببة في الجزء الأكبر من التأثير على المناخ العالمي، لتتحمل مسؤوليتها تجاه الدول المتضررة جراء ذلك، ومنها دولة السودان، ومساعدة الدول العاجزة للتغلب على الصعوبات الناجمة عن تلك التغيرات.

المطلب الثاني: التعبئة في النزاع بين التعددية الإثنية والتجاذب السياسي

في ظل التشظي الاجتماعي وغياب الاندماج الوطني تتشتت الولاءات، وتعدد الزعامات المستقطبة للانتماء، وهو ما جعل عملية التعبئة للاستحواذ على ولاءات الأفراد في المناطق التي تشهد تصعيدا عنيفا إحدى أهم القضايا محل الاستقطاب بين الأطراف المتنازعة؛ فإدارة النزاع واتساع نطاقه وجعله متناميا لا يتحقق إلا من خلال قيادة النخب الاثنية أو السياسية التي تستغل الأوضاع القائمة وتستهدف تغيير طبيعة النظام القائم بالتركيز على ممارسة الضغط على صعيد المشاركة في السياسة أو التوزيع وتخصيص الموارد من جانب الحكومة، أو تغيير مؤسسات الحكم والنخبة الحاكمة جزئيا أو بصورة كاملة، أو التوجه نحو المطالبة بالحكم الذاتي بتمكين جماعة أو جماعات اثنية من الحصول على الحكم الذاتي مع استمرارية العيش داخل الدولة.

وباعتبار أن إقليم دارفور موطن مركب من خليط إثني معقد؛ فإن القبيلة تظل عنصرا أساسيا من عناصر الهوية فيه، حيث توجد حوالي 36 قبيلة أساسية على الأقل في المنطقة، وهذا المزيج يتشكل من مجموعتين عرقيتين أساسيتين، إحداهما ذات أصول سامية عربية والأخرى ذات أصول حامية إفريقية تعرف محليا باسم "الزرقة" أو السود. ومع أن المنطقة تسمى دارفور، مما يعني أنها أرض

قبيلة "الفور" نسبة لأكبر جماعة عرقية في المنطقة، إلا أن الإقليم ينقسم فعليا إلى تقسيمات فرعية يطلق على كل منها اسم "دار"، وتعني "وطن"، وكل دار تشكل الهوية الاجتماعية والسياسية والثقافية المحددة للجماعة، إذ ترى فيها تجسيدا لمكانتها الاجتماعية وحياتها الجماعية وحيزها الثقافي. وبالرغم من التقسيم الرسمي للإقليم إلى ولايات ومحافظات ومجالس...، إلا أن التقسيمات التقليدية إلى مجموعة من "الديار" (جمع "دار"*) تظل هي الأكثر أهمية في إطار الجماعات الإثنية.[107]

وتنقسم المنطقة تقليديا إلى ثلاث "ديار" رئيسية، ففي الشمال دار "الزغاوة" وفي الوسط دار "الفور" وفي الجنوب دار "الرزيقات"، كما أن للمجموعات الأخرى الصغرى ديارها أيضا؛ أما من حيث الانتماء العرقي أو الإثني، فإن أهل دارفور ينقسمون إلى قسم القبائل الإفريقية والذي يضم: "الفور" و"الزغاوة" و"المساليت" و"البرتي" و"التاما" و"القمر" و"الفلاته"؛ أما القسم الثاني، فيضم القبائل العربية وأهمها: "التعايشة" و"الهبانية" و"بني علبة" و"الرزيقات" و"المسيرية" و"المعاليا"[108].

وباعتبار أن القبيلة تشكل رقما يصعب تجاوزه في ظروف دولة كالسودان، بمساحتها الشاسعة وضعف في البنية التحتية، فإن إفرازات التحول البطيء من مجتمعات تقليدية تهيمن فيه رابطة العرق والعشيرة على الولاء المحلي، إلى مجتمعات حديثة تكون فيه عملية الاندماج الوطني هي المحددة لولاء الأفراد، قد ساهمت في تعقيد وإطالة أمد النزاع في الإقليم. وكما هو معلوم، تعتبر القبيلة وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية تشكل مجتمعا متماسكا بولاء طوعي يجذب الفرد نحو الجماعة لما يوفره له من حماية وضمان وهوية وهدف ووسيلة لتحقيق الذات.

ورغم أن مجتمع القبيلة مجتمع محافظ في مجمله، ومتماسك كغيره من المؤسسات الاجتماعية، فإنه يتفاعل مع ما يجد ببطء وروية، ولا يعني ذلك مجتمعا منغلقا منكفئا على نفسه، كما تحكم مجتمع القبيلة قيم ومبادئ تنظم الحياة داخل كل مجموعة، وفي نفس الوقت ترتب العلاقات البينية بين المجموعات القاطنة في النطاق الجغرافي المشترك بغية المساكنة والمعايشة عبر آليات انسجام اجتماعي وتعايشي[109].

وبالتالي فإن أغلب الدراسات التي تهتم بقضية دارفور تستند في قراءتها للنزاع في دارفور إلى التنوع في الخريطة القبلية السابقة، وذلك بالرغم من التعايش والمصاهرة لقرون من الزمن والتي أدت إلى التخفيض من حدة التمايزات في الهوية والارتكاز على العامل الديني كعنصر جامع، كون أن أهل

---

*هناك فرق بين دارفور ودار الفور، حيث يقصد بالأولى أن الإقليم كان ملكا للفور في السلطات المتعاقبة وان الفور من أكبر القبائل في الإقليم، أما كلمة دار الفور بالتعريف فيقصد بها دارا خاصة بهذه القبيلة(الفور) وهي دار الفور الممتدة في ولاياتها الثلاث. أما كلمة الدار فهي تعني أرض مخصصة لقبيلة بعينها ولذا تم تعريفها بالقبيلة بعد أن جمع الحكم الثنائي السوداني القبائل في إدارة واحدة وجعل لهم نظام إداري وذلك باستحداث فيدرالية قبلية تضم قبائل عديدة تسمى بأكبر قبيلة في تلك الرقعة الجغرافية المحددة.

يمكن التوسع في الموضوع من خلال التفصيلات الواردة في المرجع التالي. إبراهيم بوشة أحمد فضل، **أزمة دارفور والأرض(الحواكير)**، (أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسيناريهات الحل والتدخل)، مرجع سابق،ص، 127.

[107] إجلال رأفت، هاني رسلان، مرجع سابق،ص،92.

[108] يمكن الإطلاع على التوزيع القبلي لسكان دارفور من خلال الخريطة المثبتة في الملحق رقم02 ص134.

[109] مصطفى عثمان إسماعيل، القبيلة وآلية تحقيق السلام الاجتماعي،

<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=108912&TypeID=9&TabIndex=2>

المنطقة يدينون كلهم بالإسلام مالكي المذهب؛ كما تجد تلك القراءة مسوغا لها في التوزيع القبلي للحركات المقاتلة، حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة، من حيث الانتماء الاثني لقياداتها ومعظم قاعدتها الاجتماعية، إذ أن معظمها ينحدر من قبيلتي "الفور" و"الزغاوة" وأجزاء من قبيلة "المساليت"؛ بينما تنتمي معظم مليشيات "الجنجويد" التي ارتبط اسمها بأعمال النهب المسلح إلى القبائل العربية[110].

فانتشار الجماعات المسلحة القبلية في الحرب الأهلية لا يقلص من فرص التوصل إلى حل سلمي فحسب، وإنما ينفي دور الحكومة كسلطة وحيدة تملك قوة الإكراه في إدارة الشئون العامة، إذ تعمل هذه الجماعات القبلية على استقطاب المجتمع بشكل أكثر حدة؛ وبالتالي فقد تزايدت بشكل حاد احتمالات التفكك الوطني في إقليم دارفور الذي تراكمت عليه مظالم التهميش والإقصاء لعهود بعيدة؛ بمعنى أن ما يقع في دارفور يمكن توصيفه بالحرب الأهلية حسب التعريف الذي قدمه ليكليدر بوصفها "صراعا بين فريقين أو أكثر، يتمتع كل منهم بقدر ما من السيادة إزاء أتباعه، وهو ما يتيح تقسيم ولاءات أفراد المنطقة التي يسيطر عليها كل فريق، وتتوزع طاعة هؤلاء الأفراد على أكثر من جماعة واحدة، بحيث يدفع الضرائب إلى المعارضة، ويقدمون لهم الأفراد للقتال في صفوفهم، ويقدمون لهم الغذاء والدعم، وما إلى ذلك من مظاهر السيادة التي يرضخ لها هذا القسم من السكان[111].

إذن، فالتحيز في الولاءات داخل إقليم دارفور بين القبائل المنخرطة في النزاع القائم يدعم ما ذهب إليه كوفمان الذي ركز في دراسته للحرب الإثنية على البعد القيمي باعتباره "العنف المنظم المستمر واسع النطاق الذي يتم من خلاله النظر إلى الجماعات والقيم بمفاهيم إثنية"[112].

تلك الأطروحات النظرية تجد لها تطبيقا عمليا في توجهات الحركات المسلحة في إقليم دارفور والمناوئة للحكومة المركزية، ويتجلى ذلك من جهة في محتوى الخطاب التعبوي المعتمد لديها داخليا بهدف التعبئة والاستعطاف الخارجي من أجل التدخل، وفي الشروط التي تضعها أثناء مفاوضاتها بغرض التوصل إلى تسويات ممكنة من جهة أخرى. غير أن قاعدة التعبئة المتاحة لكل طرف تبقى محددة حسب عدد أفراد الجماعة في الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم الإثني، كون أن ولاءات الأفراد من الناحية الاثنية غالبا ما تكون جامدة في النزاعات التي تقوم على تعبئة البعد القبلي. ولذلك تكون الصراعات الإثنية عبارة عن صراعات عسكرية يتوقف الحسم فيها على السيطرة على الأراضي المتنازع عليها وليس على محاولة اجتذاب أفراد الجماعة الأخرى.

وإذا كانت التعبئة من المقاربات المهمة حسب "كوفمان" في التمييز بين النزاعات الإثنية والسياسية، كون أنه في حالة الصراعات السياسية تكون عملية التعبئة هي جوهر الصراع ذاته، استنادا إلى أن النزاع في هذه الحالة هو بمثابة منافسة بين الحكومة والمعارضة أو بين الجماعات المتصارعة على ولاءات الأفراد، وتتمثل الخصائص الهامة لهذه الصراعات في أن الولاءات السياسية تعتبر

[110] إجلال رأفت، هاني رسلان، مرجع سابق، 93.

[111] أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2001)، ص،23.

[112] المرجع نفسه، ص،24.

قابلة للتغيير، ومن الصعب تقييمها، ويتعرض نفس السكان لنفس محاولات التعبئة من قبل الجانبين المتصارعين. نتيجة لذلك، فإن الاستحواذ على قلوب وعقول هؤلاء الناس يعتبر مسألة ممكنة وضرورية لتحقيق الانتصار، والأدوات الأكثر أهمية في هذا الشأن تتمثل في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الاختلالات القائمة، مثل الفقر وعدم المساواة والفساد وغياب الأمن المادي. في نفس الوقت، تعتبر مسألة الوصول إلى السكان أمرا هاما أيضا، سواء لتسيير عملية التجنيد وتنفيذ وعود الإصلاح أو لتوجيه الاقتصاد لتحقيق تلك المهام؛ غير أن السيطرة على السكان لا يمكن ضمانها بدون السيطرة على الأراضي، وغالبا ما لا تكون النجاحات العسكرية حاسمة لا طالما لم يتم تدمير قاعدة المساندة السياسية للخصم.[113]

[113] أحمد ابراهيم محمود، مرجع سابق،ص،76.

الفصل الثالث:

حدود المقاربات المعتمدة والبدائل الممكنة للتدخل الدولي.

الفصل الثالث: حدود المقاربات المعتمدة والبدائل الممكنة للتدخل الدولي.

لكي تستوفي الدراسة جانبيها النظري والعملي كونها مرتبطة بدراسة حالة "التدخل الدولي في إقليم دارفور"، يأتي هذا الفصل لاستكشاف الدوافع المحركة للسلوك الموجه نحو التدخل في الإقليم لاختبار أي من الدافعين (المنطق العقلاني أم الدافع الاجتماعي) أكثر حضورا، مع فحص الآليات المعتمدة والمستويات المستهدفة أثناء/وخلال مباشرة عملية التدخل، وهو ما يوفر جهدا للقيام بتقييم العملية بإختبارها من خلال مداخل اقترحها جون سيبستيان ريوكس Jean-Sébastien Rioux.

ولما كان عجز الدولة مقترنا في الأساس بوجود خلل وظيفي في المؤسسات الدولتية المسئولة عن توفير الأمن والاستقرار بكل أبعادهما المجتمعية (سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا)، فإن التعامل مع ظاهرة العجز الدولتي يتضمن ما أصبح يعرف بـ "عملية بناء الدولة وذلك بإعادة تأهيلها، من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن تجاوز العجز مرهون بتحقيق الاستقرار، مما يجعل من المتغيرين " بناء الدولة" و " بناء السلام" محور اهتمام الدراسة . ولما كان الترابط بين المتغيرين من حيث التأثير والتأثر تلازميا غير ثابت وحلقي (دائري)، فإن ذلك يقتضي البحث في البعد العلائقي بين المتغيرين من حيث الاستقلالية والتبعية؛ بمعنى أن بناء الدولة العاجزة لا يتم تحقيقه إلا في ظل بيئة تشهد حدا أدنى من الاستقرار والأمن، كما أن الاستقرار والأمن لا يُنشد إلا في إطار دولة غير عاجزة، وهو ما يبين مدى الترابط في العلاقة بين المتغيرين؛ وفي وضعية كهذه فإن الأمر يتعدى إلى تقديم توليفة تسعى لتجاوز ذلك من خلال التقدير الميداني بالنظر إلى درجة التأثير وعلى ضوء ذلك يتم تقديم أحد المتغيرين، بصفته متغيرا مستقلا، على الآخر كونه تابعا؛ وإن كان الأمر لا يبقى ثابتا، فإمكانية تغير المواقع بالنسبة لهما وارد، وهذا غالبا ما يكون مرهونا بدراسة الموضوع حالة بحالة.

المبحث الأول: إدارة النزاع في دارفور:الدوافع و المسارات والنتائج

إن اختبار حدود المقاربات المعتمدة للتدخل الدولي في إقليم دارفور، يتم من خلال قياس مستوى الأداء الميداني في إدارة النزاع مقارنة بما كان مأمولا؛ وهذا يقتضي الكشف عن الدوافع المحركة للسلوك الدولي نحو الاهتمام بالقضية محل الدراسة، والتحقق من مدى التوظيف الفعال للآليات المتاحة واستنفاذ كل الجهود المطلوبة عبر استهداف المستويات التي من شأنها التأثير على مسار النزاع، ثم اللجوء إلى إجراء تقييم لنتائج عملية التدخل بإخضاع المعطيات الميدانية لمجموعة من المداخل القابلة للكشف عن مستوى الأداء والنتائج المحققة.

المطلب الأول: الدوافع المحركة للسلوك الدولي تجاه النزاع في دارفور

كثيرة هي السلوكيات السياسية الطارئة والتي صارت من المسلمات على النظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة، ومن أهمها تلك المتعلقة بالتحكم والتوجيه لطبيعة الأنظمة السياسية المنبثقة عن الاستحقاقات الانتخابية من قبل الدول القائدة؛ وكأن شرعية الأنظمة السياسية لا تكتمل إلا بالمباركة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا)، وقد رسخت تلك التقاليد أكثر بعد

أحداث 11 سبتمبر2001، و ما نتج عنها من تصنيفات مثل، "محور الشر" و"الدول المارقة"، بحيث تم التعامل مع نظام الحكم في السودان من قبل الإدارة الأمريكية بالمزاوجة بين سياستي العزل والاحتواء، من خلال اللجوء إلى مجموعة من التبريرات، منها الحكم بأن نظام الإنقاذ في الخرطوم غير شرعي كونه وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري عام 1989، وغير ديمقراطي كونه ضيق على الحريات السياسية، ومتهم بانتهاك حقوق الإنسان، والأخطر من ذلك كله اعتبار السودان ملاذا للإرهاب.[114]

وتصنف عملية قصف مصنع الأدوية عام 1998 ضمن المؤشرات الدالة على طبيعة الموقف الأمريكي تجاه نظام الحكم في الخرطوم؛ وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن التدخل الدولي في دارفور وبتأثير أمريكي إنما هو موجه لتفكيك النظام لا لكون الدولة في السودان منهارة وتحتاج إلى إعادة البناء من جديد؛ بقدر ما تعتبر أن تقوية الدولة السودانية – خاصة في فترة حكم الرئيس بوش الابن- ليس خيارا عقلانيا في نظر صانع القرار بالنسبة للدول المتصدرة لعملية التدخل في إقليم دارفور. ورغم أنه تم التدخل الدولي باستعمال الرافعة لإنهاء أزمة الجنوب والضغط (كوسيط و/أو كراعي للاتفاق) في اتجاه توقيع اتفاق "نيفاشا" عام 2005، مما يوحي بإحلال السلام في الظاهر غير أنه ينبئ بالتوجه نحو مساعدة الجنوب على الانفصال أكثر من التوجه نحو المساعدة على بناء الوحدة السودانية والقضاء على النزعة الانفصالية في الجنوب، ومن أبرز المؤشرات الدالة على ذلك؛ هو التجاذب الحزبي والسياسي بين الشريكين في الحكم (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) بخصوص الإحصاء السكاني والذي يعتبر من المحطات الرئيسية في تحديد مستقبل الوحدة حسب اتفاقية نيفاشا، إضافة إلى اللجوء للتحكيم الدولي بين الطرفين في قضية الحدود المتعلقة بمنطقة أبيي؛ ويعتبر الرضى بالحكم بمثابة الإقرار بالتعامل مع الطرف الممثل للجنوبيين كطرف معترف له بالصفة الدولتية أمام محكمة دولية.

وبما أن حجم التنازلات المطلوبة من قبل السلطة في حكومة السودان لم يكن مقنعا بالنسبة للأطراف الخارجية الساعية إلى تحقيق أهداف ذات صلة بالمصالح الحيوية لها، فإن العزل السياسي للنظام السوداني اتخذ منحى تصاعديا، ودائرة الحظر الاقتصادي والدبلوماسي اتسعت أكثر، ولذلك يذهب الكثير من المحللين إلى اعتبار أن التدخل الدولي في دارفور بمثابة "العصى" أكثر من أن يكون بمثابة "الجزرة"، وأن الهدف هو تغيير ولاء النظام في الخرطوم لتأمين استمرارية المصالح وفق منطق الرجل الاقتصادي homoeconomic. ويرى بعض المتابعين للشأن السوداني أن قضية إحالة ملف إقليم دارفور على المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 1593 الصادر بتاريخ 31 مارس 2005[115] وإصدار مذكرة اعتقال في حق الرئيس "عمر البشير" من قبل المدعي العام للمحكمة، جعلت من الرئيس شخصا مطلوبا للعدالة وليس شخصا يتعرض

---

[114] يمكن التوسع في موضوع "العلاقة الأمريكية السودانية" من خلال التفصيلات الواردة في المرجع: محمود وهيب السيد، مرجع سبق ذكره، الفصل السابع منه،ص، 175 وما بعدها.

[115] يمكن الاطلاع على النص الكامل للقرار رقم 1593 في الملحق رقم:04،ص، 149

للمحاكمة؛ مما يعرض النظام السوداني للابتزاز السياسي أكثر من التوجه الدولي لإنفاذ العدالة من أجل حل النزاع في الإقليم[116].

هناك عامل آخر من شأنه أن يساعد في استكمال ملامح صورة التدخل الدولي في إقليم دارفور، ألا وهو وجود مصالح للقوى المتدخلة تحركها نحو المنطقة المستهدفة بالتدخل؛ إذ لا شك أن الثروات الطبيعية في إقليم دارفور تشكل مطمعا للقوى الدولية الكبرى، خاصة النفط. ففي عقد التسعينات من القرن الماضي، أجرى باحثون جيولوجيون من جامعة برلين مسحا دقيقا على الجزء الشمالي الغربي من السودان، وهو مثلث جغرافي قريب من المنطقة الحدودية بين السودان ومصر وتشاد؛ حيث أكدت هذه الأبحاث على أن أرض السودان تحمل في باطنها واحدة من أفضل مناطق العالم الغنية بالبترول مرتفع الجودة التي لم يتم الوصول إليها واستغلالها بعد. وقد تركزت الاحتمالات القوية لوجود النفط في 13 منطقة، يعد إقليم دارفور أكثرها اتساعا وثراء[117]. فالدلائل العلمية والتنقيبات الميدانية، والتي أدت إلى اكتشاف مكامن للبترول، جعلت من السودان محل اهتمام وتنافس شديدين بين الدول الكبرى، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية، دول الإتحاد الأوربي والصين[118].

وبالتالي فإن بروز قضية إقليم دارفور بشكل لافت على المستوى الدولي، يمكن إيعازه إلى إحدى إفرازات التدافع الحاصل بين القوى الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الإتحاد الأوربي) لإعادة تقسيم مناطق النفوذ على أساس "منطق أولوية الحق لصاحب الأسبقية في الحجز"، في إطار التنافس التقليدي للاستحواذ على المناطق ذات الأهمية جيواستراتيجيا، اقتصاديا وتجاريا؛ خاصة وأن دخول الشركات الصينية إلى المنطقة قد جاء على أنقاض الشركة الأمريكية شيفرون التي اكتشفت البترول السوداني ما بين 1958-1969، غير أنها جمدت نشاطها لأسباب أمنية؛ وفي فترة حكومة الصادق المهدي تم تجديد العقد مع الشركة ذاتها لمباشرة أعمالها في آجال لا تتعدى العامين، ولما أخلت الشركة بالتزامها، لجأت حكومة الإنقاذ بعد عام 1989 إلى اتخاذ الإجراءات القانونية لفسخ العقد المبرم مع شيفرون، واستقدام الشريك الصيني للمنطقة، بحيث تم استغلال نفس الآبار المكتشفة من قبل الشركة الأمريكية[119].

وبغض النظر عن أي أطوال المثلث الذي تشكله هذه الأطراف الثلاثة الخارجية أكبر (كناية عن حجم الاستحواذ والتواجد داخل السودان) في تدخلها؛ فإن الثابت أن مساحة المثلث المشكل من هذه الأضلاع (إقليم دارفور كأحد المنافذ لها) لم تقدر أي من هذه القوى شغله بالشكل الذي يحقق الاستقرار الجاذب للاستثمار.

مهما كانت المبررات السابقة، فإنه لا يمكن حصر الدوافع المحركة للسلوك الدولي تجاه قضية دارفور في الأهداف ذات الصلة بالمصالح المراد تحقيقها من قبل الأطراف المتدخلة فحسب؛ بل إن

---

[116] زكي البحرى، مرجع سبق ذكره، ص، 263.

[117] محمود وهيب السيد، مرجع سابق، ص، 165.

[118] سامي السيد أحمد محمد ،القرن الإفريقي.. صراع دولي على النفط والجغرافيا.
<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1209357835931&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout>

[119] الصادق المهدي، نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007)،ص،19.

للبعد الإنساني الحضور الجلي في تحريك أصحاب النزعة التضامنية في توجيه الرأي العام و صانعي القرار السياسي ـ من منطلق إنساني ـ في التعامل مع إفرازات النزاع. فالاهتمام الإعلامي بالمعاناة الإنسانية لسكان الإقليم بقدر ما يمكن توظيفه لتحقيق أهداف ذات بعد مصلحي؛ فإنه يدفع إلى إدراج القضية ضمن أولويات الأجندة الدولية من منطلق الواجب الإنساني من جهة، والتكفل بمثل هذه القضايا من منطلق أداء المسؤولية الدولية الملقاة على عاتق مكونات البنية الدولية من جهة أخرى.

كما أن المواد الإغاثية المقدمة من قبل الدول المانحة، والموجهة للاجئين من سكان دارفور المنتشرين عبر مراكز التجميع المختلفة داخل التراب السوداني والمتواجدة عبر التراب التشادي والمنظمات الإنسانية التي تعمل في الميدان؛ ليست كلها محل طعن في صدقية توجهها الإنساني نظرا لما تقدمه من إعانات أو الخدمات، حتى وإن كانت تعمل في إطار منظمة الأمم المتحدة أو تطبيقا لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وإذا كان التركيز على محاولة معرفة الدوافع المحركة للسلوك الدولي أثناء تدخلها في دارفور مقتصر على القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الإتحاد الأوروبي) فإن ذلك لا يعني إغفال أو إلغاء الدور الذي تلعبه أو يمكن أن تؤديه بعض القوى الإقليمية أو الدولية في المنطقة. غير أن طبيعة تناول الموضوع في جانبه المتعلق بالتدخل الدولي، وتدويل أزمة دارفور من خلال نقل القضية إلى أروقة مجلس الأمن، من شأنه أن يبرر التركيز على الجهات الفاعلة والنافذة في مثل هذه المؤسسات الدولية والقادرة على التأثير في طبيعة القرار ومسار تنفيذه ميدانيا.

ولما كان التدخل الدولي قد تم عن طريق مجلس الأمن، فإن القوى الخارجية الأخرى ـغير الفاعلة في توجيه السياسة الدولية ـ ذات الصلة بملف دارفور، إقليمية كانت أم دولية، لم تعد لها الدرجة نفسها في قدرة استصدار قرار التدويل، مما يجعل دورها من حيث التأثير في التوجه الدولي تجاه النزاع في إقليم دارفور ثانويا أكثر منه رئيسيا.

المطلب الثاني: المسارات المتعددة للتدخل الدولي لحل النزاع في دارفور

عادة ما تلجأ القوى المتدخلة في استراتيجياتها لحل النزاع إلى تحريك الآلة الدبلوماسية وتفعيل دورها على مستوى المسارات المتعددة من ناحية، ومن ناحية أخرى تخضع سلوكها إلى التكييف المستمر وفق إفرازات الوقائع الميدانية ومتطلبات المواقف المتقلبة في كثير من الأحيان.

وبالرغم من التعامل الاعتيادي مع النزاع في إقليم دارفور من قبل المجتمع الدولي؛ غير أن المتفحص للسلوك الدولي في تعاطيه مع هذا النزاع يخلص إلى أنه تم فيه تغليب البعد الجزائي على نظام الحوافز؛ وقد ظهر جليا اعتماد هذا الأسلوب من خلال التعاطي غير المسبوق مع النزاع من قبل مجلس الأمن الدولي، وذلك بالنظر إلى عدد القرارات التي صدرت بخصوص دارفور، والمضمون الذي تحتويه؛ فهي قرارات صدرت بموجب أحكام الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه وفي أقل من أسبوع واحد قد صدرت ثلاثة قرارات بموجب الفصل السابع، في الفترة الممتدة ما بين 24 مارس 2005 و 31 مارس 2005، * وهو إجراء لم يسبق وأن لجأ إليه مجلس الأمن، الأمر الذي يثير

* للاطلاع على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في شأن النزاع في لإقليم دارفور، أنظر الملحق رقم:04،ص، 142.

العديد من التساؤلات حول الطريقة التي يتم بها تعاطي المجتمع الدولي مع النزاع في الإقليم من خلال المسار الرسمي.

إلى جانب ذلك، فإن كل القرارات الصادرة عن المجلس الدولي قد تضمنت في ديباجتها التزام المجلس بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية كما تشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي، غير أنها جاءت في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فهي تجيز اللجوء إلى استخدام القوة كآلية في تنفيذ هذه القرارات، مما يجعلها محل رفض من قبل الحكومة السودانية.

ويمكن تسجيل ملاحظات منها:

أولا؛ تبرير المجلس لاتخاذ قرارات بشأن قضية دارفور تحت البند السابع بحجة أن الوضع في الإقليم يهدد الأمن والسلم الدوليين، وهذا محل جدل ويفتقر إلى إجماع حوله؛

الأمر الثاني؛ يتعلق بالآجال الممنوحة للحكومة المركزية في الخرطوم لتنفيذ القرارات الصادرة، فقد قرر المجلس إلزام الحكومة بتجريد مليشيا الجنجويد في آجال قصيرة جدا، وضمان العودة الآمنة والطوعية للاجئين، وتخاطبها بصفتها دولة قوية من حيث مطالبتها بتنفيذ القرارات، رغم تصنيفها كدولة عاجزة من حيث التعامل معها؛ وهي قرارات موجهة ضد الحكومة في السودان بصفتها الطرف الجاني،* 1 2 0 وهذا من شأنه أن ينعكس على النزاع بتغذيته أكثر من إخماده؛ مما يطرح إشكالية الحياد بالنسبة للتدخل الدولي، وهو ما يدفع إلى إدراجه ضمن الانخراط غير المباشر في النزاع القائم؛

ثالثا؛ الاكتفاء بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقارير أسبوعية من خلال ممثلين عنه في الإقليم، والعمل مع الاتحاد الإفريقي بالتنسيق مع الحكومة السودانية في إطار اللجنة الثلاثية ورصد مدى تقدم التزام الأطراف المنخرطة في النزاع باتفاقية أبوجا؛ يوحي بعدم قدرة المجتمع الدولي تجاوز عتبة لغة التهديد إلى إنفاذ التدخل القسري لإرغام الأطراف المتنازعة إلى النزوع نحو السلم.

وإذا كان النزاع في إقليم دارفور قم صُنف من قِبل مجلس الأمن على اعتباره يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، فإنه من المنطقي أن تكون دول الجوار هي الأكثر عرضة لهذا التهديد، وبالتالي تكون درجة الاهتمام بالقضية بالسبة لهذه الدول أكبر من سواها بالنسبة للدول الأخرى؛ غير أن ما يمكن تسجيله هو غياب تحالف جواري* متماسك قائم على تنسيق الجهود في إطار العمل المشترك للحد أو التخفيف من التأثيرات الواردة أو الممكنة من انتقال عدوى النزاع وإفرازاته؛ وكل ما أمكن تحقيقه على هذا الصعيد هو القيام بوساطات من قبل بعض دول الجوار(ليبيا، تشاد، نيجيريا)، ومحاولة جمع الأطراف المتنازعة قصد التوصل إلى اتفاقات تنهي الأزمة القائمة، وقد أفضت تلك المحاولات إلى عقد لقاءات وإبرام اتفاقات تسوية أبرزها كان اتفاق "أبوجا". لكنها لا تتعدى

---

*إصدار مذكرة اعتقال في حق الرئيس السوداني بتهم الإبادة الجماعية، وذلك بعد إحالة مجلس الأمن الدولي موضع دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بقرار رقم: 2005/1593.

*يقصد بالتحالف الجواري تلك التحالفات غير الرسمية والمؤقتة التي تشرع فيها الدول المجاورة للمنطقة التي تعرف نزاعا يحتمل أن تتسع رقعته وما يصحبه من تفقد للاجئين.

مستوى التسويات الهشة؛ نتيجة للإخفاق المسجل من حيث عدم التوقيع عليها من قبل كل الأطراف من جهة، ومن جهة أخرى لم يتم الالتزام الميداني ببنودها؛ وبالرغم من ذلك إلا أن أقصى ما وفرته دول الجوار هو الاكتفاء بتقديم تسهيلات لوجيستية لعمل المنظمات الإنسانية من ناحية، والمساهمة في إيجاد أرضية سياسية للتدخل الدولي من ناحية أخرى.

وفي ظل التصعيد المتزايد في المنطقة وقصد التعجيل باحتواء الوضع عمدت الجهات الدولية المتصدرة لعملية التدخل الدولي في دارفور إلى تفعيل آلية الدروب الدنيا من الدبلوماسية؛* إذ لم تقتصر على الدبلوماسية الرسمية (المسار الأول للدبلوماسية)، بل وفرت غطاء سياسيا وقانونيا للمنظمات غير الحكومية NGOs والشخصيات الدولية، مثل لجنة الحكماء في إفريقيا، وغيرها من القنوات غير الرسمية، غير أن الطعن في مدى حيادية المجتمع الدولي تجاه النزاع ينسحب على نشاط المنظمات الإنسانية الدولية وغير الحكومية وفي تواجدها على مستوى الإقليم، وقد تجلى ذلك في موقف الحكومة بطرد 13 منظمة إنسانية كرد فعل عقب إصدار مذكرة اعتقال في حق الرئيس "عمر البشير"، واستنكار منظمة الأمم المتحدة على ذلك والمطالبة بإلغاء قرار الطرد والسماح لها بالعودة للنشاط، غير أن الحكومة قد شككت في دورها وتتهمها بممارسة مهام غير إنسانية.

إن اعتماد المسارات المتعددة للدبلوماسية كان بهدف تفكيك ما أشكل من المواضيع المتنازع حولها والبحث في البدائل التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق تسويات ممكنة، وتأتي مساعي الوساطة التي بادرت بها دولة قطر في السياق ذاته؛ حيث توجت بالتوقيع على اتفاق حسن النوايا بين حكومة المركزية في الخرطوم وحركة العدل والمساواة، غير أن هذا الاتفاق قد اصطدم بعوائق ميدانيا حالت دون المضي في اعتماده ميدانيا. وفي محاولة للدبلوماسية المصرية لجمع أكبر عدد ممكن من ممثلين عن الفصائل المسلحة في إقليم دارفور، عقد لقاء بين ممثلين لمجموعة من هذه الفصائل، وذلك بهدف التوصل إلى توحيد الجماعات المسلحة في الإقليم ،على الأقل، على الحد الأدنى من الأجندة التفاوضية؛ كل ذلك يندرج ضمن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف حلحلة الوضع المعقد، والضغط على الأطراف المتنازعة بالشكل الذي يفتح المجال للشروع في إرساء أسس السلام الدائم، وتثبيت دعائم البناء الذي يحمل و يحمي الدولة في السودان.

المطلب الثالث: تقييم نتائج عملية التدخل الدولي في دارفور

ليس من اليسير حصر الجوانب المتعلقة بالتدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة والقابلة للتقييم حتى يتسنى التأكد من مدى استكمال المهام المنوطة بالجهات المعنية بالعملية وإنهاء المعاناة الإنسانية كسبب رئيس للتدخل، بالإضافة إلى الدوافع الأخرى ذات الصلة، فالتصريح بإنهاء المعاناة الإنسانية يقتضي التأكد مما إذا تم تقسيم المهام أثناء التدخل بحيث تكون كل جهة معنية بمهمة محددة، وبالتالي فإن إنجاز مجموع أعمال المهمات الخاصة يؤدي بالضرورة إلى إنهاء المعاناة[121].

*يقصد بالدروب الدنيا مجموع المسارات الدبلوماسية ما دون المسار الأول (المسار الرسمي).

[121] David M.Barnes ; op.cit ; p23.

لكن قد تصطدم العملية بعوائق تحول دون القدرة على إتمامها نهائيا، وهو ما تعاني منه أغلب التدخلات التي تمت سواء تحت غطاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو إحدى المنظمات الإقليمية؛ ذلك أن أغلب التدخلات وفق المقترب الإنساني قد فشلت في الإنجاز الكلي والنهائي لهدف حماية حقوق الإنسان فكانت معظم تدخلاتها تتسم بالجزئية. وتندرج عملية تقييم التدخل الدولي في إقليم دارفور في إطار التحقق من مدى التقدم في إنجاز الأهداف المعلنة من جهة، والنتائج المحققة في المجال الإنساني والأمني والسياسي من جهة أخرى.

وفي محاولة لوضع معايير لتقييم مدى التحكم في ديناميكية النزاع وتوجيه مساره بالشكل الذي يحقق الاهداف المتوخاة من التدخل، وقياس مدى فعالية الإجراءات المتخذة، قدم جون سيبستيان ريوكس Jean-Sébastien Rioux جملة من المداخل يراها تساهم في دقة التقدير لمدى إتمام مهمة التدخل ونسبة النجاح في إنجازها ومنها[122]: العملية البيروقراطية؛ المدخل الإنساني؛ المدخل الذرائعي و مدخل حل المشكل.

وحينما نلجأ إلى قياس مدى نجاح عملية التدخل الدولي في دارفور باعتماد المداخل السابقة، فإننا نصطدم بإشكالية دقة المعلومة الواردة في التقارير الصادرة عن الجهات المكلفة من جانب، والتغيرات الميدانية الدائمة كون أن القضية محل الدراسة تتصل بأحداث غير قارة ولا تتعلق بظاهرة ساكنة (ستاتيكية) من جانب آخر، مما يجعل التقييم نسبيا وقابلا للمراجعة خاصة في ظل التسارع المطرد للأحداث والمواقف.

وفي فحص للمداخل المذكورة على مستوى النزاع في إقليم دارفور، يمكن تسجيل ما يلي:

أولا: مدخل العملية البيروقراطية: يعتمد هذا المدخل على اختبار مدى تحقق الأهداف المعلنة، وعلى قياس مدى التمكن من إنجاز الأهداف المسطرة في قرار التدخل والمتمثلة في: توقيف أعمال الإبادة الجماعية؛ إلزام الحكومة على فرض سيطرتها على المسلحين، خاصة مليشيات "الجنجويد"؛ وتأمين العودة الطوعية للاجئين؛ والحد من التدهور الأمني في المنطقة وحفظ الأمن والسلم الدوليين المهددين في ظل النتائج المأساوية للوضع في دارفور. من الناحية الميدانية، لم يتم إنجاز تلك الأهداف رغم القرارات الصادرة عن المجلس الأمن الدولي والتواجد العملي للقوات الأممية بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي، ويعتبر غياب التجانس مع عدم التوافق بين الأطراف المعنية بالتدخل حول الأهداف المراد تحقيقها، من أهم الجوانب المفسرة لعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بتحقيق الأهداف.

ثانيا: المدخل الإنساني: من ناحية تقييم التدخل باعتماد المدخل الإنساني، الذي يهتم بعدد الأرواح التي تم إنقاذها[123] أثناء التدخل وفي فترة زمنية معينة، بدل ترك النزاع يحل نفسه بنفسه، فإن الإجراءات العملية الموجهة للتحكم في النتائج المترتبة عن النزاع في دارفور والمتراوحة بين الضغط على الحكومة المركزية عبر الحضر

---

[122] Jean-sébastien Rioux ; Third Party Intervention As Conflict Management(The Case Of Africa) ;p11.

[123] يتم قياس عدد الأرواح التي تم إنقاذها من خلال القيام بالتنبؤ بعدد القتلى الذين يحتمل أنهم كانوا سيقتلون في حالة ما إذا لم يتم التدخل في الوقت المناسب، وذلك استندا إلى عمليات إحصائية وحسابية تعتمد في الأساس على تطور منحنى عدد القتلى والمصابين قبل التدخل قياسا بعامل الزمن.

الاقتصادي والدبلوماسي، إلى إرسال قوات، إفريقية ثم أممية، وإصدار مذكرة اعتقال ضد الرئيس عمر البشير لاتهامه بالمسؤولية المباشرة عن الجرائم المرتكبة في حق سكان الإقليم؛ هذه الإجراءات لم تكن لتوقف المعاناة الإنسانية بالشكل اللازم، وأقصى ما يمكن الخلوص إليه هو اعتبار إنجازاتها جزئية من حيث التخفيف من حدة المباشر للمدنيين وبالتالي التخفيض من عدد القتلى؛ ويعود هذا الانجاز إلى تجميع المدنيين في معسكرات شبه آمنة من حيث بعدها عن مواقع الاحتكاك المسلح من جهة، والتواجد القريب للقوات الأممية والحكومية أو قوات المعارضة في المناطق المتاخمة للمدن الحضرية من جهة أخرى. وإنجازات مؤقتة وغير دائمة؛ حيث لم يتم الحسم العسكري لأحد الأطراف المتنازعة أو الانتشار المحكم للقوات الأممية في الإقليم بالقدر الذي يعزل الأطراف المتنازعة ليمنع الاحتكاكات العنيفة بينها.

ثالثا: باعتماد المدخل الذرائعي، الذي يقوم بقياس التكاليف الإنسانية والمادية للتدخل (الأموال، الضحايا في صفوف المتدخل، الضحايا المدنيين) في مقابل المكاسب المحققة بالتدخل (عدد الأشخاص الذين تم حمايتهم، الحيلولة دون تصعيد النزاع، دفع المفاوضات نحو الأمام..)، فإن المجتمع الدولي استطاع دفع عملية التسوية عبر المفاوضات التي أدت إبرام اتفاقات سلام أبرزها اتفاق أبوجا[124] مع التخفيف من حدة التوتر بالشكل الذي أدى إلى التراجع في العمليات العسكرية بين الأطراف المتنازعة.

غير أن الوسائل المعتمدة في إنفاذ القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي، لم تكن في مستوى حجم التحديات المطروحة؛ إذ أن بعثة الإتحاد الأفريقي لدارفور (قوامها 7000 جندي) قد انتشرت بأكثر من طاقتها، ففي الوقت الذي أنيطت لها مسؤولية حماية معسكرات اللاجئين، وتوفير الدعم اللوجيستي لتأمين وصول المواد الإغاثية للمتضررين المدنيين، والإشراف على تنفيذ بنود اتفاق أبوجا؛ نجد أن هذه القوات غير قادرة على حماية نفسها، كما تفتقر إلى القدرة على القيام بالواجبات الإضافية المطلوبة منها والمتمثلة في المراقبة والتحقق من مدى التزام الأطراف المعنية باتفاقات السلام، مما جعلها تخفق في تحقيق المكاسب المرجوة.

ومن أجل حل النزاع القائم في دارفور يتوجب على المجتمع الدولي إعادة النظر في الأسلوب المعتمد، والمتمثل في إرسال القوات الأممية متعددة الجنسيات؛ فهي آلية تقليدية لمهمة مستجدة، كونها تعاني من غياب في التجانس بين أفرادها، وليست مدربة كفاية بالقدر الذي يجعلها مؤهلة للتوفيق بين المهام الإنسانية التي تعتبر من أولوياتها، والمهام العسكرية في حال اضطرارها لذلك إذا اقتضى الوضع ؛ وذلك بتأهيل قوات تمتلك قدرة أكبر على التحرك وقوة نارية أكبر في الميدان، وفي الوقت نفسه ينبغي التركيز على القوات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي وتطويرها لتكون

[124] للاطلاع على البنود التفصيلية لاتفاق "ابوجا"، أنظر الملحق رقم: 03 ص137.

أكبر وأقوى لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وذات ولاية قوية تركز على حماية المدنيين[125].

رابعا: مدخل حل المشكل: أما التقييم القائم على مدخل حل المشكل، والذي يدرس ما إذا تم حل القضايا الأساسية التي أدت إلى تأجيج النزاع، فإنه من الواضح أن التدخل الدولي لم يتمكن من التوصل إلى تثبيت وقف إطلاق النار ناهيك أن يتم تسوية النزاع[126] كما أن إحالة الملف على المحكمة الجنائية الدولية وإصدار مذكرة اعتقال في حق الرئيس السوداني " عمر البشير" لم يدفع الأحداث في اتجاه الحل بقدر ما أدى ذلك إلى حدوث رد فعل سلبي، فالحركات المسلحة تعتبر ذلك مكسبا سياسيا وقانونيا مما يجعلها ترفض المبادرات الداعية إلى التفاوض مع الحكومة على اعتبار أن العدالة الدولية قد اتهمت الرئيس بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في حق سكان إقليم دارفور في حين يتخذ النظام الحاكم موقف الرفض للقرار والسعي لتوظيفه سياسيا على المستوى الداخلي والقومي.

وبالتالي فإن التدخل الدولي لم يوفق في التوصل إلى تسوية للنزاع أو على الأقل فرض السلام من خلال اللجوء إلى استعمال الرافعة ضد الجهات المتعنتة والتي تقوم بدور المخرب لكل جهد يرمي إلى إحلال السلام والأمن في الإقليم ناهيك أن يتوصل إلى المعالجة الجذرية للأسباب التي أدت إلى تفاقم الوضع بالشكل الذي جعله يتعدى نطاق التحكم؛ وهذا الإخفاق يتجلى في قرارات مجلس الأمن الدولي التي تضمنت إبقاء ملف دارفور(مفتوحا) قيد النظر؛ غير أن التحرك الدولي بقدر ما لم يصنع السلام فهو على الأقل قد أوجد بعض القنوات التي من شأنها أن تؤدي مستقبلا إلى تهيئة فرص بناء السلام في دارفور.

المبحث الثاني: مستقبل السلام المتساند في إقليم دارفور- مقاربة بديلة

إن النقاش الدائر حول العلاقة الجدلية بين تطور النزاعات الداخلية وتفاقم عجز الدولة، غالبا ما يفضي إلى وجود تناسب طردي بين المتغيرين، وهو ما يؤدي إلى معضلة حقيقية بالنسبة للأطراف المتدخلة أيا كانت طبيعتها؛ فمن الواضح أنه كلما تفاقم عجز الدولة وعطلها الوظيفي، إلا وتصاعدت وتيرة العنف بالنسبة للنزاع الداخلي وزادت مخاطر انتشاره إقليميا، ناهيك عن تدهور آثاره الإنسانية الأمر الذي يعقد من دور الأطراف المتدخلة فيما يتعلق بأي من المتغيرين أولى بالتعامل معه،

[125] من أجل إنقاذ دارفور: _Africa Report N°105 ;17 March 2006
< http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4027&l=6>

[126] اتفاق السلام الهش في دارفور، Africa Briefing N°39 ; 20 June 2006
< http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4027&l=6>

النزاع أم العجز الدولتي. هناك جدل مبدئي يتعلق بأيهما يحدث أولا، وبالتالي أيهما ينتج الآخر؟ هل أن عجز الدولة هو الذي ينتج النزاع الداخلي أم لأن النزاع الداخلي هو الذي ينتج عجز الدولة؟

بالنسبة لحالة دارفور، هناك درجة من التعقيد قد لا يتلمسها الباحث في حالات أخرى مشابهة يتجلى هذا التعقيد في العجز المزدوج للدولة، نتيجة لخضوعها لشبكة معقدة من الضغوط الداخلية والخارجية، و يكمن مصدر "الازدواج" في عجز الدولة، في وجود جبهتي ضغط وإعجاز متداخلتين ديناميكيا، الجنوب (الجبهة الشعبية) والغرب (دارفور). وإذا كانت الدراسة تتصدى، منهجيا، فقط لمشكلة دارفور، فهذا لا ينفي التداخل والتشابك الديناميكي بين المشكلتين بشكل يدفع الدولة في السودان إلى حالة متقدمة، وآخذة في التقدم، من العجز.

يسعى هذا المبحث لبناء مقاربة بديلة للتدخل في السودان، وذلك بناء على الاختبار السابق للمقاربات المعتمدة وتقييم نتائجها. ويرتكز البناء الجدلي لهذه المقاربة البديلة على الافتراضين التاليين: أولا، وجود نوع من الارتباط السياقي contextual connection بين التدخل الدولي والنزاع الداخلي والدولة العاجزة في السودان؛ وثانيا، صعوبة تحديد أي من هذه العناصر يشكل المتغير التابع والمتغير المستقل في الدراسة؛ وعليه، سيتم الربط سلفا بين العناصر بالشكل الذي يجعل من النزاع الداخلي والدولة العاجزة مترابطين فيما بينهما المتغيرَ المستقل، ومن التدخل الدولي المتغيرَ التابع؛ وبذلك تصبح فعالية التدخل الدولي، معياريا وعقلانيا، مرتبطة بمدى قدرته على التعامل مع العجز الدولتي من خلال إعادة بناء الدولة، من جهة، والتعامل مع النزاع الداخلي، من خلال إحلال السلام المتساند بين أطرافه، من جهة أخرى؛ وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: مستقبل التدخل الدولي لإرساء السلام في إقليم دارفور

إن التدخل من أجل إرساء السلام يتطلب التأسيس لعلاقة بين بناء الدولة وإرساء السلام في الدولة العاجزة، فهما مؤشران حاسمان في قياس مدى كفاءة التدخل، كما أنهما يتداخلان علائقيا إلى الحد الذي لا يمكن معه الحديث عن أحدهما دون استدعاء الآخر، فلا يمكن مناقشة بناء الدولة في بيئة لا تنبني على قيم السلام، كما لا يمكن التصدي لعملية إرساء السلام في بيئة تفتقر إلى بناء مؤسساتي- دولتي على قدر أدنى من التماسك.

مما سبق، يمكن الخلوص إلى وضع مجموعة من الشروط المسبقة لعملية إرساء السلام، لا تتوافر إلا في ظل تفعيل عمليات حفظ السلام،* وهي[127]:

- تفكيك المنظومة النزاعية التعبوية لأطراف النزاع، بما يسمح بتقديم المساعدة العاجلة للمدنيين؛
- التأسيس للاستقرار والنظام المتساندين، بما يضمن العودة الآمنة والطوعية للاجئين؛
- حماية أمن الأقليات واللاجئين العائدين؛
- تجريد الأطراف المنخرطة في النزاع من سلاحها؛

*عمليات حفظ السلام peacekeeping هي جزء من مسار/عملية بناء السلامpeacebuilding.

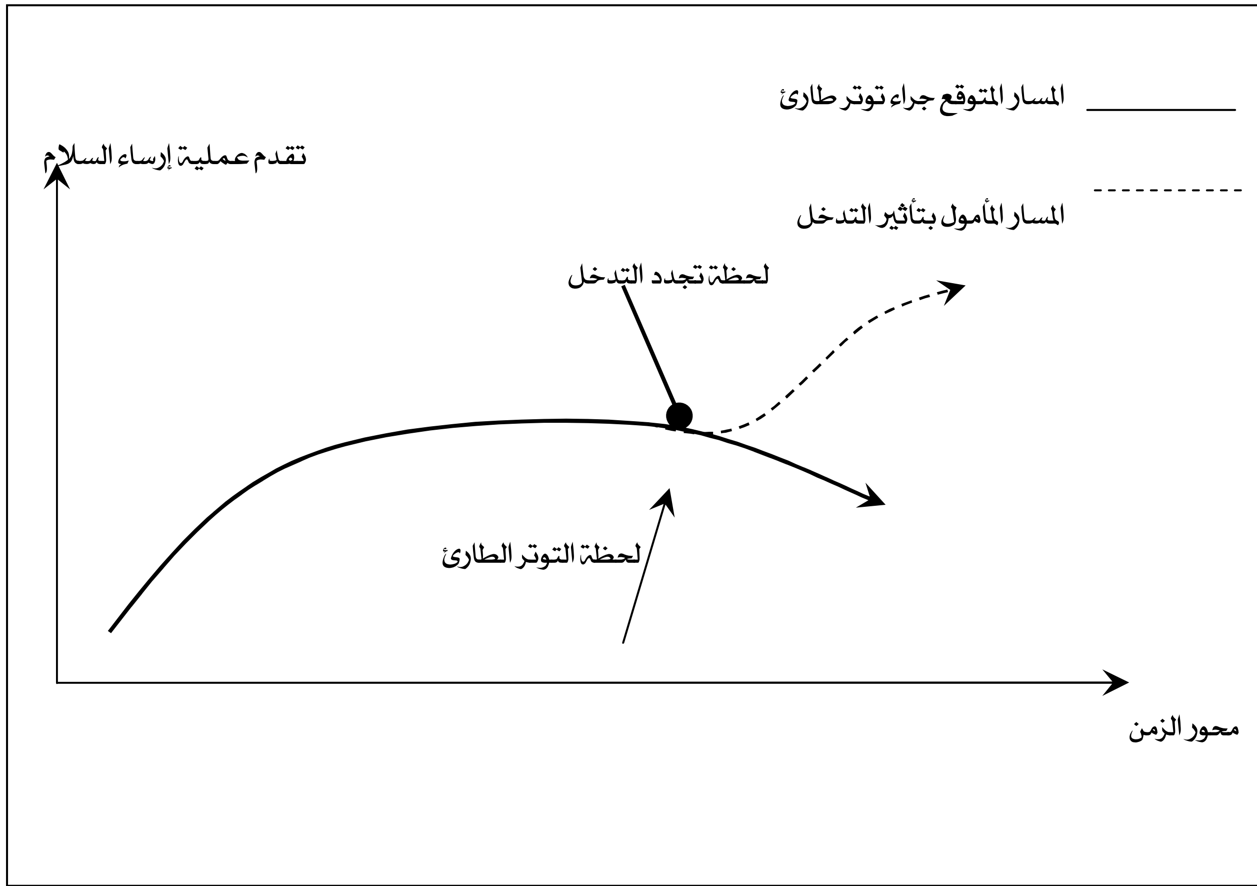
127 Ibid., pp. 167-168

- القضاء على بقايا النزاع الخطرة، كحقول الألغام؛
- دعم قوات الأمن الوطني طوال عملية إعادة البناء؛
- استعادة الحد الأدنى من المعايير الاجتماعية؛
- تشجيع المبادرة بانطلاقة سياسية جدية (الدمقرطة، حماية الأقليات ومساعدتها على الاندماج المجتمعي، التأسيس لقيم حقوق الإنسان...).

لقد أضفت الأدبيات الحديثة اهتماما واسعا على مفهوم إرساء السلام، الذي يعرف أحيانا بعملية السلام؛ غير أن ذلك لم يعكس القدر الأدنى المطلوب من الإجماع حول المضامين النظرية والممارساتية لهذا المفهوم، وربما يرجع ا لأمر إلى الغموض الذي يكتنف مصادر الاتفاقيات المؤسسة لعمليات السلام في حد ذاتها، فهي تتراوح بين التغير في المناخ الدولي، والمبادرات القادمة سواء من أطراف خارجية أو من فعاليات المجتمع المدني واللقاءات السرية بين الأطراف المنخرطة[128].

فعملية إرساء السلام هي عملية متساندة في الأساس، بمعنى أنها متعددة الأبعاد، متداخلة الوظائف، متكاملة الأهداف، وتتطلب مسارا زمنيا طويلا قد يتجاوز الفترة التي يستغرقها التدخل الدولي في حد ذاته. ويجب أن لا يُعتقد أنها مسارٌ خطي في كل الحالات، أو عبر كامل الفترة الزمنية التي تستغرقها، وإنما عادة ما تنتابها فترات من التوتر الطارئ التي قد تهدد تقدمها نحو الأهداف المسطرة لها؛ وهنا يأتي الدور البناء للتدخل، متمثلا في إعادة مسار العملية إلى طريقه الصحيح، وقد يكون ذلك من خلال نظام الحوافز أو اللجوء إلى منطق الإكراه (عن طريق الجزاءات)، مع ضرورة المحافظة على مستوى الثقة المتبادلة، سواء بين الأطراف الداخلية فيما بينها، أو بينها وبين الأطراف المتدخلة؛ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[128] John Darby and Roger Mac Ginty : Peace Processes, Present and Future, in John Darby and Roger Mac Ginty (eds.,): Contemporary Peacemaking : Conflict, Violence and Peace Processes, (London : Palgrave Macmillan Ltd., 2003), p. 256



الشكل: يمثل دور التدخل الدولي في توجيه مسار عملية إرساء السلام

من الناحية الاصطلاحية، هناك موقفان أساسيان في تحديد معنى إرساء السلام، الأول تتبناه منظمة الأمم المتحدة، والثاني تتبناه وزارة الدفاع البريطانية. حيث يرتكز تعريف الأمم المتحدة لإرساء السلام على أنه "اتحاد جهود لبناء القدرة والمصالحة وإحداث تغيير في المجتمع"، ويرى هذا الموقف أن بناء السلام عملية طويلة تتم بعد تخفيف العنف أو وقف النزاع. في حين أن وزارة الدفاع البريطانية ترى أن إرساء السلام ينطوي على مجموعة من "التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والمعدة لتعزيز الاتفاقات السياسية وإصلاح مسببات النزاع"، ويرى هذا الموقف أن توقيت عملية بناء السلام تبدأ فيما لا يزال النزاع قائما.[129]

فالتقارب الذي يمكن تسجليه بخصوص النظرتين لإرساء السلام يتمثل في تناغم الأهداف ووضوح الرؤية تجاه المسار الذي يمكن لهذه العملية أن تتخذه، غير أن وجه التباين بين الموقفين السابقين يكمن في التوقيت المناسب للشروع في عملية بناء السلام؛ وهنا يمكن اعتماد التعريف الذي تتبناه منظمة الأمم المتحدة باعتبار أن الشروع في عملية بناء السلام تقتضي تهيئة الأرضية المناسبة التي تنطلق منها العملية كالشروط المسبقة السالفة الذكر.

أي أن عملية إحلال السلام مرادفة للاستقرار؛ والهدف منها هو دعم الدولة التي تعاني من النزاعات وذلك بمنع العنف أو تخفيفه، وحماية الشعب والمؤسسات الرئيسية وتعزيز الإجراءات السياسية التي تؤدي إلى استقرار أكبر، وتستمر العملية في التهيئة لنظام سياسي غير عنيف

[129] The Tswalu Protocol (**Principles and guidelines for Peace-Building Misssions**) ; january 2008. <www.thebrenthurstfoundation.org>

وتصميم برامج قابلة للتنفيذ في مجال التنمية المستدامة[130] و حتى يحقق التدخل الدولي النجاح المأمول منه لبناء السلام، يقتضي الانتباه للخصائص التالية[131]:

الأمن: ففي كثير من الأحيان تعترض بعض القوى المحلية مساعي عملية بناء السلام والحكومة المضيفة والفاعلين الدوليين؛ هذا ما يشار إليه أحيانا بمشكلة " المخربين" الذين ينتفعون من الوضع غير المستقر في ظل تنامي اقتصاديات الحرب، وهو ما يعيق تقدم العملية السلمية ناهيك من إتاحة فرص لبناء السلام.

التخطيط الاستراتيجي: ذلك أن فشل الفاعلين الخارجيين على تحديد وضع نهائي متفق عليه يحدد هدفا موحدا لعملية التدخل المشتركة يؤدي إلى عدم فعالية عملية التدخل الدولي، وهو ما يوصف بغياب التخطيط الاستراتيجي؛

السلطة القيادية: ففي ظل غياب للعمل المؤسساتي المتماسك، والذي تختفي فيه السلطة المعتمدة التي تقوم بتوجيه منظمات منفردة ومختلفة، فإن تجسيد الجهود الدولية الرامية إلى إحلال سلام متساند في الدول التي تعاني من نزاعات داخلية تقف دونه عقبات تؤثر في مردود التدخل مقابل تكاليف العملية من الناحية المادية والإنسانية من جهة، والعامل الزمني من جهة أخرى؛

التعليم التثقيفي والتوعية: غالبا ما يفتقد الفاعلون الخارجيون إلى معرفة معمقة للثقافة المضيفة، وهذا من شأنه أن يعقد من مهام القوات الدولية المكلفة بمهمة التدخل إذ قد تصطدم بردود أفعال رافضة من قبل السكان المحليين نتيجة لغياب التفاهم بينهم، أو صدور مواقف من قبل تلك القوات تتنافى والتقاليد المحلية الأمر الذي يدفع بالسكان إلى تصنيف تلك القوات كعدو؛

القدرة المحلية: إذ يجد المانحون أنفسهم مقيدين بواقع غياب محترفين محليين قادرين على تنفيذ مشاريع معقدة متعلقة بالقطاع العام؛ في الوقت الذي لا يمكن لعملية التدخل الخارجي أن تؤسس لبناء السلام المتساند دون إشراك للفعاليات المحلية المحترفة؛ الأمر الذي يجبر القوى المتدخلة على اعتماد برامج تأهيلية في المجالات العامة، وانتقاء العناصر القادرة على استيعاب ذلك مراعاة مدى مقبولية تلك العناصر اجتماعيا.

تحمل المخاطر: فالتدخل الدولي بطيء لدرجة عدم القدرة فعليا على تمكين الشركاء المحليين ومنحهم السلطة بسبب قلة الثقة والتخوف من الفشل؛ وهذا ما يكلف الجهات المتدخلة مخاطر قد تأتي على التماسك المؤسساتي للجهات المتدخلة أو تثني من عزمها لمواصلة جهودها الرامية إلى بناء السلام ويرتب أعباء إضافية من شأنها أن تدفع إلى التلكؤ في مواصلة العملية.

التمويل: يمكن للتمويل أن ينسف اتفاقات السلام عندما لا يستخدم لأغراض المرجوة ولا يأخذ بعين الاعتبار التبعات السياسية، كما أن إجراءات المحاسبة المالية للحكومة المضيفة غالبا ما تكون غير دقيقة، وقد تكون آليات التمويل بطيئة، ومتقلبة ومؤقتة، الأمر الذي يجعل عملية استدامتها صعبة ويمكن للتمويل الخارجي أن يكون خاضعا لتقرير وتدقيق حسابات ومتطلبات دورة الموازنة بدلا من حاجات الدولة المضيفة؛

[130] Ibid.
[131] Ibid.

الأعمال والخدمات السياسية: إن ارتباط أية عملية تدخلية بالنزاع الداخلي غالبا ما يفرض على المتدخل تقديم الأولويات الأمنية والسياسية، وبالتالي فإن البرامج المتصلة بالأعمال التي من شأنها أن توفر فرص العمل وتأمين الخدمات الأساسية لبناء السلام، لا تحضى بالأولوية، لذا نادرا ما تتوج تلك العمليات بالنجاح وتحقيق النتائج المرجوة.

وقد استجابت هيئة الأمم المتحدة للتوجه الداعي إلى تجاوز الأطر التقليدية والمهمات الروتينية المتعلقة بعمليات حفظ السلام، والعمل على مأسسة الجهود الموجهة لعملية بناء السلام؛ وهو ما جاء في الورقة التي قدمها الأمين العام "كوفي أنان" أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسون[132] حيث اقترح تأسيس لجنة خاصة تابعة للمنظمة تضطلع بمهام بناء السلام بهدف سد ثغرة مؤسسية في الأمم المتحدة على حد تعبير الأمين العام.

ومن أهم أغراض لجنة بناء السلام حسب ما اقترحه الأمين العام: أن تكون حلقة وصل مركزية للمساعدة على إيجاد وتعزيز استراتيجيات شاملة لبناء السلام بمعناها الواسع، وبما يلائم حالات قطرية معا ويكفل تمثيل أولويات ذلك الواقع. وينبغي عليها أن تدعم – لا أن تسعى لاستبدال -التخطيط الفعال على المستوى القطري لتحقيق الانتعاش وبناء السلام؛ وبوسع اللجنة إتاحة آلية يتلقى المانحون من خلالها التشجيع على تقديم التزامات محددة ومستديمة لتمويل أنشطة بناء السلام والانتعاش، مع ضمان الانتقال السريع من التمويل الموجه للإغاثة إلى التمويل الموجه للانتعاش والتنمية؛ كما يتطلب منها التركيز على الصلات الحساسة بين العملية الجارية لإحلال الاستقرار على المستوى العسكري/ السياسي والعملية الرئيسية للانتعاش على المستوى الاقتصادي/المالي/المؤسسي.

بالرغم من حصول نوع من الإحاطة بالمهام التي ينبغي على لجنة بناء السلام القيام بها، وتقديم تصور نظري على الأقل من قبل الأمين العام حول الجاني التنظيمي والآليات الكفيلة بتغطية الثغرات الذي تعاني منها المنظمة في هذا الجانب، غير أن الوقائع الميدانية لا تعكس طموحات المجتمع الدولي الساعي إلى تحقيق الاستقرار الدائم أثناء تدخله لحل النزاعات التي تقع داخل الدول؛ ويعزو كثير من الباحثين ذلك إلى الاكتفاء بتشكيل لجنة بناء السلام باعتبارها لجنة ثانوية (استشارية) وعدم ترقيتها لتأخذ القوة القانونية التي تخولها إصدار قرارات ملزمة؛ ولذا فإن العضوية فيها تطوعية وأن المساهمة في أداء المهام المنوطة بها مبنية على المساهمات والمبادرات أكثر ما تكون مبنية على صفة الواجب. كما أن مهمة بناء السلام أكبر من قدرة لجنة كهذه من حيث تغطيتها واستيعابها؛ وبالتالي فإن حصر تشكيلها ودورها في تلك اللجنة -على مستوى هيئة الأمم المتحدة – وعدم التركيز على تأهيل المنظمات الإقليمية – مثل الاتحاد الإفريقي- بالقدر الذي يجعلها قادرة على أن تنوبها في النزاعات المستعصية، سيقلص من حظوظ نجاح أية عملية تدخلية تهدف إلى تحقيق سلام متساند. كما أن الاستغراق في الجوانب الأمنية/السياسية أدى إلى إطالة أمد العمل العسكري للتدخل على

[132] الورقة عبارة عن مذكرة تفسيرية كتقرير من الأمين العام "كوفي أنان" بعنوان" **في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع**" وقد قدمها أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسون المنعقدة بتاريخ 19/افريل/2005 ، وذلك في أخار متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، وقد تضمنت اقتراح تشكيل لجنة بناء السلام.

حساب القضايا المتعلقة الخدمات الأساسية وهو يؤدي إلى وصم العملية بالغزو، مما يعرض الجهد الرامي إلى إرساء السلام إلى اهتزاز في المصداقية والقبول على المستوى المحلي.

وبالعودة إلى قضية دارفور، وقصد ردم الهوة بين الأهداف المعلنة من التدخل الدولي في الإقليم، والنتائج الميدانية غير المتناسبة معها؛ يقتضي إعادة النظر في الآليات المعتمدة والتي توحي بأنها موجهة للتعامل مع القضية بمنطق "الإدارة بالنزاع" أكثر من منطق "إدارة النزاع" نحو الحل وإرساء السلام. وتبقى آلية "ورش حل المشكلات" من الآليات الأقرب إلى تمكين الجهات المتدخلة من تخطي عتبة رعاية المفاوضات وتوقيع اتفاقات حسن النوايا بين الأطراف المنخرطة في النزاع، أو تقديم الخدمات الإغاثية، وتجاوزه إلى التأسيس لسلام دائم كقيمة؛ وفي ظل المجتمع الدارفوري المتميز بالحياة الرعوية والزراعية مع ارتفاع قياسي في مستوى الأمية بالإقليم، تبقى القيادة الفكرية والروحية والسياسية من أهم المستويات المجتمعية الأكثر قدرة على التفاعل والتعاون من أجل تجاوز المأساة الإنسانية الناجمة عن النزاع، والتي يجب أن تكون محل الاستهداف بالتوعية من قبل الجهات المتدخلة.

ذلك أن هذه القيادات الطبيعية (التقليدية) تستطيع أن تساهم في ثلاثة مجالات :إعادة الثقة ورتق النسيج الاجتماعي، واحتواء النزاع وحله، وإرساء السلام المستدام، كما سنوضح[133]:

أولا: إعادة الثقة ورتق النسيج الاجتماعي من خلال المصالحات على المستوى القاعدي للجماعات. وكذلك من خلال إزالة القلق، والخوف، والشك من نفوس العائدين، وتشجيع الذين ما زالوا في المعسكرات، وتطمينهم للعودة إلى ديارهم، وتأكيد الحماية لهم من قبل القوة الجمعية للمجتمع والدفاع الجماعي والذود عنهم.

ثانيا: احتواء النزاع ومنع تصاعده تمهيدا لحله وذلك عبر معرفة الأفراد أو الجماعات التي تقوم باختراق أراضيهم، أو مهاجمتهم، وكذلك مقدرتهم للتحدث لأفراد القبيلة في حالة تمردهم ونصحهم وتشجيعهم للعودة أو لقبول المصالحة عبر الحوار، إضافة لما ذكر يكون لهم دور الحوار والتفاوض لفض النزاعات حتى ذات الطابع السياسي، وقيادة فض النزاع المحلي، ولهم دور في إيقاف أو الحد من تجنيد أفراد من مجتمعاتهم في صفوف التمرد. وحال الوصول إلى مصالحة، للقيادات الطبيعية دور في عملية تسريح المقاتلين، وجمع السلاح، لمعرفتهم بأفراد قبائلهم، وكذلك الخارجين على القانون من غير المحاربين أصحاب القضية السياسية.

ثالثا: مساهمتهم في بناء السلام المستدام، لمعرفتهم بسلوك أفراد مجتمعاتهم ومقدرتهم على معرفة الجناة الأغراب. وبما أنهم متعاونون وفي علاقات مع غيرهم من قادة المجتمعات الأخرى، يسهل عليهم معرفة الخروقات ومصادرها. وكذلك لفهمهم لأفراد مجتمعاتهم يمكن اقتراح نوع المشروعات المفيدة لإدماج العائدين في المجتمع.

---

[133] مصطفي عثمان إسماعيل، مرجع سابق.

المطلب الثاني: إمكانية التدخل الدولي و بنـاء الدولــة في السودان

يدعو رولف شوارز Rolf Schwarz[134] إلى ضرورة التمييز بين عجز الدولة (من الناحية الوظيفية) وانهيار الدولة (من الناحية المؤسساتية)، كما يؤكد على افتقار الاستجابات الدولية إزاء الدول العاجزة وظيفيا إلى إعادة التفكير حول مفهوم السيادة في حد ذاته (متى يحصل التدخل؟)، وإلى فهم عملية إعادة بناء الدولة (ما الذي يجب إعادة بنائه؟). وإذ يؤكد على أن إعادة بناء الدولة عملية معقدة وفي أغلب الأحيان شاقة، فإنه يشير إلى أن الطريقة المثلى لإدراكها هي من خلال الوظائف الجوهرية الثلاثة للدول المعاصرة: الأمن والرفاهية والتمثيل.

كما أن تحليل العلاقة بين العولمة والدولة العاجزة لا يقع خارج محاولات فهم إشكاليات بناء الدولة في العلاقات الدولية الراهنة؛ إذ يبدو أن العولمة بالقدر الذي تفاقم فيه من عجز الدولة، فهي تزيد من تعقيد عمليات بناء الدولة، طالما أنها تقوي المناطق والطوائف/الجماعات القادرة على الارتباط بالاقتصاد العالمي بشكل مستقل عن الدولة ومن أجل مقاومة الدولة. وبالتالي فإن هناك علاقة معقدة بين العولمة من جهة أولى، والعجز الدولتي من جهة ثانية وبناء الدولة من جهة ثالثة؛ هذه العلاقة ساهمت أكثر في وضع عملية بناء الدولة على أجندة السياسة الدولية.

فالعولمة عبر ديناميكياتها المختلفة تضعف من دور الدولة (وتعزز المستوى ما دون-الدولة) وتدفع بها بالتالي نحو العجز، والدولة العاجزة تصبح مصدرا لتهديد الأمن والسلم الدوليين. كما أن إزالة التهديد تتطلب تحويل الدولة من حالة العجز إلى حالة القدرة على أداء وظائفها (من أهمها فرض الاستقرار، وتوفير الرفاه)، الأمر الذي يتطلب الانخراط في مجهود جاد لبناء/إعادة بناء الدولة، هذه الجهود (حكومية وغير حكومية) تتطلب تنسيقا على المستوى ما فوق-الدولة، وبذلك يتم إعادة إنتاج ديناميكيات العولمة من جديد وهكذا.

الإشكالية التي يثيرها هذا التصور، بغض النظر عن الآليات المناسبة لبناء الدولة، تكمن في شكل الدولة التي سيتم أو يجب أن يتم إعادة بنائها. فبالرغم من أن هناك نوع من التتابع في تفعيل مخرجات بناء الدولة؛ غير أن الاستقرار الأمني (الوطني، والإقليمي، والدولي) يأتي في آخر قائمة تلك المخرجات. وإذا اعتبرنا أن الارتباط العلائقي بين العولمة وبناء الدولة هو ارتباط ذو أبعاد بنيوية وعملية processual، ووظيفية إلى حد ما؛ فإن هذا الارتباط سيؤثر حتى على شكل الدولة محل إعادة البناء، لأن عملية إعادة البناء تتم أساسا في سياق معولم globalized أو على الأقل يتجه نحو العولمة globalizing. انطلاقا مما سبق، يمكن الاستنتاج بأن الدولة محل إعادة البناء يجب أن تكون قادرة على الانخراط في سياق العولمة بشكل يجعلها قادرة على التعامل معها بكفاءة، معيدة توجيه النشاطات المعولمة والتي تقع في ما دون-الدولة وما فوق-الدولة لصالح تعزيز قدرتها على التحكم في الموارد الاجتماعية لمواكبة التغير في بنيتها.

هناك نقلة نوعية في فهم عملية بناء الدولة، ما يجعلها تختلف عن الفهم التقليدي الذي حاولت الأجيال المبكرة من منظري التنمية السياسية والاقتصادية تزويدنا بها. ولا شك أن التغير في

---

[134] Rolf Schwarz*:* Post-Conflict Peacebuilding: The Challenges of Security, Welfare and Representation, *Security Dialogue* Vol. 36(4): 2005, 446–429

البيئة الدولية لإعادة البناء، والتحول في دوافع وعوامل إعادة البناء، و المستجد البنيوي والوظيفي المتعلق بالعجز الدولتي وآثاره الإنسانية المفجعة؛ كل ذلك قد أدى دورا أساسيا في بلورة هذا الفهم.

بالنسبة لمنظري التنمية التقليديين، تستند الدولة محل إعادة البناء إلى دور مركزي تلعبه العمليات الاقتصادية، فهي تعيد إحكام سيطرتها على التخطيط التنموي في مواجهة المعارضة المحلية، هذه الأخيرة التي تعمل كمحرك للخلافات الطائفية حول مصادر الثروة لتتحول إلى نزاعات دامية؛ كما أنها تعمل على أن تحل معايير التحديث محل البنى الاجتماعية المتخلفة والمؤسسات العاجزة وغير الكفؤة، إضافة إلى سعيها لضمان أن الموارد الوطنية يتم إعادة توجيه استغلالها بشكل كاف من الاستهلاك المحض نحو التصنيع للقضاء على التنمية المشوهة. أما بالنسبة للتنمويين الجدد مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، تبقى الدولة عبارة عن قاطرة لضبط أشكال معينة من النشاطات الدافعة والمحفزة للتنمية، غير أن التنمية وفق هذه النظرة تتمركز حول السوق، ومن شأن الدولة محل إعادة البناء أن تبلغ أهدافها من خلال آليات "الحكم الراشد good governance" وليس من خلال "التوجيه البيروقراطي bureaucratic direction"[135].

تستند فكرة الحكم الراشد إلى معنيين: أحدهما ضيق، يتعلق بإدارة عمليات التنمية، وهو ينطوي على مجموعة القواعد والمؤسسات (الإطار القانوني للتنمية) ومنظومة الإدارة العامة القائمة على الانفتاح، الكفاءة والمساءلة، مثل هذه المنظومة تتيح للقطاع الخاص مجالا أوسع من الشفافية والاستقرار والقابلية للتوقع؛ المعنى الثاني يتعلق بالبعد الإداري التقني للحكم، مضافا إليه البعد الديمقراطي للسياسة الوطنية، وهما البعدان الضروريان لإنتاج وتكريس قيم القابلية للمساءلة[136].

تعد ترقية الحكم الراشد أداة ملائمة للتعامل مع التحديات والمشاكل التي تفرضها العولمة على الدولة، وذلك من خلال ترقية كفاءة الدولة وتحفيزها على الاعتماد على الموارد المحلية؛ ومن شأن ترقية الحكم الراشد القضاء على الأسباب الدافعة نحو عجز الدولة، فهي تحد من "الانفراد" المركزي بالسلطة مما قد ينجم عنه تعسف في توزيع الموارد من جهة ، وتضع محددات لسلوك النخب المحلية من شأنها الحد من قدرتها على التعبئة وتحويل الولاء، من جهة أخرى.

فالحكم الراشد هو السمة الأساسية للدولة غير العاجزة والتي لا تنطوي فقط على قيام دولة فعالة، وكفؤة ومقتدرة على أداء وظائفها الحيوية؛ وإنما تتضمن كذلك، وبشكل أكثر إلحاحا، شبكة معقدة من المؤسسات والعلاقات التي من خلالها يستطيع المواطنون التعبير عن رؤاهم ومصالحهم، كما يستطيعون التواصل مع الحكومة لضمان انعكاس تفضيلاتهم في إطار السياسة العامة المنتهجة[137] هذا يعني في الأساس أن عملية بناء الدولة من منظور الحكم الراشد يجب أن يستهدف المؤسسات الرسمية (التشريعية، التنفيذية والقضائية) جنبا إلى جنب مع المؤسسات المدنية غير الدولتية أو غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني)؛ وهناك بعد آخر لا يقل أهمية عن البعدين

[135] Aidan Hehir and Neil Robinson (eds), State-building: Theory and practice, New York: Routledge, 2007), p. 11
[136] Aidan Hehir and Neil Robinson (eds), State-building: Theory and practice, New York: Routledge, 2007), p. 11
[137] Kate Jenkins and William Plowden: Governance and Nationbuilding: The Failure of International Intervention, Great Britain: MPG Books Ltd, 2006, p.8

السابقين، يتعلق ببناء قيم الديمقراطية والمواطنة، وهي بمثابة الوصلة بين القيمتين السابقتين على اعتبار أن الديمقراطية قيمة مؤسساتية رسمية والمواطنة قيمة مؤسساتية مدنية.

وهذا ما عبر عنه شوزان، في الجدول أدناه، بوجود نوعا من الاعتماد المتبادل بين الوظائف الأساسية للدولة(الأمن، الرفاه، التمثيل) والتي هي محل استهداف في أية عملية تدخلية من قبل المجتمع الدولي لتجاوز العجز الذي تعانيه الدولة المستهدفة. وإن كانت درجة تحقق هذه الوظائف متباينة من حيث تأصلها وديمومتها ومدى شموليتها لمختلف القطاعات الاجتماعية فيما بين الدول المتقدمة وتلك الموصوفة بالنامية. ولذا فإن المجتمع الدولي وهو يتصدى لعملية بناء الدولة في السودان مطالب بالتأسيس للحد الأدنى من تفعيل أداء السلطة السياسية لتحقيق الوظائف الأساسية السالفة الذكر بالقدر الذي يثبتها كتقاليد ذاتية قابلة للتطوير اقتناعا وليس إذعانا، لتكسب صفة الأصالة والرسوخ.

علاقة الاعتماد المتبادل بين وظائف الدولة الثلاثة: الأمن، الرفاه والتمثيل.

	الأمن	الرفاه	التمثيل
الأمن		الأمن (السلام، احتكار الاستخدام الشرعي للعنف، تأمين حقوق الملكية) هو شرط ضروري لتحقيق الرفاه.	الأمن (السلام، احتكار الاستخدام الشرعي للعنف، تأمين حقوق الملكية) هو شرط ضروري لتفعيل المشاركة السياسي.
الرفاه	الرفاه يقلص من النزاعات ويوفر الموارد الضرورية لإنتاج الأمن.		الرفاه من القدرة والميول/ النزوع نحو المشاركة السياسية.
التمثيل	• التمثيل يسمح لإقامة علاقات خارجية سلمية ويسمح على المستوى الداخلي حل النزاعات بشكل سلمي غير عنيف. • التمثيل يوفر حلولا مثلى لإعادة التوزيع.	• التمثيل يعمل على ترقية النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. • التمثيل يعمل على جذب نسب أكبر من الاستثمار الخارجي المباشر، ويجعل المساعدات الخارجية أكثر فعالية.	

<u>**Source**</u> :Rolf Schwarz*:* Post-**Conflict Peacebuilding: The Challenges of Security, Welfare and Representation**, *Security Dialogue* Vol. 36(4): 2005, p

ففي الدول العاجزة التي تعاني من نزاعات داخلية حادة، تلعب إجراءات بناء الثقة محليا دورا أساسيا في التمكين لآليات وقيم الحوكمة، حيث يتطلب نجاح المسار البنائي برمته إعادة بناء الثقة

بين المؤسسات الرسمية وبين المواطن بمفهومها الحديث؛ وهذا يجب أن يتم بغض النظر عن طول المدة الزمنية اللازمة للوصول إلى نتائج بناءة. فعمليات التحول إذن تشمل ثلاث قطاعات أساسية، التحول المؤسساتي (من مؤسسات تقليدية إلى مؤسسات حديثة)، والتحول في الولاء/الانتماء (من الولاءات المجموعاتية إلى الولاء للدولة) والتحول الاجتماعي (من قيم التنازع والتجاذب إلى قيم السلام والتقارب). من المهم إدراك ضرورة التزامن والتساند في تفعيل هذه التحولات، وإلا آل المسار البنائي لمعالجة العجز الدولتي إلى التشوه، وربما إلى الإخفاق الشامل.

أخيرا، هناك فجوة يجب أن يتم تجسيرها وفقا للمتطلبات الخصوصية المتعلقة بكل حالة على حدى، وتتمثل في الفجوة بين النظرية والتطبيق في التدخل من أجل بناء الدولة؛ وهو الفراغ المفضي إلى غياب علاقة بناءة بين نموذج الحكم الراشد الذي قد يتبناه المتدخل والبيئة الاجتماعية والثقافية للدولة المتدخل فيها، وهذا جدل قديم لا يمكن حسمه إلا من خلال إشراك الفعاليات المحلية للدولة في هندسة النموذج المراد تأسيسه، والذي يتناسب مع التوازنات المجتمعية التي تحكمها الموارد المتاحة لديها والطموحات التي توجه مسارها التاريخي، سواء على المدى القصير أو الطويل على حد سواء؛ إذن فتجسير الفجوة بين النموذج والبيئة لا يتم من خلال قولبة البيئة قياسا بالنموذج، ولكن من خلال هندسة النموذج قياسا بالبيئة، وهو جوهر عملية إعادة بناء الدولة العاجزة. كما أنه من شأن إشراك الفعاليات المحلية، أيا كان توصيفها، في التخطيط لشكل الدولة محل إعادة البناء أن يعزز من شعورها الإيجابي بالثقة، سواء في الطرف/الأطراف المتدخلة المشرفة على عملية البناء أو في مؤسسات الدولة الجديدة.

ويجب إعمال التمييز الواضح بين الإصلاحات الحكومية الجاري الحديث عنها، وبناء الدولة؛ حيث تنطوي الأولى على مجموعة من التعديلات "السطحية" التي تستهدف قطاعات محدودة من العملية الحكومية، بهدف إعادة هذه الأخيرة إلى السكة الصحيحة؛ فهي تقوم على دعوى التسليم بسلامة الأسس البنيوية لنظام الحكم، وأن الخلل يتعلق فقط بالوظائف أو طبيعة التفاعلات؛ بينما تنطوي عملية بناء الدولة على تفكيك، كلي أو جزئي، للتقاليد والقيم المؤسساتية والمجتمعية التي تحكم أداء الدولة العاجزة محل إعادة البناء. بصياغة أخر، يمكن القول أن عمليات الإصلاح هي عمليات سطحية، ضحلة وقريبة المدى، أما عمليات بناء الدولة فهي عمليات عميقة، معقدة وبعيدة المدى. فإذا كان التدخل يستهدف النوع الأول من العمليات، فهو يبتعد تماما عن ترسيخ حل نهائي ومتساند للنزاع في الدولة العاجزة، كونه لا يعالج البنى العاخلة التي رسخت قيم التنازع والتفتت، بقدر ما يعطيها الفرصة الكافية لإعادة إنتاج نفسها؛ وكلما ارتبط التدخل بجهود بناء الدولة، كلما زادت فرص التعامل بكفاءة وفعالية مع البنى المجتمعية المنتجة لقيم التنازع، مما يعني الاقتراب من تفكيكها وإحلال بنى جديدة منتجة لقيم السلام محلها.

ومن المتطلبات الأساسية لعملية بناء الدولة هي توفير حد أدنى من الاستقرار الأمني في الدولة العاجزة التي أنهكتها الفوضى، بمفهوميها "غياب سلطة أعلى anarchy" و"غياب النظام المفضي للاستقرار. وفي غياب بيئة مستقرة نسبيا، لا يمكن توقع نتائج مبشرة على مستوى تحسن الأوضاع

السياسية، والاجتماعية والاقتصادية[138]. ولقد عملت منظمة الأمم المتحدة حديثا على توفير آلية لضمان هذا الحد الأدنى من الاستقرار الأمني في مناطق النزاعات الداخلية، تتمثل في عمليات حفظ السلام، التي تشكل عاملا مساعدا واعدا في تحريك عملية بناء الدول العاجزة في تلك المناطق نحو الأمام.

ولاشك أن عملية التدخل لحل نزاع داخلي في دولة عاجزة، وبالتالي إعادة بناء هذه الأخيرة، لا يرتبط فقط بقضية الإجماع الدولي على ضرورة التدخل، وأطرافه، وآلياته أو أهدافه النهائية، سواء تعلق الأمر بتوافر "تحالف لإرادات" المجتمع الدولي أو بتوافر إرادات منفردة للدول التي لها استعداد للضلوع في عملية التدخل؛ بل ترتبط عملية التدخل الدولي والانخراط في مسار بناء الدولة العاجزة بصياغة أفكار محددة حول البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي سيتم بناؤها في الدولة المستهدفة[139]. فالأمر لا يتعلق بمسار قابل للتحييد بنيويا، وإنما يتعلق بضمان حد أقصى من قابلية البنى الجديدة للاندماج في المنظومة الدولية للقيم والمعايير وللاندماج مستقبلا في النظام الاقتصادي الدولي، وهو عامل على قدر كبير من الأهمية على المدى البعيد.

ويرى هيبلر[140] ضرورة تداخل ثلاث مستويات أساسية من أجل عملية بناء دولة فعالة، هي:

أولا، تحسين ظروف الأمن الفردي، والاجتماعي والاقتصادي داخل الدولة؛

ثانيا، إجراء إصلاحات قطاعية (الشرطة، القضاء، الصحة، التعليم، البنية التحتية، النظام لضريبي...)؛

وثالثا، إدماج النسق السياسي الكلي (الأحزاب السياسية، تعزيز المجتمع المدني، الانتخابات والمؤسسات التمثيلية، الموازنة بين العناصر السياسية المركزية والفدرالية).

ويؤكد هيبلر على ضرورة تجنب النظر إلى هذه المستويات على أنها مراحل، فهي مترابطة جدليا، ذلك أن غياب الحد الأدنى من الاندماج النسقي الكلي، لا يمكن أن يؤدي إلى إحراز تقدم على المستويين الأول والثاني، كما أنه في ظل تعطل هذين الأخيرين لا يمكن تصور إمكانية تحويل دولة ضعيفة وهشة (وظيفيا وبنيويا) إلى دولة قوية وفعالة.

فعملية إعادة بناء الدولة من شأنها أن تتضمن مجموعة من الأهداف ذاتية التكامل، تبدأ باستحداث/استعادة البنى التحتية للمجتمع، وتسهيل آليات التزويد بالحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية، وصولا إلى دفع التغير الاجتماعي قدما نحو الأمام؛ وذلك من خلال إصلاح القطاع

---

[138] Heinz-Uwe Schäfer: Nation-building: Possibilities and Limitations of External Military Contributions, in Jochen Hippler (ed.): Nation-building: A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation? (London, Pluto Press, 2005), p. 166

[139] Ibid., p.169

[140] Jochen Hippler: Nation-states for Export? Nation-building between Military Intervention, Crisis Prevention and Development Policy, in Jochen Hippler (ed.): Nation-building: A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation? (London, Pluto Press, 2005), pp. 186-187

السياسي والاقتصادي، والاجتماعي والأمني؛ أما الهدف النهائي فيبقى الحصول على "نظام اجتماعي، واقتصادي وديمقراطي متساند ذاتيا؛ لا يعتمد على دعم عسكري أو مالي خارجي"[141].

فالخطوات العملية الممكنة للتدخل الدولي بهدف إنجاح أو التوصل إلى بناء الدولة التي تعاني من عجز داخلي، تقتضي تحديد نقطة انطلاق التدخل بدقة وذلك من خلال تشخيص ميداني يحدد الحاجيات والأولويات؛ مرورا برسم الأهداف القابلة للتطبيق؛ ثم يتم تعيين الوظائف الواجب أداؤها من أجل تفعيل الأهداف المسطرة سلفا؛ وصولا إلى توفير وتعزيز الميكانزيمات والآليات الكفيلة بتخطي كل ما من شأنه أن يشكل حائل دون أداء مهام بناء الدولة بالنسبة للمتدخل الخارجي؛ وهي أبعاد أساسية لبناء الدولة عبر التدخل الدولي حسب ما يبينه الجدول التالي.

[141] Christopher J. Coyne: Reconstructing Weak and Failed States: Foreign Intervention and the Nirvana Fallacy. Social Change Project, Mercatus Center, Arlington, VA 22201. www.ccoyne.com. P.2

أبعاد بناء الدولة عبر التدخل الدولي

نقاط الانطلاق

- الدول و/أو المجتمعات المنقسمة على نفسها
- الدول السائرة في طريق العجز failing
- وضعيات ما بعد النزاع

الأهداف

- كسب، توسيع أو تأمين وضع القوة أو السيطرة
- إعادة الاستقرار للمجتمع أو الدولة، للحكومة أو الإقليم
- تجنب، تخفيف أو القضاء على مأساة إنسانية
- توفير الشروط الأساسية للتنمية السياسية والاقتصادية

الوظائف

- توفير المساعدة الإنسانية
- إستعادة/إنشاء البنية التحتية التقنية
- إستعادة/إنشاء البنية التحتية الاجتماعية
- التنمية الاقتصادية
- ضمان الأمن
- تأمين احتكار الدولة لاستعمالها الشرعي للقوة

توفير الميكانيزمات والبنى الضرورية وتعزيزها

- بناء القدرات: تعزيز القدرات والعمليات المتعلقة بحل المشكلات بشكل فعال داخل المجتمع
- بناء الدولة: تطبيق ميكانيزمات بناء القدرات على بنى الدولة، الإدارة والحكومة
- الحكم الراشد: إلزام المؤسسات الحكومية بمبادئ الحكم الراشد، كالشفافية، التحرر من الفساد وضمان حكم القانون
- الاندماج الاجتماعي لمختلف الجماعات الإثنية، الدينية والاجتماعية - الاقتصادية من خلال ميكانيزمات التواصل الفعال والتعاون المتبادل
- تعزيز المجتمع المدني عندما لا يكون ذا صلة بالنزاع وإدماجه في مشروع بناء الأمة
- إدماج المصالح الجزئية / الحزبية في المصالح الوطنية العامة
- الدمقرطة والإنتخابات، تأسيس ميكانيزمات المشاركة عبر و بين الإثنية
- حفظ السلام
- التواجد والإدارة العسكرية

<u>Source:</u> Hippler, Jochen (ed.), (Translated by Barry Stone), **Nation-building : A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation?** (England : Antony Rowe Ltd, Chippenham and Eastbourne, 2005), p. 178

ولتجاوز تحدي الخصوصية الثقافية والبيئية للدولة المستهدفة بعملية البناء من جهة، والتوفيق فيه إمكانية صياغة تصور للنموذج الخارجي المراد إحلاله في الدولة محل البناء من جهة أخرى، يمكن التركيز على البعد الهوياتي والاجتماعي والثقافي أثناء القيام بعملية إعادة بناء الدولة، خاصة

عندما ترتبط الجهود المساهمة في ذلك بمحاولات إعادة رأب الصدع في المجتمعات المنقسمة على نفسها، سواء كان الانقسام إثنيا، دينيا، طائفيا أو قيميا ذا علاقة بآليات توزيع الرموز الوطنية (المادية والمعنوية)[142] على الفئات المجتمعية.

فأية مقاربة خارجية تسعى لتجاوز الأزمة في إقليم دارفور، وتنجز مهمة بناء الدولة السودانية بالشكل الذي يمنحها القدرة الذاتية لاستيعاب التنوع الحاصل في التركيبة الاجتماعية وشح الموارد الطبيعية، تتطلب التوجه باهتمام دقيق إلى التعامل مع القبيلة والقبلية في ظل الدولة القطرية الحديثة والتركيز على نظام الحوافز من خلال تقديم الدعم الكافي لإعادة تأهيل البنية التحتية، إلى جانب تثبيت التنمية السياسية بتوفير إمكانات النجاح في تكافؤ فرص التمثيل السياسي وذلك باللجوء إلى الاستفادة من الأدبيات والممارسات المتعلقة بالديمقراطية التوافقية.

إذ أن الدراسات المهتمة بموضوع العلاقة بين القبيلة والدولة الحديثة تسعى للخروج من المأزق القبلي من خلال التأكيد على فكرة الوحدة والتنوع unity and diversity أو الوحدة في التنوع unity in diversity، في الوقت الذي سعت دراسات أخرى الترويج لمفهوم السودانوية sudanism بغرض إيجاد فضاء لصهر الولاءات الجزئية (الولاءات القبلية) في إطار الاندماج الوطني، وإن كانت هناك من نجاحات قد تحققت نتيجة لهذه الدراسات فهو في إطار ضيق لا يتعدى النخبة[143].

وفي ظل التأسيس لواقع يتم من خلاله تجاوز الأزمة الراهنة يقتضي التوجه نحو بناء وحدة وطنية لا تغفل التنوع القبلي كمتغير أساس في تشكل الواقع الاجتماعي والسياسي للسودان، على أن تتم العملية بصورة متدرجة من خلال هندسة اجتماعية وثقافية هادئة، وأن لا تتم عن طريق فرن الصهر باللجوء إلى الإدماج القهري. كما أن التسليم بالقبيلة كوحدة أساسية في البناء الاجتماعي للمجتمع السوداني لا ينبغي أن يكون مدعاة إلى المبالغة في الاستناد عليها كمرجعية تأسيسية للدولة القطرية لأن ذلك مدعاة إلى التقوقع والانكفاء على الذات، فالمبالغة في الترويج للتنوع من شأنه أن يهدد الوحدة. وبالمقابل أيضا لا ينبغي تسييس القبلية والقبيلة، فذلك أمر يدعو إلى تفتيت الدولة وانهيار الحكم المركزي وتفكك النسيج الاجتماعي.

ومن المسائل الحيوية التي تواجه مهمات القوات المتدخلة في الدول العاجزة، في حال الاضطرار للتدخل القسري، تتمثل في حدود التواصل الاجتماعي بين قوات حفظ السلام، التي عادة ما تكون متعددة الجنسيات، والتجمعات السكانية المحلية، هذا التواصل الذي تشوبه حالات سوء التفاهم، موضوعية كانت أو غير ذلك؛ وبالرغم من إسناد مهمة التدخل للقوات الإقليمية لتجاوز مثل هذه المعضلات وعليه، غير أن أفراد قوات الاتحاد الإفريقي المعتمد عليها بشكل أساس في مهمة التدخل في دارفور لا تملك من المؤهلات الثقافية ولا التنظيمية ما يجعلها عاجزة على التعامل بشكل مرن وتلقائي مع القضايا الطارئة، أو حتى ترك الانطباع الإيجابي لدى السكان المحليين في الإقليم كجزء من المهام غير التقليدية التي تحتاج إلى وعي وإدراك بمتطلبات التواجد الميداني لهذه القوات؛ لذا يجب العمل على تجسير الهوة الثقافية، واللغوية إلى حد ما، بين الجانبين، كما ينبغي إيجاد الآليات

---

[142] يقصد بالرموز المادية؛ مجموع الموارد ذات القيمة المادية (الثروات، مصادر الطاقة...)، أما الرموز المعنوية فيقصد بها مكونات ومضامين المخزون الثقافي الجمعي للأمة/المجتمع بغض النظر على تقسيماته الباعثة على التفتت (اللغة، العادات، الشعائر الدينية وغير الدينية...)

[143] سيد حريز، مرجع سايق، ص، 188.

المناسبة لضبط السلوك الاستفزازي التي قد يصدر عن عناصر القوات المتدخلة، والتي من شأنها أن تكون موضع إساءة تأويل من قبل السكان المحليين، الأمر الذي قد يعرض المهمة لخطر الرفض الاجتماعي وهو ما يؤدي إلى الإخفاق في عملية بناء الدولة قبل تحقيق الأهداف المسطرة.

كما أن النجاح في إنجاز عملية بناء الدولة السودانية يقتضي المساعدة الدولية للنخب الحاكمة على تثبيت دعائم الحكم الراشد، المشار إليها أعلاه، وترسيخ تقاليد المشاركة والتمثيل السياسي في إطار تبيئة النموذج المراد إحلاله؛ وذلك بالتركيز على شكل الحكم لا على من يحكم؛ كون أن المساعي المبذولة من قبل القوى الدولية المتدخلة في السودان ركزت بشكل لافت على إيجاد نوع من التراضي لتحقيق الاستقرار من خلال التوصل إلى إبرام اتفاقات سلام بين الأطراف المتنازعة، تتمحور أساسا على كيفية تقسيم الثروة والسلطة أكثر ما تشدد على الجوانب المتعلقة بنمط الحكم القادر على استيعاب التنوع القبلي والثقافي في السودان.

المطلب الثالث: أسانيد محاصرة عجز الدولة ودور التدخل الدولي

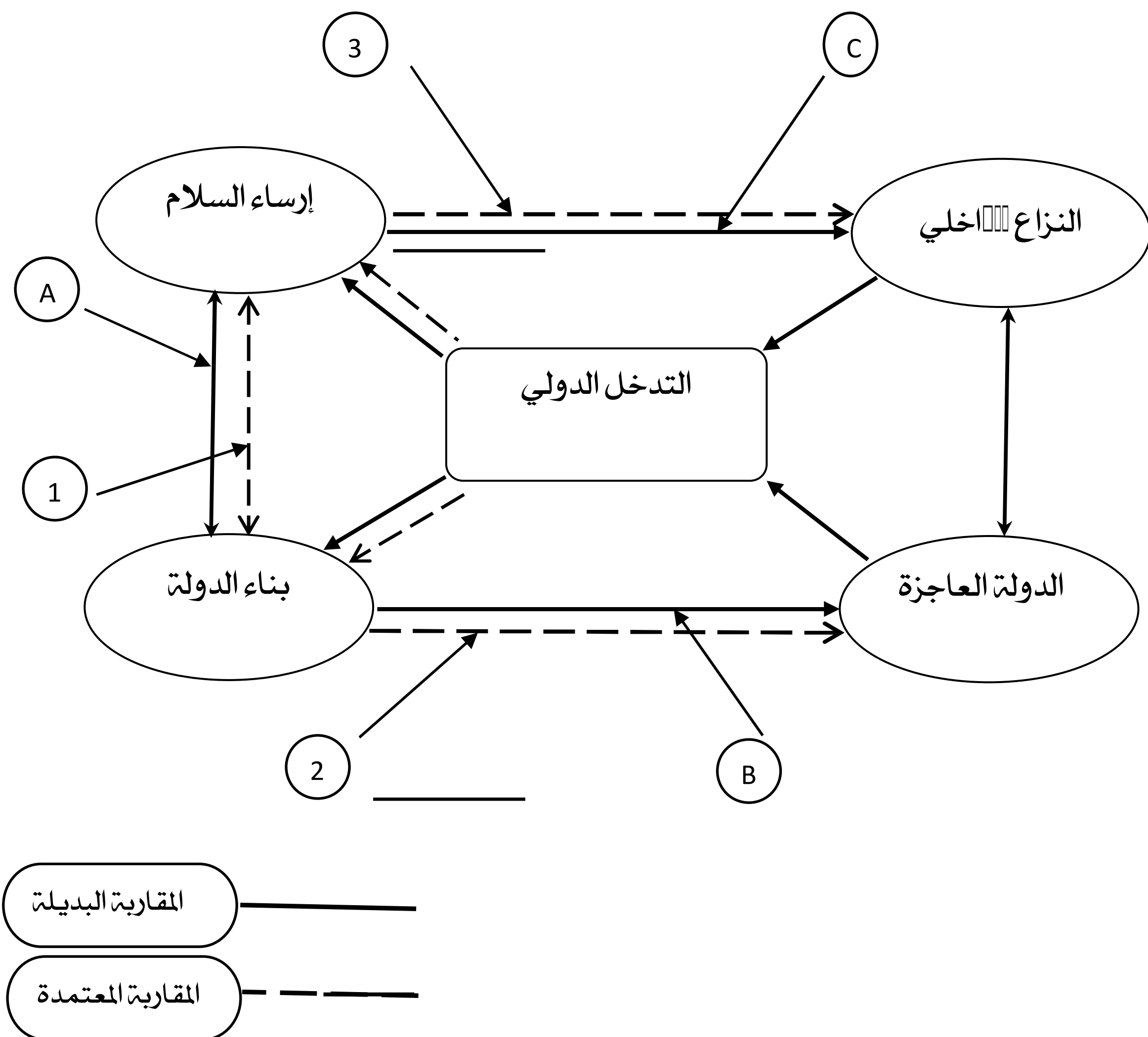
إن التداخل الأدائي بين الدولة العاجزة والنزاع الداخلي من جهة، والتدخل الدولي والدولة العاجزة من جهة أخرى يبدو وكأنه غير قابل للتفكيك، خاصة في ضوء الاعتبارات المعيارية، التي يقصد بها تحديد ما إذا كان التدخل الدولي "مقبولا" وبإمكانه أن يلعب الدور الحاسم الذي يزعمه أنصاره في تحقيق الأهداف "المرغوبة"، المتمثلة أساسا في إعادة بناء الدولة العاجزة (العنصر الأول)، وتسوية النزاع الداخلي (العنصر الثاني) وفقا لمقاربة السلام المتساند؛ أما إذا ما تم تجاهل الاعتبارات المعيارية السابقة والتركيز على الجوانب العقلانية، فإن التدخل الدولي يبقى "ضرورة ملحة" بغض النظر عما إذا كان مقبولا أو غير مقبول معياريا، وهو ما يثير التعارض التقليدي غير المحسوم بين التحديات الأمنية والإنسانية ومتطلبات السيادة بالمنظور التقليدي.

لاشك أن العوائق الإجرائية من شأنها أن تحول دون التوفيق بين الاعتبارات المعيارية والمتطلبات الواقعية realistic إزاء المعاناة الإنسانية المفجعة الناجمة عن العديد من النزاعات الداخلية الراهنة؛ فصعوبة التوفيق في تحديد المنطلقات، أي مدخلات عملية التدخل، من شأنه أن يعقد في التحكم بمخرجاتها ومساراتها المستقبلية؛ هنا يمكن استدعاء العديد من الشواهد الميدانية للاستدلال على الكيفية التي ساهم بها التدخل الدولي في جعل تكلفة التدخل أعلى من تكلفة عدم التدخل، وخاصة من الناحية الإنسانية (الصومال، العراق، أفغانستان، والسودان إلى حد ما)؛ وعليه، يمكن المجادلة بأن تحقيق نوع من التوافق حول منطلقات التدخل الدولي، بما يضمن حدا مقبولا من التوفيق بين الاعتبارات المعيارية المرغوبة والمتطلبات الواقعية المفروضة، يعتبر عاملا حاسما للتوصل إلى نتائج إيجابية للتدخل؛ وفي هذه الحالة لا بد من اعتماد متغيري "بناء الدولة العاجزة" و"بناء سلام متساند بين أطراف النزاع" كمؤشرين لقياس مدى نجاح عملية التدخل الدولي.

لقد تم التوصل في ما سبق إلى أنه كلما ارتبط التدخل بجهود بناء الدولة، كلما زادت فرص التعامل بكفاءة وفعالية مع البنى المجتمعية المنتجة لقيم التنازع، مما يعني الاقتراب من تفكيكها وإحلال بنى جديدة منتجة لقيم السلام محلها. وبذلك يتضح مدى الارتباط العلائقي بين التدخل

الدولي، وبناء الدولة وضرورة إرساء السلام، خاصة في الدول العاجزة التي أنهكتها النزاعات الداخلية. وبالتالي، فإن التدخل الناجع الذي يستهدف ترسيخ حل نهائي ومتساند للنزاع يجب أن يمر عبر بناء دولة قادرة (غير عاجزة) على المحافظة - بشكل ذاتي ومكتفـ على الاستقرار الأمني والمجتمعي داخل حدودها الوطنية، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن التدخل الدولي الذي يستهدف بناء دولة مستدامة (قابلة للبقاء) يجب أن يمر عبر بناء منظومة من قيم السلام والتعايش بين مختلف التشكيلات الاجتماعية المحلية، بغض النظر عن التقاطعات الجغرافية المحتملة بين هذه التشكيلات، بالشكل الذي يقلص من احتمالات عودة نشوب النزاع من جديد.

هذا التصور الجدلي للعلاقة بين المتغيرات الثلاث من شأنه أن يؤسس لوجود نوع من الارتباط السياقي بينها، سواء في مرحلة ما قبل التدخل، أو في مرحلة البناء (بناء الدولة وإرساء السلام) اللاحقة بمعنى أن عجز الدولة واندلاع النزاع وتفاقمه يحدثان بشكل مترابط (كلاهما ينتج الآخر) في نفس السياق الذي يستدعي التدخل الدولي، سواء تم لمتطلبات معيارية (تفاقم الفاجعة الإنسانية) أو نتيجة لاعتبارات واقعية (تتعلق بالسلوك الدولي كطرف/أطراف متدخلة)؛ كما أن عملية بناء الدولة المستهدفة للقضاء على العجز الدولتي المفضي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين والتسبب في أزمة إنسانية حادة وعملية إرساء السلام المستهدفة لحل النزاع الداخلي بشكل متساند ومستدام، تتمان في نفس السياق الذي تجري فيه عملية التدخل الدولي؛ وهو ما يعبر بالفعل على وجود ارتباط سياقي بين المتغيرات الثلاث السابقة (أنظر الشكل أدناه). لذلك، فإن أي مقاربة متكاملة للتدخل الدولي لحل النزاعات الداخلية في الدول العاجزة يجب أن تستوعب هذا النوع من الترابط، بالشكل الذي يجعل من الجهود الدولية لبناء الدولة وإرساء السلام مسعى متساندا، بغض النظر عن الجهة المسؤولة وبغض النظر عن الجداول الزمنية المقررة لذلك.



الارتباط السياقي بين النزاع الداخلي، عجز الدولة والتدخل الدولي بين المقاربة المعتمدة والمقاربة البديلة

المصدر: بناء على التصور الذي يمكن استخلاصه من التحاليل المتضمنة في المطلبين السابقين.

يوضح الشكل السابق وجود نوع من القصور في المقاربة التقليدية المعتمدة للتدخل، وهو ما يبينه الشكل المتقطع للخطوط الدالة على غياب الترابط بين مختلف المتغيرات، بحيث تعاني عملية التدخل من عدم استيعاب علاقة الاعتماد المتبادل بين عمليتي بناء الدولة العاجزة وإرساء السلام بين أطراف النزاع (السهم 1) من ناحية، وعدم القدرة على إيجاد حد أدنى من الترابط هدفي التوجه بين مسارات التدخل ومستويات الاستهداف، أي توجيه مسار التدخل من أجل بناء الدولة نحو استهداف القضاء على العجز الدولتي (السهم 2)، وتوجيه مسار التدخل من أجل إرساء السلام نحو استهداف حل النزاع الداخلي بشكل مستدام (السهم 3).

وعليه، فإن أي مقاربة بديلة لإنجاح عملية التدخل يجب أن تنطلق من مبدأ العمل على تجسير الفجوات الموجودة في المقاربة التقليدية، وإيجاد الترابط السياقي "المفقود" بين مختلف المتغيرات، بالشكل الذي يجعلها تتداخل علائقيا بحيث لا يمكن الحديث عن أحدها بمعزل عن الأخرى؛ مثلا، لا يمكن مناقشة بناء الدولة في بيئة لا تنبني على قيم السلام، كما لا يمكن التصدي لعملية إرساء السلام في بيئة تفتقر إلى بناء مؤسساتي دولتي على قدر أدنى من التماسك. بعبارة أخرى، يجب أن تتأسس المقاربة البديلة على استيعاب علاقة الاعتماد المتبادل بين عمليتي بناء الدولة العاجزة وإرساء سلام متساند بين أطراف النزاع الداخلي(السهم A) من ناحية، وإيجاد حد أدنى من الترابط هدفي التوجه بين مسارات التدخل ومستويات الاستهداف، أي توجيه مسار التدخل من أجل بناء الدولة نحو استهداف القضاء على العجز الدولتي (السهم B)، وتوجيه مسار التدخل من أجل إرساء السلام نحو استهداف حل النزاع الداخلي بشكل مستدام (السهم C)؛ هذا الترابط السياقي من شأنه أن يشكل جوهر التصور القائم على محاصرة أسباب عجز الدولة ويوجه دور التدخل الدولي.

ويتجلى البعد الإمبريقي لهذا التصور في الدور المتعدد الجوانب والمتزامن للتدخل الدولي في سعيه لمحاصرة عجز الدولة: من خلال تجفيف المنابع المغذية للنزاعات الداخلية والأسباب المفضية إلى العجز الدولتي. ففي ظل تنامي اقتصاديات الحرب التي تغذي النزاع الداخلي وتقوي من قدرات الجهات المستفيدة منها، إلى جانب التكاليف التي ترهق كاهل الميزانية العامة للدولة حيث تغلب النفقات العسكرية على الإنفاق العام، بالإضافة إلى حدوث طوارئ مثل الكوارث الطبيعية؛ من شأن كل ذلك أن يدفع الجهات المتدخلة إلى رصد ميزانية خاصة توجه كتعويض للأطراف المتضررة من الوضع الجديد. وينبغي أن ترصد هذه الأموال في إطار "استراتيجيات الحوافز النقية"[144] بهدف تغيير سلوك المتلقي، ولا ترتبط إلا بشروط قليلة. كما تتطلب هذه العملية صرف ما رُصد على مشاريع تنموية ذات صلة بالأسباب المفضية إلى تلك النزاعات، ومنها شق الطرقات لفك العزلة على المناطق النائية وإقامة مشاريع تدعم القطاعات الأساسية التي يعتمد عليها السكان المحليين، كقطاع الزراعة وما يتصل به من عمليات التنقيب على المياه وإقامة الحواجز المائية وغيرها، ودعم الأداء المحلي للدولة المستهدفة بالتدخل حتى تتجاوز العجز وتستجيب للمطالب الملحة والتي تعد من صميم اختصاصاتها.

---

[144] محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،(الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام)،(الجزائر:دار هومة،ج3،ط1، 2004)،ص،184.

أما الجانب الثاني، فيتمثل في إرساء دعائم الحكم الراشد والقضاء التدريجي على تقاليد الحكم السائدة التي أفضت إلى تدهور في الأوضاع الداخلية في غيابٍ للدولة القادرة على رعاية النظام العام. وفي هذا الصدد يرى آرثر لويس "أن ما تحتاجه المجتمعات التعديدية – ذات الانقسامات الحادة هو حكومة ائتلافية وليس استقطابا بين الحكومة والمعارضة، وذلك في ظل ديمقراطية توافقية"[145]؛ وذلك باعتماد التمثيل النسبي، حيث لا يقتصر هذا التمثيل على المؤسسة التشريعية فحسب بل ينبغي أن يتعدى التوزيع النسبي الوظائف السياسية ليشمل الوظائف الإدارية، وتخصيص الأموال العامة، وشغل المناصب في المؤسسات الاقتصادية؛ وذلك بهدف إزالة التمييز والشعور بالإقصاء وصهر الولاءات الجهوية والعرقية ضمن الولاء الوطني.

وأخيرا، تعتبر المناطق المجاورة للدولة العاجزة من أقرب الجهات المغذية للنزاعات الداخلية والمساهمة في عجز تلك الدولة، وكثيرا ما تؤدي تلك الدول دور "المخرب" لأية عملية بناء من شأنها أن تحد من امتيازات كانت تستفيد منها في ظل بيئة غير مستقرة؛ ولكي تحفظ جهود التدخل الدولي ينبغي اللجوء إلى الرافعة التي تحويل دور دول الجوار من السلبية في التعاطي مع الأحداث إلى لعب الدور البناء في دعم الجهود التي تبذل لإحلال السلام وبناء قدرات الدولة المستهدفة بالتدخل للتجاوز العجز الذي تعانيه.

[145] آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،(ترجمة:حسني زينه)،(بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية،ط1، 2006)،ص،222.

خاتمة

خاتمة

يندرج تناول موضوع التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة في إطار محاولة تفكيك أحد ألغاز "السلطة" في المستوى النظمي بالنسبة لحقل العلاقات الدولية، واختبار مدى قدرة الفاعل الدولي على إنجاز المهام الموكلة و/أو التي تصدى للقيام بها. وفي ظل التجاذب السياسي والأكاديمي حسب ما تم التطرق له في ثنايا هذه الدراسة حول الدوافع والنتائج المتوخاة من التدخل، فقد أظهرت الدراسة أنه حيث يكون الوضع الإيكولوجي هشا، في ظل بيئة رعوية و/أو زراعية، فإن السلام الاجتماعي يكون بدوره هشا ومعرضا للزعزعة، ولا يمكن تحاشي النزاع المسلح على المديين المتوسط والطويل، وهو ما يبدو جليا في حالة النزاع القائم في إقليم دارفور، إلا عبر آليات تتيح التوزيع العادل للثروات الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها من التدهور بشكل جماعي متكامل، في ظل دولة تملك المقومات الذاتية للضبط والتحكم.

ثم إن تجاوز النقاش النظري للأطر التقليدية الضابطة لعملية التدخل الدولي قصد حل النزاعات داخل الدول العاجزة، بحجة التغيرات الطارئة على النظام الدولي، لم يحسم في إيجاد البديل الممكن وهو ما يوحي بوجود نوع من الفراغ القانوني الدولي، كون أن هذا الأخير وُجد لينظم العلاقات بين الدول كوحدات سياسية يتم التفاعل بينها في إطار هذا القانون، كما أن المؤسسات المنظمة لتنفيذه لم تتكيف –كفاية- حتى تستجيب للتعارض الذي يواجه هذه المؤسسات (الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي) لكي توفق بين السيادة من جهة، والتحديات الإنسانية داخل تلك الدول المستهدفة بعملية التدخل الدولي من جهة ثانية. وبالتالي، فإن التدخل الدولي الجاري في الدول العاجزة، إنما يتم في إطار مشروع لم يتبلور بعد من أجل تنظيم العلاقات بين الدول، فالقواعد والضوابط التي يتم تفعيل التدخل في سياقها لم يحصل حولها إجماع أو توافق دولي، ولأدل على هذا التخبط رفض تسليم الرئيس السوداني لمحكمة الجنايات الدولية، وذلك في سياق عدم متابعة المحكمة لمجرمي حرب آخرين ثبت تورطهم في انتهاكات موثقة لحقوق الإنسان في أحداق غزة، وفوق كل ذلك التضارب بين اجتهاد المحكمة وبين حصانة رؤساء الدول التي تكفلها معاهدات دولية.

وفيما يتعلق بتقييم آثار التدخل الدولي داخل دولة ما، يمكن القول بأن مسؤولية الحماية هي من صميم مهام الجهة المتدخلة، مما يترتب عنه نوع من الجزاءات على الإخفاق في استكمال المهام التي تم التدخل من أجل تحقيقها، وهو ما يثير أيضا مسألة تحديد الجهة القادرة على المحاسبة من ناحية، والإجراءات الممكن اتخاذها ضدها من ناحية ثانية، والمؤسسات التي بإمكانها تنفيذ ما تقرر من الإجراءات من ناحية ثالثة.

كما تفيد الوقائع الميدانية لعمليات التدخل الدولي في إقليم دارفور؛ بأن البعد العقلاني أكثر حضورا كدافع للسلوك الدولي للتدخل، ما جعله يفتقد للتوافق الدولي في معظمه، وبالرغم من ذلك فإنه لا مناص من التحرك من منطلق حساب المكاسب والتكاليف بالمنظور العقلاني حتى يتم تحفيز الجهات المطالبة بمهمة التدخل، كما أن الدافع الاجتماعي والأخلاقي -حسب الدراسات النظرية- يجد له موقعا في إعطاء الزخم الإنساني للعملية، وبالتالي تجد نوعا من التأييد ولو على

مستوى المجتمعات المدنية ما دون الدولة وما فوق الدولة. وحتى تحقق عملية التدخل الدولي أهدافها وتنهي مهامها، يقتضي التركيز على نظام الحوافز أكثر من اللجوء إلى الجزاءات (العقوبات)؛ كون أن التدخل يهدف إلى بناء السلام وإرساء دولة بمقومات تضمن لها الاستمرار في فرض النظام العام مع تحقيق الرفاه الاجتماعي. وهو ما يطرح معضلة "الراكبين بالمجان" في ظل غياب تصميم مؤسسي صارم في تحديد الواجبات والحقوق ذات الصلة بالجهات المتدخلة؛ الأمر الذي ينتج تنافسا على الصفقات بين الأطراف المتدخلة باعتبارهم متعهدي صفقات أكثر منه ما نحين ليس لديهم مصالح على المحك.

ولا شك أن فرض السلام من خلال عملية التدخل الدولي (التدخل القسري) ليس هدفا نهائيا بقدر ما هو إجراء ضروري مؤقت قد تمليه ظروف واقع الدولة العاجزة من جهة، وطبيعة النزاع من حيث موضوعه أو أطرافه من جهة أخرى، ذلك أن إيقاف العنف والوقاية من عدم بروزه من جديد يعد من المهمات الأساسية في محور التدخل العسكري. بخلاف هذا، غالبا ما تؤول أشكال أخرى من التدخل إلى الفشل، وعليه فإن الطرف المتدخل معنيّ بتقدير الوضع جيدا مع التأكد من استيفاء الشروط اللازمة لاستكمال عملية بناء السلام دون الانخراط في النزاع كطرف، وهذا يتطلب التجند لإنجاح مهمة أخرى أكثر صعوبة؛ وهي الانتقال بالعملية من التسوية إلى مرحلة البناء، وذلك بتفعيل المقدرات الذاتية للدولة المستهدفة بالتدخل، إذ أن رهان النجاح في إرساء سلام متساند يتوقف بدرجة عالية على مدى الالتفاف الداخلي في ظل وجود رافعة خارجية على الأقل في المرحلة الأولى من العملية.

قائمة المراجع

قائمة الـمراجع

أولا: باللغة العربية

ـ الكتب:

1. البحيري، زكي. **دارفور: أصول الأزمة وتداعيات الحكمة الجنائية الدولية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2008).
2. السيد، محمود وهيب وآخرون. **السودان على مفترق الطرق: بعد الحرب.. قبل السلام** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
3. المهدي، الصادق. **نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007).
4. بادي، برتران. **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي** (ترجمة: شوقي الدويهي) (بيروت: دار الفارابي، ط 1، 2006).
5. براون، كريس. **فهم العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004).
6. بيليس، جون وسميث، ستيف. **عولمة السياسة العالمية** (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (الامارت العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،ط 1 ، 2004).
7. راشدي، أحمد محمد حسن. **الاتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام** (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة،1999).
8. رأفت، إجلال و رسلان، هانئ. **ملامح النزاع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 2004).
9. شهاب، مفيد (محرر). **دراسات في القانون الدولي الإنساني** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط1، 2000).
10. شطناوي، فيصل. **حقوق الإنسان والقانون الدولي** (عمان: الطبعة الثانية 2001 دار الحامد للنشر).
11. عارف، نصر محمد. **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج** (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002).
12. عبد الغفار، محمد أحمد. **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** (الجزائر: دار هومة،ج1،2004).
13. عبد الغفار، محمد أحمد. **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** (الجزائر: دار هومة،ج3،2004).

14. علي، ساعد محمد. **أبعاد الكارثة الإنسانية بدارفور، ورشة عمل حول: الكارثة الإنسانية في دارفور والإعلام الغربي**، المقامة ببيروت يومي 25 و26 مارس 2006.

15. غرفيتس، مارتن و أوكالافان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات، 2008).

16. قادري، حسين. **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**. الجزائر: منشورات خير جليس، ط1 ،2007.

17. ليبهارت، آرنت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد** ،(ترجمة:حسني زينه)،(بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية،ط1، 2006).

18. محمود، أحمد إبراهيم. **الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2001).

19. مكي، حسن وفليفل، السيد. **أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسيناريهات الحل والتدخل** (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005).

20. ناي، جوزيف و دوناهيو، جون. **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** (ترجمة: محمد شريف الطرح) (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكات،2002).

21. وندت، الكسندر. **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية** (ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي)،(السعودية:جامعة الملك سعود،2006).

- المعاجم:

1. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية:الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث،(مصر: مكتبة الشروق الدولية، ط4،2004).

- المقالات:

2. أحمد، سامي السيد. **الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور**، آفاق إفريقية، عدد 24 (2007).

3. الجزولي، مجدي. **وما الحياة؟ صراع البقاء في دارفور وأخواتها**، جريدة الميدان، الثلاثاء 24 يونيو 2007 العدد:2034.

4. عوض، معتصم. **النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور**، السياسة الدولية، العدد 171، يناير 2008.

5. مخادمة، محمد علي. **الحرب الوقائية**، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون:الاردن، عمادة البحث العلمي للجامعة الاردنية ، المجلد 35، العدد 2، 2008.

6. يوسف بجك، باسيل. "**مذكرة القبض على الرئيس السوداني: دراسة قانونية**." المستقبل العربي، العدد 355، سبتمبر2008.

- المطلوعات غير المنشورة:

1. عز الدين، حمايدي. **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، دورة 2005.

2. زقاغ، عادل. **إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دورة 2004.

- روابط الإنترنت:

1. أبو عشر، أمير حميدة. **الحرب في دارفور: شماعة الهوية ودور الموارد**، تم تصفح الموقع بتاريخ: 12-03-2009.

<http://www.alhadag.com/opinions1.php?id=124>

2. الشاعر، يحي. **دارفور .. مشكلة داخلية .. وهدف نفطي**، تم تصفح الموقع بتاريخ: 12-03-2009.

<http://www.arab-unity.net/forums/showthread.php?p=14648>

3. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **القانون الدولي الإنساني (إجابات عن أسئلتك)**، أكتوبر 2002، تم تصفح الموقع بتاريخ: 15-03-2009.

<www.icrc.org>

4. بشير، مجاهد. **حالة وطن ..التقرير الاستراتيجي السوداني**، تم تصفح الموقع بتاريط: 12-03-2009

<http://www.rayaam.info/News_view.aspx?pid=513&id=38263>

5. **بلال**، ضياء الدين. **من هم قادة حركات التمرد في دارفور؟ وماذا يريدون؟!**. تم تصفح الموقع بتاريط: 17-03-2009.

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/05/article03a.shtml>

6. **توفيق**، راوية. **دارفور .. طبيعة الأزمة وأطراف النزاع**، تم تصفح الموقع بتاريط: 15-03-2009.

<http://www.alsaha.com/sahat/4/topics/81313>

7. ساتي، حسن. **أزمة دارفور: تقاطع الجغرافيا والتاريط والمصالح السياسية: قراءة تحليلية**، تم تصفح الموقع بتاريط: 20-03-2009.

<www.news.gov.kw/files/documents/Monthly.../1-4-2005.doc>

8. فهمي، وليد حسن. **الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلي مسئولية الحماية**، تم تصفح الموقع بتاريط: 10-04-2009.

<http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=mkal1.htm&DID=9356>

9. محمد، سامي السيد أحمد. **القرن الإفريقي.. صراع دولي على النفط والجغرافيا**، تم تصفح الموقع بتاريخ: 16ـ04ـ2009.
<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1209357835931&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout>

10. عثمان، مصطفى إسماعيل، **القبيلة وآلية تحقيق السلام الاجتماعي**، تم تصفح الموقع بتاريخ: 12ـ03ـ2009.
<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=108912&TypeID=9&TabIndex=2>

11. **من أجل إنقاذ دارفور**، تم تصفح الموقع بتاريخ: 16ـ04ـ2009.

12-Africa Report N°105 ;17 March 2006 < Coyne, Christopher J.. **Reconstructing Weak and Failed States: Foreign Intervention and the Nirvana Fallacy**. Social Change Project, Mercatus Center, Arlington, VA 2220, retrived on 13-03-2009.

< www.ccoyne.com>.

13-ICISS, **The Responsibility to Protect**, Ottawa: International Development Research Centre, December 2001, retrived on 23-04-2009.<www.iciss.gc.ca>

14.Schutte, Robert. **La sécurité humaine et l'Etat Fragile**. (traduction : Antonia C.Durnsteiner).Human security-journale-.issu. Feb 2007 pp 92-112. retrived on 23-04-2009. <http://www.peacecenter.sciences-po.fr/journal/issue3pdf/issue3_FF_Robert-Schutte.pdf>

15.The Tswalu Protocol. **Principles and guidelines for Peace-Building Misssions**, january 2008. <www.thebrenthurstfoundation.org>

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. Barnes, David M., **The Preblem Of Intervention**, A thesis submitted to the Graduate School of the Univerity of Massachuusetts Amherst in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Philosophy, May 1999.
2. Bryce, Stephen Knowles. **A Statistical Analysis of the Failed States Index: The Importance of Global Governance, Development, and Measuring State Failure**,
3. Carment , David: « **Assessing State Failure : Implications for Theory and ploicy,** » Third World Quarterly, Vol. 24 (2003), N° 3, pp 407-427.

4. Cerny, P., **Neomedievalism, civil war and the new security dilemma: globalization as a durable disorder**, Civil Wars, vol. 1, no. 1, 1998, pp. 36–64.
5. Chomsky, Noam. **Failed States: The Abuse Of Power and The Assaultt On Democracy** (New Yourk :Metropolitan Books,2002).
6. Darby, John and Ginty , Roger Mac. **Peace Processes, Present and Future**, in John Darby and Roger Mac Ginty (eds.,): Contemporary Peacemaking : Conflict, Violence and Peace Processes, (London : Palgrave Macmillan Ltd., 2003)
7. Duke, Simon. **The state and Human Rights : Sovereignty veresus Humanitarian Intervention,** International Relation(Vol. 7,n°2,1994).
8. Farer, Tom J., Archibugi, Daniele, Brown, Chris, Crawford, Neta C., Weiss, Thomas G. and Wheeler, Nicholas J**. Roundtable: Humanitarian Intervention After 9/11** , International Relations , Vol 19(2) 2005: 211–250.
9. Hagmann, Jonas. **Coercion As Tool For Third Party Conflict Resolution**, the Fletcher school, April 2004.
10. Hehir, Aidan and Robinson, Neil (eds.), **State-building: Theory and practice**, New York: Routledge, 2007)
11. Hippler, Jochen (ed.). **Nation-building: A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation**? (London, Pluto Press, 2005).
12. Jenkins, Kate and Plowden, William: **Governance and Nationbuilding: The Failure of International Intervention**, Great Britain: MPG Books Ltd, 2006.
13. Hippler, Jochen (ed.), (Translated by Barry Stone), **Nation-building : A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation?** (England : Antony Rowe Ltd, Chippenham and Eastbourne, 2005)
14. Moore , Caitlin: **Third Party Intervention in Humanitarian Conflict: Why the U.S. Intervened in the Bosnian War ?** , A thesis presented in order to obtain the degree of Master of the Art, Law and International relations, Department of International Relations, University of , May 2007.
15. Regane, Patrick M.. **Data on Third Party intervention in Intrastate Conflicts ; Workshop on Economics of Political Violence**, University of california, 2001.
16. Rittberger, Volker. **Approaches to the Study of Foreign Policy Derived form International Relations Theory**", Working Paper Nr. 46, Tubinger Arbeitspapiere Internationalen Politik und Friedenforschung, 2004.

17. Sarka, Matejkova. **Establishing the Norm of Humanitarian in International Relation**.
18. Straus, Scott. "Darfur: A Short History of a Long War *and* Darfur: The Ambiguous Genocide", **Perspectives on Politics** 4 (03) 2006, pp 627-629.
19. Schwarz, Rolf. **Post-Conflict Peacebuilding: The Challenges of Security, Welfare and Representation**, *Security Dialogue* Vol. 36(4): 2005.
20. Tayfur, Fatih. **Systemic-Structural approaches, World-System analysis and The Study of Policy**, in METU Studies in Development, 27 (3-4) 2000.
21. Zartman, I.W. (ed.), **Collapsed States. The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority**, Boulder, CO: Lynne Reiner, 1995.

ملحق

الملحق رقم: 01

نوع الدولة	العلامات الدالة عليها
الدولة القوية	• تتحكم في أقاليمها بشكل فعال، وقادرة على تحويل جملة كاملة من "السلع" السياسية عالية النوعية لصالح مواطنيها. • تقوم بأداء جيد توافقا مع المؤشرات الأساسية، مثل حصة الفرد من الناتج الإجمالي، وسلم التنمية البشرية.
الدولة الضعيفة	• ضعيفة بشكل متأصل نتيجة لعوائق جغرافية، أو اقتصادية أساسية. • أو بشكل طارئ نتيجة لعداءات داخلية أفرزها الجشع أو قيادات دكتاتورية، تنطوي على ضغوط(توترات) دينية ، أو إثنية، أو لغوية، أو ذات أبعاد أخرى. • يحتمل أن تتحول في مرحلة معينة في المستقبل القريب إلى نزاع داخلي. • قدرتها على توفير سلع سياسية أساسية ضئيلة أو في طريقها إلى التضاؤل. بنيتها التحتية المادية تعاني من التلف، تظهر علامات الإهمال على المدارس والمستشفيات. • مستويات الفساد عالية وتتسم بالتصاعد.
الدولة العاجزة	• حكومة غير عازمة(تفتقر إلى الإرادة الكافية) أو غير قادرة على أداء الوظائف الأساسية لدولة وطنية في العالم المعاصر. • توفر فقط كمية محدودة من السلع الأساسية السياسية. • غياب الحوار الوطني الديمقراطي. السلطة القضائية إن وجدت فهي غير مستقلة وتابعة للسلطة التنفيذية. • غير مؤمنة ولا تستطيع بسط قوتها أبعد من العاصمة، ولا تستطيع مراقبة أقاليمها الطرفية.
الدولة المنهارة	• نسخة نادرة ومتطرفة للدولة العاجزة. • هناك فراغ في السطة. • تمثل تعبيرا جغرافيا عن الأمة أكثر مما تعبر عن حكومة/ نظام حكم معترف به. • الأمن هو قاعدة الأقوى. • يجدر ملاحظة أن الدولة المنهارة تستطيع أن تعود لتصبح دولة ضعيفة، فقط إذا تم استعادة الأمن من أجل إعادة بناء المؤسسات وتقوية/ تعزيز شرعية الدولة.

مؤشرات عجز الدولة المعتمدة من قبل CAST

القطاع	المؤشر	العلامات الدالة على العجز
الاجتماعي	الضغوط الديمغرافية	• الضغوط الناجمة عن الكثافة السكانية المرتفعة وعلاقتها بمستوى توفير الغذاء والموارد الأخرى الضرورية للبقاء. •الضغوط الناجمة عن أنماط استيطان (استقرار) الجماعات والتي تؤثر على حرية المشاركة في الأشكال العامة للنشاط البشري والفريزيائي، بما في ذلك الإنتاجية الاقتصادية، السفر، التفاعل الاجتماعي والعبادات الدينية. • الضغوط الناجمة عن أنماط الاستيطان (الاستقرار) والتموضع الفيزيائي، بما في ذلك الخلافات الحدودية، ملكية الأرض، الوصول إلى مسارات النقل، مراقبة المواقع الدينية والتاريخية.
	حركة اللاجئين أو حركة الأشخاص المهجرين داخليا التي تنشأ عنها أزمات إنسانية معقدة	• الضغوط الناجمة عن أنماط الاستيطان (الاستقرار) والتموضع الفيزيائي، بما في ذلك الخلافات الحدودية، ملكية الأرض، الوصول إلى مسارات النقل، مراقبة المواقع الدينية والتاريخية.
	الإرث الجماعي من الرغبة الجامحة في الانتقام والإحساس المفرط بالاضطهاد	• تاريخ الجماعات الطائفية المفعمة بالضغينة نتيجة لممارسات جائرة، سواء حديثة أو قديمة قد تعود إلى قرون. • إلقاء اللوم، جماهيريا، على الجماعات التي يعتقد أنها تحوز على الثروة، المكانة أو السلطة. • أنماط الأعمال والممارسات الشنيعة التي تمكنت من الإفلات من العقوبة. • الجماعات الخاصة التي تم تحديدها من طرف سلطات الدولة، أو من طرف جماعات مسيطرة، بسبب الاضطهاد والقمع. • الإقصاء السياسي الممأسس.

القطاع	المؤشر	العلامات الدالة على العجز
الاقتصادي	التنمية الاقتصادية اللامتكافئة فيما بين مختلف الجماعات	• عدم المساواة بين الجماعات في التربية، الوظائف والمكانة الاقتصادية. • انتشار مظاهر التفقير/الإفقار مقاسا بمستويات الفقر، معدلات وفيات الأطفال، مستويات التربية. • ظهور القومية الطائفية القائمة على أساس حالات اللامساواة بين الجماعات (الحقيقية والمزعومة).
	التراجع الاقتصادي القاسي أو/و الحاد	• وجود نمط تراجع / انهيار اقتصادي متزايد للمجتمع ككل مقاسا بالناتج القومي الإجمالي، الدين، معدلات وفيات الأطفال، مستويات الفقر... • نمو الاقتصاديات الموازية، بما في ذلك تجارة المخدرات، التهريب وهروب رؤوس الأموال تزايد معدلات الفساد والمعاملات غير الشفافة. • ظهور صعوبات اجتماعية حادة بسبب برامج التقشف الاقتصادي. • هبوط مفاجئ في أسعار البضائع، وعائدات التجارة، والإستثمار الأجنبي، والمدفوعات الخاصة بالديون. • عجز الدول عن تسديد أجور الموظفين الحكوميين وعناصر القوات المسلحة أو عن أداء التزاماتها المالية اتجاه مواطنيها، كتسديد المعاشات. • إنهيار أو تراجع قيمة العملة الوطنية.

القطاع	المؤشر	العلامات الدالة على العجز
	تجريم أو نزع الشرعية عن الدولة	• ظهور الانتهازية، أو الفساد الشامل والمستديم من قبل النخب الحاكمة. • فقدان الثقة الجماهيرية في مؤسسات وعمليات الدولة (مقاطعة أو رفض الانتخابات، المظاهرات الشعبية العارمة، العصيان المدني، وعدم قدرة الدولة على تحصيل الضرائب، مقاومة الخدمة العسكرية، ظهور مظاهر العصيان المسلح... • مقاومة النخب الحاكمة للشفافية، والمساءلة، والتمثيل السياسي.

السياسي		• ظهور العصابات الإجرامية المرتبطة بالنخب الحاكمة.
	تنامي الإنحطاط / التراجع في الخدمات العامة	• إختفاء وظائف الدولة الأساسية التي توفر الخدمات للشعب، بما في ذلك العجز عن حماية مواطنيها من الإرهاب والعنف وعن توفير الخدمات الأساسية، كالصحة، التربية والنقل العمومي. • اقتصار استغلال أجهزة الدولة على الوكالات التي تخدم النخب الحاكمة كقوى الأمن، والطاقم الرئاسي، والبنك المركزي، والخدمة الدبلوماسية...
	تعليق تطبيق القانون أو تطبيقه بشكل اعتباطي/استبدادي، والانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان.	• اندلاع العنف ذي الأبعاد السياسية ضد المدنين الأبرياء. • ظهور القانون الأوتوقراطي، الديكتاتوري أو العسكري أين يتم تعليق العمليات والمؤسسات الديمقراطية والدستورية أو التحكم فيها. • الانتشار الواسع للتعسف في استعمال الحقوق الاجتماعية، السياسية والقانونية، بما في ذلك حقوق الأفراد، الجماعات، أو المؤسسات الثقافية (إزعاج الصحافة، تسييس القضاء، الاستعمال الداخلي للعسكر لأغراض سياسية، القمع العمومي للمناوئين السياسيين، الاضطهاد الديني أو الثقافي). • صعود مجموعة من المساجين، أو المنشقين السياسيين الذين يتم استنكارهم في سياق يتوافق مع الممارسات والمعايير الدولية.
	ظهور نخب منقسمة على نفسها	• إستعمال النخب الحاكمة لخطاب سياسي قومي nationalistic، خاصة فيما يتعلق بخطاب التحررية الوحدوية irredentism (مثل "صربيا العظمى")، أو التضامن الجمعي (مثل "التطهير العرقي" و"الدفاع عن العقيدة"). • إنقسام / تفتت النخب الحاكمة، ومؤسسات الدولة على مجموعة من الجماعات.
	عمل الأجهزة الأمنية كـ "دولة داخل الدولة"	• اندلاع العنف ذي ظهور نمط من الحرس النخبوي الذي يعمل بشكل يضمن له الحصانة السياسية ضد المدنين الأبرياء. • ظهور ميليشيات، وعصابات مسلحة أو جيوش خاصة تدخل في صراع مسلح، أو حملات عنف طويلة الأمد ضد القوى الأمنية للدولة. • ظهور مليشيا خاصة تمويلها، وتدعمها الدولة تقوم بإرهاب المعارضين السياسيين، والأعداء المشتبه بهم أو المدنيين الذين يظهر عليهم التعاطف مع المعارضة

		السياسية. • ظهور "جيش داخل الجيش" يخدم مصالح النخبة السياسية، أو العسكرية المهيمنة.
السياسي	تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين	• وجود تدخل عسكري أو شبه عسكري في الشؤون الداخلية للدولة، التي هي في حالة الخطر من قبل جيوش، أو دول، أو جماعات هوياتية، أو وحدات أخرى من الخارج قادرة على التأثير على التوازن الداخلي للقوة أو حل النزاع. • تدخل المانحين وخاصة إذا كانت هناك نزعة نحو الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية ومهمات حفظ السلام.

الترتيب السنوي للدول من حيث العجز (2009)

Rank	Country	I-1	I-2	I-3	I-4	I-5	I-6	I-7	I-8	I-9	I-10	I-11	I-12	Total
1	Somalia	9.8	9.9	9.7	8.5	7.7	9.5	10.0	9.9	9.9	10.0	10.0	9.8	114.7
2	Zimbabwe	9.8	9.1	9.1	10.0	9.7	10.0	9.8	9.8	9.9	9.7	9.5	7.6	114.0
3	Sudan	9.0	9.8	9.9	9.0	9.6	7.0	9.8	9.5	9.8	9.7	9.5	9.8	112.4
4	Chad	9.3	9.4	9.8	7.8	9.3	8.3	9.8	9.6	9.5	9.9	9.8	9.7	112.2
5	Dem. Rep. of the Congo	9.7	9.6	8.9	8.1	9.3	8.3	8.6	9.2	9.0	9.7	8.7	9.6	108.7
6	Iraq	8.7	8.9	9.7	9.1	8.6	7.6	9.0	8.4	9.3	9.7	9.6	10.0	108.6
7	Afghanistan	9.3	8.9	9.6	7.2	8.4	8.3	9.8	8.9	8.8	9.9	9.1	10.0	108.2
8	Central African Republic	8.9	9.0	8.6	5.7	9.1	8.4	9.3	9.3	8.9	9.6	9.5	9.1	105.4
9	Guinea	8.5	7.1	8.2	8.6	8.9	8.7	9.8	9.2	9.0	9.4	9.2	8.0	104.6
10	Pakistan	8.3	8.6	9.6	8.3	8.8	6.4	9.1	7.5	8.9	9.5	9.6	9.5	104.1
11	Ivory Coast	8.6	7.8	9.0	8.4	8.1	8.3	9.1	8.0	8.5	8.5	8.5	9.7	102.5
12	Haiti	9.3	5.8	7.3	8.6	8.2	8.9	9.2	9.5	8.5	8.4	8.3	9.8	101.8
13	Burma	9.0	8.8	8.9	6.0	9.5	8.2	9.5	9.0	9.0	8.4	8.7	6.5	101.5
14	Kenya	9.0	9.0	8.6	8.3	8.8	7.5	9.0	8.0	8.2	8.0	8.8	8.2	101.4
15	Nigeria	8.5	5.3	9.7	8.3	9.5	6.6	9.2	9.0	8.6	9.4	9.6	6.1	99.8
16	Ethiopia	9.4	8.0	8.2	7.7	8.8	8.3	7.9	8.2	8.5	7.5	8.8	7.6	98.9
17	North Korea	8.5	6.0	7.2	5.0	8.8	9.6	9.8	9.6	9.5	8.3	7.8	8.2	98.3
18	Yemen	8.8	7.9	7.7	7.4	8.9	8.2	8.3	8.5	7.7	8.4	9.0	7.3	98.1
19	Bangladesh	8.9	6.9	9.4	8.4	9.0	8.0	8.5	8.0	7.6	8.0	8.9	6.5	98.1
20	East Timor	8.4	9.0	7.3	5.7	6.8	8.4	9.4	8.4	7.0	9.0	8.8	9.0	97.2
21	Uganda	8.7	9.3	8.0	6.5	8.7	7.6	8.0	8.0	7.7	8.2	8.2	8.0	96.9
22	Sri Lanka	7.5	9.3	9.8	6.9	8.5	6.1	9.0	6.6	8.5	9.2	9.2	6.1	96.7
23	Niger	9.5	6.4	8.5	6.3	7.6	9.2	8.7	9.5	8.2	7.4	7.1	8.1	96.5
24	Burundi	9.2	8.1	7.5	6.5	8.4	8.0	7.5	9.0	7.6	7.3	7.7	8.9	95.7
25	Nepal	8.3	6.8	8.7	6.0	9.3	8.5	8.0	7.4	8.7	8.1	8.4	7.2	95.4

26	**Cameroon**	8.0	7.5	7.2	8.0	8.9	6.9	9.2	8.0	8.0	7.8	8.7	7.1	95.3
27	**Guinea-Bissau**	8.6	6.5	5.8	7.0	8.5	8.5	8.6	8.7	8.0	8.5	8.0	8.1	94.8
28	**Malawi**	9.3	6.3	5.9	8.3	8.5	9.1	8.3	8.8	7.5	5.6	7.8	8.4	93.8
29	**Lebanon**	7.0	9.0	9.2	7.2	7.4	6.3	7.8	6.2	6.9	9.1	9.1	8.3	93.5
30	**Republic of Congo**	8.9	7.8	6.5	6.1	8.0	8.0	8.6	8.8	7.9	7.8	7.1	7.6	93.1
31	**Uzbekistan**	7.9	5.3	7.4	7.0	8.7	7.2	9.0	6.6	9.2	9.0	9.0	6.5	92.8
32	**Sierra Leone**	8.9	6.9	6.6	8.5	8.4	8.6	7.4	8.7	7.0	6.1	7.7	7.3	92.1
33	**Georgia**	6.4	8.3	8.5	6.0	7.5	6.0	9.0	6.3	7.5	7.9	8.9	9.5	91.8
34	**Liberia**	8.6	8.0	6.1	6.8	8.5	8.2	7.0	8.5	6.7	6.9	7.9	8.6	91.8
35	**Burkina Faso**	9.0	6.0	6.1	6.5	9.0	8.2	7.9	9.0	6.5	7.5	7.6	8.0	91.3
36	**Eritrea**	8.6	7.0	5.8	6.5	6.0	8.6	8.6	8.6	7.9	7.4	7.7	7.6	90.3
37	**Tajikistan**	8.2	6.4	6.9	6.5	7.3	7.5	8.9	7.6	8.6	7.5	8.4	6.5	90.3
38	**Iran**	6.5	8.5	7.6	6.8	7.4	5.5	8.3	6.0	8.9	8.6	9.1	6.8	90.0
39	**Syria**	6.1	9.2	8.2	6.8	8.0	6.8	8.8	5.7	8.6	7.8	7.8	6.0	89.8
40	**Solomon Islands**	8.0	5.0	7.5	5.0	8.0	8.3	8.3	8.4	7.0	7.2	8.0	8.9	89.6
41	**Colombia**	6.9	9.2	7.2	8.5	8.5	4.3	7.9	6.0	7.2	7.5	8.0	8.0	89.2
42	**Kirgizstan**	8.0	5.3	7.2	7.5	8.3	7.6	8.3	6.5	7.6	7.7	7.3	7.8	89.1
43	**Egypt**	7.6	6.9	8.0	6.2	7.6	7.0	8.6	6.4	8.4	6.2	8.1	8.0	89.0
44	**Laos**	8.2	5.9	7.0	6.6	6.0	7.5	8.2	8.0	8.5	7.6	8.3	7.2	89.0
45	**Rwanda**	9.3	6.9	8.7	7.2	7.3	7.5	7.9	7.3	7.3	4.6	8.0	7.0	89.0
46	**Mauritania**	8.7	6.2	8.2	5.0	7.0	7.8	7.0	8.5	7.1	7.9	8.0	7.3	88.7
47	**Equatorial Guinea**	8.3	2.0	6.8	7.4	9.0	4.4	9.4	8.6	9.2	8.6	8.6	6.0	88.3
48	**Bhutan**	6.5	7.5	7.9	6.8	8.7	7.5	7.4	7.2	8.4	5.5	7.7	6.2	87.3
49	**Cambodia**	7.9	5.2	7.0	8.0	7.2	7.5	8.5	7.9	7.4	6.5	7.5	6.7	87.3
50	**Togo**	7.9	6.0	5.8	6.9	7.5	8.2	7.5	8.3	7.6	7.4	7.3	6.8	87.2
51	**Bolivia**	7.8	4.9	7.5	6.9	8.7	7.0	7.6	7.7	6.8	6.4	8.2	6.8	86.3
52	**Comoros**	7.4	3.7	5.5	6.0	6.3	7.8	8.7	8.7	7.0	7.5	7.9	9.8	86.3
53	**Philippines**	7.2	6.3	7.5	7.2	7.6	6.0	8.5	6.1	7.0	7.7	7.9	6.8	85.8
54	**Moldova**	6.6	4.2	7.1	8.0	7.0	6.8	8.1	6.7	7.0	8.0	8.0	7.6	85.1
55	**Angola**	8.6	7.0	6.1	5.5	9.4	4.5	8.0	8.0	7.2	6.2	7.3	7.2	85.0
56	**Azerbaijan**	6.4	8.2	7.9	5.7	7.4	6.1	8.2	5.5	7.0	7.3	7.9	7.0	84.6
57	**China**	9.0	6.8	7.9	6.1	9.2	4.5	8.5	7.2	8.9	6.0	7.2	3.3	84.6
58	**Israel/West Bank**	7.2	8.0	9.3	4.0	7.5	4.1	7.5	7.0	8.0	6.0	8.0	8.0	84.6
59	**Turkmenistan**	7.0	4.8	6.5	5.6	7.6	6.9	8.5	7.2	8.9	7.6	7.7	6.0	84.3
60	**Zambia**	9.0	7.1	5.3	7.0	7.1	8.5	7.8	8.4	5.6	5.2	5.7	7.5	84.2
61	**Papua New Guinea**	7.5	4.0	7.3	7.6	8.9	6.8	7.7	8.1	6.5	6.7	7.1	5.9	84.1
62	**Indonesia**	7.3	6.7	6.3	7.2	8.1	6.9	6.7	6.7	6.7	7.3	7.3	6.9	84.1
63	**Bosnia**	5.5	7.2	8.2	5.8	7.3	5.5	8.2	5.6	5.4	7.4	8.7	8.5	83.3
64	**Nicaragua**	7.4	5.2	6.3	6.9	8.1	7.7	7.1	7.8	5.8	6.5	7.2	6.6	82.6
65	**Swaziland**	9.2	4.0	4.0	6.0	6.0	8.0	8.8	7.8	7.5	6.8	6.9	7.4	82.4
66	**Belarus**	7.2	4.1	6.9	5.0	7.2	6.6	8.9	6.6	8.0	6.6	8.1	7.1	82.3

67	**Lesotho**	9.4	4.7	5.2	6.5	5.6	8.4	7.4	8.7	6.5	5.5	6.9	7.0	81.8
68	**Madagascar**	8.9	5.0	5.6	5.0	7.6	7.4	6.6	8.8	5.9	5.9	7.1	7.8	81.6
69	**Ecuador**	6.5	6.3	6.3	7.3	8.0	6.4	7.0	6.8	6.0	6.8	7.8	6.0	81.2
70	**Tanzania**	8.0	7.1	6.6	6.0	6.9	7.5	6.7	8.0	5.8	5.4	6.3	6.8	81.1
71	**Russia**	7.0	5.9	7.5	6.2	8.1	4.6	8.0	5.7	8.3	6.9	8.0	4.6	80.8
72	**Mozambique**	8.7	3.2	4.8	7.6	7.4	8.0	7.3	8.9	7.2	6.0	5.6	6.0	80.7
73	**Algeria**	6.7	6.7	7.7	6.2	7.3	4.6	7.7	6.7	7.6	7.0	6.7	5.7	80.6
74	**Djibouti**	8.0	6.4	5.7	5.2	6.3	6.6	7.4	7.5	6.2	6.2	6.9	8.2	80.6
75	**Guatemala**	7.0	5.8	6.7	6.7	8.2	6.6	7.1	6.6	7.0	7.1	6.3	5.5	80.6
76	**Cuba**	6.9	5.9	5.5	7.2	6.8	6.3	7.5	5.0	7.4	7.5	7.1	7.5	80.6
77	**Venezuela**	6.8	5.0	7.0	6.9	8.0	5.3	7.2	5.9	7.3	6.9	7.7	5.5	79.5
78	**Serbia**	5.8	7.3	7.9	5.5	7.4	5.9	7.3	5.2	5.8	6.3	7.9	6.9	79.2
79	**Thailand**	6.9	6.5	8.0	4.5	7.7	3.8	8.2	5.4	6.9	7.5	8.0	5.8	79.2
80	**Gambia**	7.2	5.7	4.4	6.4	7.0	7.4	7.8	7.1	6.9	6.0	6.2	6.9	79.0
81	**Maldives**	6.5	6.5	5.2	7.0	5.2	6.7	7.2	7.3	7.5	6.3	7.4	6.0	78.8
82	**Fiji**	6.1	4.3	7.3	6.5	7.7	6.3	8.6	5.0	6.1	6.7	8.2	6.0	78.8
83	**Mali**	8.7	4.6	6.5	7.4	6.9	8.3	5.3	8.4	5.2	6.5	4.0	6.9	78.7
84	**Cape Verde**	7.9	4.0	4.4	8.2	6.2	7.2	7.4	7.6	6.2	5.7	6.1	7.6	78.5
85	**Turkey**	6.8	6.6	7.7	5.0	8.0	5.3	6.5	5.3	6.0	7.0	7.8	6.2	78.2
86	**Jordan**	6.7	7.9	6.8	5.0	7.4	6.5	6.0	5.4	6.9	6.0	6.5	6.8	77.9
87	**India**	8.3	4.9	7.3	6.7	8.9	5.0	5.5	7.0	6.0	7.1	6.0	5.1	77.8
88	**Dominican Republic**	6.7	5.3	6.0	8.5	8.0	5.6	5.8	6.7	6.7	5.8	6.8	5.8	77.7
89	**Saudi Arabia**	6.5	6.0	8.0	3.4	7.0	2.7	8.4	4.3	8.9	8.0	7.8	6.5	77.5
90	**Honduras**	7.8	4.0	5.0	6.3	8.5	7.2	7.0	7.1	6.3	6.0	6.1	5.9	77.2
91	**El Salvador**	7.6	5.7	6.2	6.9	7.8	6.3	7.0	6.6	6.9	6.4	4.5	5.3	77.2
92	**Peru**	6.6	4.5	6.4	7.3	8.2	5.6	6.9	6.3	5.5	7.2	6.9	5.7	77.1
93	**Morocco**	7.0	6.7	6.8	6.2	7.8	6.5	7.4	6.5	6.7	5.1	6.2	4.2	77.1
94	**Vietnam**	6.8	5.3	5.5	6.0	6.5	6.7	7.3	6.3	7.2	6.2	7.1	6.0	76.9
95	**Sao Tome**	8.0	4.0	5.0	7.3	6.1	7.9	7.3	7.5	5.3	5.6	6.3	6.4	76.7
96	**Namibia**	7.7	5.5	5.8	7.7	9.1	6.1	5.0	7.1	6.0	5.8	3.6	6.2	75.6
97	**Benin**	7.5	6.2	4.1	7.0	7.4	6.9	6.6	8.0	5.6	5.2	4.3	6.7	75.5
98	**Mexico**	7.0	4.3	5.9	7.0	8.2	6.1	6.8	6.0	5.5	7.0	5.0	6.6	75.4
99	**Gabon**	7.2	5.7	3.0	6.0	7.8	5.5	7.3	6.8	6.3	5.9	7.2	5.7	74.4
100	**Macedonia**	5.0	4.6	7.5	6.9	7.3	6.3	7.4	4.8	5.3	5.8	6.7	6.8	74.4
101	**Armenia**	5.9	7.2	6.0	6.7	6.5	5.3	7.1	5.4	6.1	5.3	6.9	5.9	74.3
102	**Senegal**	7.4	6.0	6.3	5.6	7.5	6.5	6.0	7.3	6.0	5.9	4.0	5.7	74.2
103	**Suriname**	6.2	3.9	6.2	6.9	7.9	6.3	6.7	5.0	6.0	6.2	5.8	6.1	73.2
104	**Guyana**	6.3	3.5	6.1	7.9	7.9	6.6	6.7	5.5	5.4	6.8	5.1	5.2	73.0
105	**Kazakhstan**	6.0	3.9	5.5	4.0	6.4	6.4	7.7	5.3	6.8	6.5	7.6	6.4	72.5
106	**Paraguay**	6.4	1.3	6.5	6.0	7.9	5.9	7.9	6.0	6.9	5.3	7.5	4.4	72.0
107	**Micronesia**	7.2	3.1	4.5	8.3	7.0	6.6	6.6	6.8	3.0	5.3	5.5	8.0	71.9
108	**Samoa**	6.5	3.0	5.2	8.2	6.8	5.8	6.6	5.0	4.7	6.0	5.5	8.1	71.4

109	**Albania**	6.4	2.6	5.4	7.2	5.9	6.5	7.3	5.8	5.8	5.5	5.9	5.7	70.0
110	**Ukraine**	6.1	3.0	6.9	7.1	6.4	5.5	7.2	4.2	5.5	3.3	7.9	6.6	69.7
111	**Belize**	7.0	5.0	4.9	6.9	7.3	6.0	6.2	5.7	4.0	5.9	4.6	6.0	69.5
112	**Libya**	5.9	4.2	5.8	4.0	7.1	5.5	7.1	4.2	8.1	5.4	7.1	5.0	69.4
113	**Brazil**	6.4	3.9	6.4	5.0	8.9	4.1	6.4	6.0	5.6	6.9	5.1	4.4	69.1
114	**Cyprus**	5.0	4.5	7.5	5.2	7.8	4.0	5.4	3.6	3.8	5.2	7.9	9.0	68.9
115	**Malaysia**	6.5	5.2	6.2	3.8	6.9	4.7	6.1	5.2	6.5	6.1	6.1	5.6	68.9
116	**Botswana**	9.2	6.7	4.3	6.0	7.2	5.6	5.8	6.4	5.0	4.0	2.8	5.8	68.8
117	**Jamaica**	6.4	2.7	4.5	6.3	6.7	6.6	7.0	6.4	5.7	6.0	4.0	6.3	68.6
118	**Brunei Darussalam**	5.4	4.4	6.6	4.0	7.8	3.4	7.9	3.6	6.8	6.1	7.4	4.7	68.1
119	**Grenada**	5.9	2.9	4.5	7.8	6.9	5.9	6.3	4.1	4.7	5.5	5.8	7.6	67.9
120	**Seychelles**	6.3	4.4	5.0	4.7	6.8	4.8	7.1	4.6	5.9	5.6	6.0	6.5	67.7
121	**Tunisia**	5.9	3.2	5.4	5.3	7.2	4.9	6.6	6.1	7.4	6.2	6.0	3.4	67.6
122	**South Africa**	8.4	7.4	5.3	4.3	8.5	4.6	5.5	5.7	4.5	4.3	5.9	3.0	67.4
123	**Trinidad**	5.8	3.1	4.9	7.1	7.6	4.5	6.1	5.4	5.6	5.7	5.6	5.3	66.7
124	**Ghana**	7.0	5.1	5.4	8.1	6.6	5.5	5.3	7.2	4.7	2.4	4.2	4.7	66.2
125	**Kuwait**	5.7	4.2	5.1	4.3	6.1	3.5	6.5	3.5	6.9	5.1	7.2	5.3	63.4
126	**Antigua and Barbuda**	4.7	3.6	4.3	7.8	6.5	4.8	5.8	5.0	5.0	5.0	4.4	5.9	62.8
127	**Mongolia**	5.8	1.2	4.3	2.3	5.8	5.9	6.7	5.5	6.6	5.0	5.7	7.1	61.9
128	**Bulgaria**	4.7	3.8	4.4	6.0	6.3	5.0	6.0	5.0	4.8	5.3	4.6	5.6	61.5
129	**Romania**	5.6	3.4	5.5	5.1	5.8	5.3	6.2	5.0	4.5	4.3	5.1	5.5	61.3
130	**Bahamas**	6.7	3.7	5.0	5.7	6.9	4.4	5.5	4.6	3.0	5.3	4.8	5.3	60.9
131	**Croatia**	4.9	6.1	5.4	4.8	5.5	5.9	4.5	3.9	4.7	4.3	4.3	5.8	60.1
132	**Panama**	6.6	3.4	4.6	5.0	7.3	5.6	4.7	5.5	4.7	5.1	3.0	4.2	59.7
133	**Bahrain**	5.0	3.1	6.4	3.7	5.9	3.5	6.9	3.1	5.0	4.4	6.1	5.9	59.0
134	**Montenegro**	5.1	4.1	6.4	2.5	4.6	4.6	4.7	4.0	5.5	4.7	6.0	5.8	58.0
135	**Barbados**	4.1	3.3	5.3	7.0	7.1	5.2	4.5	2.8	3.0	5.0	4.5	5.4	57.2
136	**Latvia**	4.5	4.5	4.5	5.0	6.2	5.5	5.1	4.4	3.7	2.9	4.3	4.0	54.6
137	**Costa Rica**	5.7	4.5	4.1	4.7	6.7	5.0	4.1	4.0	3.5	2.2	3.2	4.8	52.5
138	**Qatar**	4.7	3.2	5.2	3.3	5.3	4.4	6.5	2.6	4.5	2.5	5.0	4.7	51.9
139	**United Arab Emirates**	4.6	3.4	4.7	3.3	5.7	3.2	6.7	3.6	5.8	2.3	4.0	4.5	51.8
140	**Estonia**	4.7	4.4	4.9	4.0	5.4	4.4	4.7	3.5	3.5	2.5	5.5	3.7	51.2
141	**Hungary**	3.5	3.0	3.4	5.0	6.1	5.0	5.5	3.8	3.5	2.1	5.0	4.8	50.7
142	**Poland**	4.9	3.0	3.2	6.1	4.9	4.8	4.4	3.9	4.0	2.3	3.7	4.4	49.6
143	**Malta**	3.9	6.0	4.0	4.3	4.6	3.9	4.3	3.5	3.6	4.0	1.7	5.0	48.8
144	**Slovakia**	4.3	2.0	4.3	5.4	5.8	4.6	3.9	4.0	4.0	2.0	3.9	4.4	48.6
145	**Lithuania**	4.5	2.8	4.2	5.2	6.2	4.7	4.1	3.4	3.5	2.1	3.0	4.3	48.0
146	**Oman**	4.5	1.0	3.0	1.3	2.3	4.4	6.0	4.5	6.4	5.0	6.6	2.2	47.2
147	**Greece**	4.5	2.7	4.4	4.7	4.8	4.0	4.5	3.9	3.6	3.5	2.0	3.5	46.1
148	**Mauritius**	3.9	1.0	3.5	2.4	5.9	4.3	5.3	4.4	3.9	3.6	3.3	3.2	44.7
149	**Argentina**	4.1	2.0	4.5	4.0	5.5	4.8	3.4	4.2	4.0	2.1	3.1	3.0	44.7

150	**Italy**	3.8	3.7	4.5	3.0	4.7	4.4	4.3	2.8	2.6	4.0	3.7	2.4	43.9
151	**Spain**	3.9	2.6	6.2	1.7	5.2	4.0	1.3	2.6	2.7	5.2	5.7	2.2	43.3
152	**Czech Republic**	3.5	2.7	3.6	4.5	4.3	4.1	3.6	3.8	3.5	2.0	3.3	3.7	42.6
153	**South Korea**	4.0	3.5	4.1	5.0	2.4	2.1	4.1	2.2	2.7	1.4	3.6	6.5	41.6
154	**Uruguay**	4.7	1.0	2.0	5.8	5.2	4.1	2.8	3.6	2.5	3.3	2.5	3.7	41.2
155	**Chile**	4.0	2.5	3.6	2.1	4.4	4.3	2.0	4.2	3.6	2.0	1.5	3.3	37.5
156	**Slovenia**	3.6	1.3	3.4	3.5	5.2	3.6	3.0	3.2	3.2	2.7	1.3	2.3	36.3
157	**Germany**	3.5	3.9	4.9	2.8	4.9	3.2	2.3	1.9	2.5	2.1	1.8	2.4	36.2
158	**France**	3.9	3.0	5.8	2.0	5.5	3.3	1.8	1.5	2.9	1.2	2.0	2.4	35.3
159	**United States**	3.1	3.7	3.3	1.0	5.3	2.9	3.0	2.3	4.0	1.4	2.5	1.5	34.0
160	**Singapore**	3.0	1.1	3.1	2.7	3.0	3.2	4.0	1.5	4.3	1.0	4.1	2.8	33.8
161	**United Kingdom**	3.2	2.8	4.3	1.9	4.7	2.5	1.8	2.2	2.3	2.6	2.9	2.4	33.6
162	**Belgium**	2.8	1.7	4.9	1.3	4.9	3.2	2.8	2.0	1.7	1.7	3.5	3.0	33.5
163	**Portugal**	3.9	1.4	2.6	2.3	3.9	4.2	1.6	3.8	3.7	1.1	1.2	3.0	32.7
164	**Japan**	4.2	1.1	3.8	2.0	2.5	3.1	2.0	1.2	3.4	2.0	2.0	3.9	31.2
165	**Iceland**	1.0	0.9	1.0	3.2	2.5	6.7	2.2	1.4	2.1	1.0	2.0	5.0	29.0
166	**Canada**	3.3	2.4	3.0	2.1	4.7	2.0	1.7	1.2	2.1	1.1	2.4	1.7	27.7
167	**Luxembourg**	2.1	1.5	3.2	1.2	2.5	2.2	2.9	2.4	1.5	2.0	3.6	2.5	27.6
168	**Austria**	2.9	2.2	3.6	1.1	4.9	2.3	1.6	1.4	1.6	1.0	2.4	2.6	27.6
169	**Netherlands**	2.9	3.1	4.7	2.1	3.3	2.5	1.4	1.4	1.2	1.0	1.4	2.0	27.0
170	**Australia**	3.1	2.2	3.4	1.1	4.4	2.8	1.4	1.4	2.5	1.0	1.5	1.1	25.9
171	**New Zealand**	1.3	1.2	3.2	2.3	4.2	3.6	1.1	1.4	1.7	1.0	1.2	1.1	23.3
172	**Denmark**	3.0	1.6	3.0	2.0	2.2	2.7	1.3	1.5	1.5	1.3	1.0	2.1	23.2
173	**Ireland**	1.9	1.5	1.0	2.0	3.0	2.7	1.8	2.3	1.5	1.1	1.3	1.5	21.6
174	**Switzerland**	2.6	1.3	2.9	2.0	2.6	2.1	1.2	1.6	1.7	1.0	1.0	1.2	21.2
175	**Sweden**	2.8	2.6	1.3	2.0	2.3	1.6	1.0	1.2	1.6	1.1	1.3	1.8	20.6
176	**Finland**	2.5	1.6	1.2	2.1	1.9	2.4	0.9	1.1	1.7	0.9	0.9	2.0	19.2
177	**Norway**	1.9	1.6	1.3	1.1	2.2	2.3	1.0	1.3	1.5	1.1	1.1	1.9	18.3

<http://www.fundforpeace.org/web/index.php?option=com_content&task=view&id=99&Itemid=140>

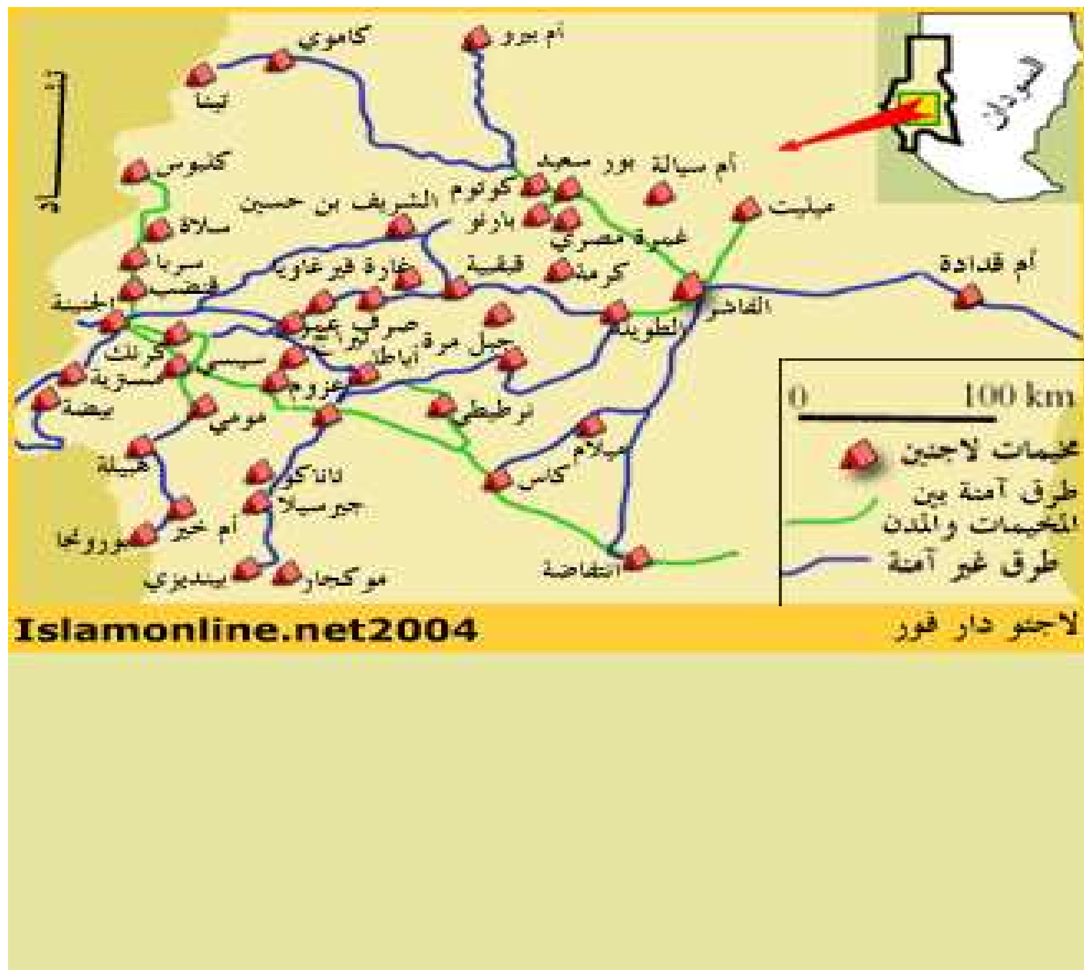
ملحق رقم 02



مناطق تسكنها قبائل إفريقية
مناطق تسكنها قبائل عربية
التقسيمات الإدارية الداخلية
السودان
البدايا
الزغاوة
البرقي
المساليت
جبل مرة
الفاشر
الفور
الفلاتة
الداجو
تشـــاد
كردفان
بنوهلـــبة
البـــقارة
الهبانية
التعايشة
الرزيقات
جمهورية
إفريقيا
الوسطى
بحر الغزال
Islamonlin.net2004
التوزيع القبلي في دارفور (خريطة تقريبية)



كوتوم
مليت
قولبوس
كابكابيا
الفاشر
أم قدادة
زالنجي
الجنينة
هبيله
وادي صالح
شاريا
مقجار
إد الفرسان
تيالا
اديلا
ريهاد البيردي
الديايين
بحر الغزال
بورام
كردفان
السودان
0 100 km
مناطق توتر بالغة الخطورة
مناطق توتر خطرة
مناطق أقل خطورة
Islamonlin.net2004
مناطق التوتر في دار فور



المصدر:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/05/article03a.shtml

ملحق رقم 03

ملخص اتفاق أبوجا للسلام

مايو 2006

يقع اتفاق سلام دار فور Darfur Peace Agreement في 85 صفحة، ويتناول أربعة موضوعات هي: تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية والحوار الدار فوري ـ الدار فوري. ويمثل التوقيع على الاتفاق خطوة بالغة الأهمية نحو إيجاد حل سياسي عادل وسلمي ودائم للنزاع في دار فور.

وشمل الاتفاق ملاحق تم التوصل إليها سابقا، وتشكل جزء من الاتفاق:

- اتفاق وقف إطلاق النار، الموقع في 8 أبريل 2004، في نجامينا.
- البروتوكول الخاص بتسهيل المساعدات الإنسانية، في 8 أبريل 2004.
- اتفاق الأطراف السودانية حول ترتيبات إنسانية ولجنة وقف إطلاق النار ونشر مراقبين في دار فور، الصادر في 28 مايو 2004.
- البروتوكول المتعلق بتحسين الوضع الإنساني في دار فور، في 9 نوفمبر 2004.
- البروتوكول الخاص بتعزيز الوضع الأمني، في 9 نوفمبر 2004.
- إعلان المبادئ لتسوية النزاع السوداني في دار فور، في 5 يوليه 2005.

1. بالنسبة لتقاسم السلطة

- تمثيل أهل دارفور في مستويات الحكم كافة في السودان وفي الخدمة المدنية والقضاء والقوات المسلحة وقوات الشرطة والأمن والمخابرات، مع الأخذ في الاعتبار الكفاءة والمؤهلات لهذه المناصب.
- تتكون مؤسسات الحكم الفيدرالي من مجلس تشريعي فيدرالي ومجلس تنفيذي وهيئة قضائية ومفوضيات يحددها الدستور.
- مؤسسات حكم على مستوى الولاية من شأنها تطوير مستويات حكم محلية وانتخابات على ضوء دستور الولايات.
- قيام حكومة الوحدة الوطنية فور التوقيع على الاتفاق وفي أجل لا يتجاوز 21 يوما بإنشاء سلطة إقليمية انتقالية لإدارة دار فور تسمى "سلطة دار فور الإقليمية الانتقالية"، تمثل فيها حركتا تحرير السودان والعدل والمساواة، وهي الإدارة الرئيسية لتنفيذ الاتفاق، وتكون رمزا للمصالحة ووحدة أهالي دار فور.

أ. مساعد أول لرئيس الجمهورية

إنشاء منصب مساعد عال المستوى للرئيس تختاره الحركات، ويكون الرابع في ترتيب هيئة رئاسة الدولة بعد الرئيس ونائبيه، وتكون اختصاصاته وطنية وإقليمية (أي دار فورية). ويعين مساعد الرئيس من مرشحين تقدمهم حركات تحرير السودان والعدل والمساواة، ويقوم بمهام محددة في الاتفاق.

اختصاص مساعد أول الرئيس

- عضو مجلس الوزراء، وعضو مجلس الأمن القومي ومجلس التخطيط القومي.
- يرأس اجتماعات سلطة دار فور الانتقالية.
- إضافة إلى مساعد الرئيس، يقوم الرئيس أيضا بتعيين مستشار له من بين الدار فوريين.
- بعد الانتخابات الوطنية يقوم حكام الولايات المنتخبة بتقديم قائمة مشتركة من ثلاثة مرشحين لتولي منصب مساعد الرئيس رئيس سلطة دار فور.

ب. تكوين سلطة دار فور الإقليمية الانتقالية

تتكون سلطة دار فور من مساعد أول لرئيس الجمهورية، وولاة ولايات دار فور الثلاث، ورؤساء لجنة دار فور لإعادة التأهيل وإعادة التوطين، وصندوق الإعمار والتنمية، ولجنة أرض دار فور، ومجلس دار فور للأمن، ومجلس دار فور للسلم والمصالحة، ويرأسه مساعد رئيس الجمهورية.

اختصاصات سلطة دار فور الانتقالية الإقليمية

تنسيق تنفيذ الاتفاق ومتابعة تنفيذه (عودة اللاجئين والمشردين، وتنسيق إقرار الأمن، وتعزيز السلم والمصالحة عبر أراضي دار فور، وإعادة الإعمار والتنمية).

ج. الوضع الدائم لدار فور

لم تتضمن الوثيقة مطلب دمج ولايات دار فور في إقليم، واقترحت إنشاء سلطة انتقالية إقليمية لدار فور، يرأسها مساعد أول الرئيس، ويتحدد الوضع الدائم لدار فور خلال استفتاء يجري في وقت متزامن في ولايات دار فور الثلاث، خلال عام بعد إجراء الانتخابات في دار فور، والتي سوف تنظم بالتزامن مع الانتخابات الوطنية، على ألا يتجاوز ذلك بأي حال يوليه 2010.

الوضع بعد الاستفتاء

- في حالة الاستفتاء لصالح إنشاء إقليم دار فور، تقوم سلطة دار فور الإقليمية بتشكيل لجنة دستورية لتحديد اختصاصات حكومة دار فور الإقليمية.
- في حالة الاستفتاء لصالح ضد ذلك يجري حل سلطة دار فور الانتقالية.

د. إدارة العاصمة

- يجب أن تمثل الحركات على نحو منصف في إدارة العاصمة القومية قبل انتخابات ولاية الخرطوم.
- يجب أن يشغل مرشح واحد من الحركات منصبا وزاريا في السلطة التنفيذية (الحكومة وولاية الخرطوم).

هـ. تقاسم السلطة خلال فترة ما قبل الانتخابات

تحصل الحركات على منصب والي في ولايات دار فور الثلاث، وعلى نائبين للواليين الأخريين، كما تحصل الحركات على وزيرين في كل ولاية من أصل 8 وزراء فيها، ومنصب كبير مستشارين واحد في كل وليات دار فور الثلاث لمرشحي الحركات، وتمثيل مناسب على مستوى وكلاء الوزراء والسفراء وأعضاء المجالس ورؤساء الهيئات... إلخ.

و. حدود دار فور

تعود الحدود الشمالية لدار فور المتاخمة لمصر إلى وضعها الذي كان سائدا حتى يناير 1956، دون المساس باتفاق السلام الشامل.

ز. الرئاسة

يقوم رئيس الجمهورية بتعيين مساعد أول الرئيس من قائمة المرشحين الذين تقدمهم حركة تحرير جيش السودان وحركة العدل والمساواة، ويُصبح في المرتبة الرابعة في هيئة الرئاسة.

ح. السلطة التنفيذية

بخلاف وجود 3 وزراء اتحاديين و3 وزراء دولة من أهل دار فور حاليا، اقترحت الوثيقة حصول الحركات على منصب وزير اتحادي ووزيري دولة حتى إجراء الانتخابات العامة في البلاد، بالإضافة إلى ترأس عضو عن الحركات لجنة من لجان البرلمان. وترشح الحركتان أيضا من يتولى أحد مناصب لجان المجلس الوطني.

ط. المجلس القومي (البرلمان)

تتضمن الوثيقة تمثيلا عادلا لأهل دار فور قبل إجراء الانتخابات، بما في ذلك حصول الحركات على ما لا يقل عن 12 مقعد برلماني.

ي. المجلس التشريعي

- زيادة مقاعد كل من ولايات دار فور من 48 إلى 65 مقعدا، ومن هذه المقاعد يُخصص 18 مقعدا في المجلس التشريعي في كل ولاية لمرشحي الحركات، أي دون المساس بأغلبية الحزب الحاكم.
- يجب أن يكون نواب رؤساء المجالس التشريعية لولايات دار فور من مرشحي الحركات.

ك. المحكمة الدستورية والمحكمة العليا: تمثيل دار فور على نحو مناسب على أسس من الكفاءة والخبرة.

ل. القوات المسلحة: دمج المقاتلين السابقين والمؤهلين من قوات الحركات في القوات المسلحة وقوى الأمن، وتضمن الاتفاق في اللحظات الأخيرة دمج أربعة آلاف من الحركات في القوات المسلحة، إضافة إلى ألف في قوى الأمن، ودمج ألفين آخرين في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في دار فور. وألا يتم أي انتقالات لهم في أماكن أخرى في السودان حتى لا يتعرض الاتفاق لما تعرض له اتفاق أديس أبابا عام 1972 بشأن تسوية قضية جنوب السودان.

2. تقاسم الثروة وموضوعات التعويضات: قدمت الوثيقة حلا توافقيا، تقدم بموجبه الحكومة 300 مليون دولار مالا سائلا في العام الأول (2006) لصندوق إعمار دار فور، و200 مليون دولار في عام 2007، ومثلهما في عام 2008، وذلك فور إتمام بعثة التقييم المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية الدار فورية لمهامها، وهي البعثة التي طلبت الأطراف أن

تكون برئاسة البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، ومشاركة جامعة الدول العربية والصناديق العربية والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية.

- كما يتضمن الاتفاق مبادئ توجيهية عامة حول مفهوم توزيع ثروة السودان، تقوم على العدالة في التنمية، والحقوق المتساوية لجميع مواطني السودان في الحياة الكريمة.
- إقرارا بالآثار المتراكمة والناجمة عن التخلف والمظالم التي تعرضت لها دار فور زمنا طويلا، بالإضافة إلى الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب.
  - o اتخاذ إجراءات ترمي إلى دفع تعويضات إلى أهل دار فور ومعالجة المظالم المترتبة على الخسائر في الأرواح وتعرض الممتلكات للإتلاف والسرقة والمعاناة الناجمة عن ذلك.
  - o إجراء تقييم شامل لاحتياجات دار فور من خلال بعثة دولية مشتركة.
  - o إنشاء صندوق خاص لإعادة الإعمار وتنمية دار فور.
  - o إيلاء عناية خاصة للنازحين داخليا والأشخاص المتضررين من جراء الحرب وتقديم المساعدة لإعادة إدماجهم الكامل في المجتمع.
- الاعتراف بالحقوق التقليدية والعرقية، بما في ذلك (الحواكير) والحقوق التاريخية المتعلقة بالأرض.
- إنشاء آلية تحدد مراجعة عمليات إدارة واستغلال الأراضي وتنمية الموارد الطبيعية الأخرى.
- نظام فيدرالي مالي والعلاقات فيما بين الحكومات، تشمل تحديد المسؤوليات المالية وتحديد قواعد الدخل وإطار التحويلات المالية بين الحكومات (قومية ومحلية) ... إلخ.

مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد

- تحديد حصة الولايات من الدخل القومي، بغض النظر عن ولايات جنوب السودان.
- يجوز لولاية شمال السودان التفاوض على أساس جماعي لأجل الحصول على مستويات أعلى.
- توفر حكومة السودان المبالغ اللازمة لاستكمال المشاريع الإنمائية التي حددتها بعثة التقييم المشتركة بالنسبة لدار فور.
- مؤتمر دولي لإعادة إعمار دار فور بعد بعثة التقييم.

تنمية وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية

- إنشاء لجنة الأراضي (دون المساس بسلطة المحاكم)

  فإنه يتعين إنشاء لجنة أراضي دار فور للنظر في الحقوق التقليدية والتاريخية المتعلقة بالأراضي ومرافق عملية الأراضي وتنمية الموارد الطبيعية، وتتولى هذه اللجنة المستقلة المحايدة التحكيم في المنازعات حول الحقوق المتعلقة بالأراضي.
- فصل خاص عن عودة النازحين واللاجئين إلى قراهم ومزارعهم، ويتضمن البرامج العاجلة والتعويضات الخاصة بهم ووسائل وطرق حمايتهم، وكيفية استعادة ممتلكاتهم والتعويض عنها في حالة استحالة استعادتها. وينشأ في هذا الصدد لجان تسمى "لجان المطالبة بالممتلكات" تتولى تسوية المنازعات، كما تنشأ لجنة مستقلة ومحايدة تعالج موضوع التعويضات.
- إنشاء صندوق تعويضات بعد ثلاثة شهور من توقيع الاتفاق.

3. بالنسبة للاتفاق الأمني النهائي (وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية)

- يتضمن القسم الأول تعهدات بالالتزام بجميع الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة سابقا، والامتناع عن القيام بأعمال التعبئة والتجنيد أو تعريض عملية السلام إلى الخطر. واتخاذ الإجراءات اللازمة لنزع سلاح الجنجويد/ الميليشيات المسلحة، واتخاذ الإجراءات لبناء الثقة.
- الأنشطة المحظورة (كافة أنواع الاعتداءات وإيذاء والاعتداء على المدنيين، وعرقلة المساعدات الإنسانية أو شن هجمات على عاملي ومنشآت بعثة الاتحاد الأفريقي، تحليق أية طائرة عسكرية هجومية في الداخل أو في المجال الجوي لإقليم دار فور، تحريك القوات ، تجنيد الأطفال).
- لن يسمح للحركات بالاحتفاظ بسلاحها خلال الفترة الانتقالية، ولكنه لم يحرمها من هذا السلاح فورا ولكن بشكل متدرج، كما ألزم الحكومة بدمج الحركات في الجيش والشرطة، فرادى حسب الكفاءة، دون أن يلغي تماما فكرة احتمال دمج عدد من وحدات الحركات في الجيش، وطلب من الحكومة النزع الكامل لسلاح الجنجاويد، وألزم الحكومة بالمساهمة في توفير المساعدات المالية لأفراد الحركات خلال فترة تجميعهم بالمعسكرات، وكذلك بالعمل على إعادة دمج من لا تتوفر فيه شروط خدمة الجيش أو الشرطة أو لا يريدها، في الحياة المدنية، وكذلك ألزمت الحكومة بعدم تحريك أعضاء الحركات المنضمين إلى المؤسسات الأمنية

خارج دار فور إلا بعد خمس سنوات، لعدم تكرار مأساة اتفاق الشمال مع الجنوب عام 1972، ولا يبدأ نزع سلاح الحركات إلا بعد نزع سلاح الجنجاويد، والالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الموقع في نجامينا في أبريل 2004، واتفاق أديس أبابا الموقع في مايو 2004، وإعلان المبادئ حول دار فور الذي وقع في أبوجا في 2005، وحماية النازحين وقوافل المساعدات الإنسانية وحماية النساء والأطفال.

4. الحوار الدار فوري ـ الدار فوري:

يبدأ بعد التوقيع على اتفاق السلام في الفاشر برئاسة الاتحاد الأفريقي، ومهمته توضيح الاتفاق إلى أهالي دار فور، ومعالجة النواحي التي لم يتعرض لها الاتفاق بمشاركة كافة القبائل والأحزاب السياسية السودانية (المشاكل القبلية الحقيقية والمياه والتصحر). وبالإضافة إلى وجود الجامعة العربية كمراقب في هذا المنتدى (تم اختيار الجامعة العربية مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كي تشارك في اللجنة التحضيرية التي ستتولى مع الحكومة والحركات والأحزاب وضع أجندة عمل الحوار وزمنه).

يركز الحوار على مجالين اثنين هما المجال السياسي والمجال الاجتماعي والاقتصادي والتقليدي، ويُعقد تحت شعار "بناء السلام والمصالحة في دار فور"، وتتمثل مهام الحوار الدار فوري ـ الدار فوري في:

- حشد الدعم والمساندة للاتفاق.
- العمل كآلية نهائية لمعالجة الحالات المستعصية.
- وضع آليات محلية لمنع النزاعات وتشجيع المصالحة.
- مصالحة داخلية (داخل المجتمعات وداخل القبائل وفيما بينها).
- عودة اللاجئين والنازحين داخليا.
- التشاور حول الموارد الطبيعية (أرض وماء) ومواقع وتنظيم عودة الرحل.
- مراقبة الأسلحة الصغيرة.
- إنشاء مجلس السلم والمصالحة باعتباره آلية دائمة لتحقيق السلم والمصالحة في دار فور.

5. طرق تنفيذ تقاسم السلطة

خلال ثلاثة شهور من التوقيع تنشأ لجنة مستقلة للتقييم، بغية تعزيز تنفيذ الاتفاق. وتشمل اللجنة:

- ثلاثة ممثلين من حكومة السودان من بينهم مساعد رئيس الجمهورية.
- ثلاثة ممثلين عن حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.
- ممثلين عن الدول والمنظمات الدولية، واحد عن الاتحاد الأفريقي وخمسة ممثلين من الدول والمنظمات.
- ثلاثة ممثلين إضافيين عن دول أخرى وهيئات إقليمية أو دولية تتفق عليها الأطراف.

وتمارس اللجنة مهام متابعة تنفيذ هذا الاتفاق وتذييل الصعوبات.

ينبغي التأكيد على أن الاتفاق بهذه الصورة أخذ بتوازن نادر بين مشاغل الحكومة والحركات بشأن السلام في دار فور، وإن كان قد مال بعض الشيء إلى ناحية الحكومة، حين رفض كافة مطالب الحركات الرئيسية من الحصول على نيابة الرئاسة والإقليم، والاحتفاظ بقواتهم، وإن كان هذا الميل ليس فقط نابعا من قناعة الوساطة الأفريقية، ولكن أيضا من قناعة ممثلي المجتمع الدولي في المفاوضات. وقد بدأ ممثلو المجتمع الدولي في المفاوضات تكثيف الجهود لإقناع الأطراف لا سيما الحركات بأهمية اعتماد الاتفاق.

S/RES/1590 (2005)

الأمـم المتحدة

Distr.: General
24 March 2005



مجلس الأمن

القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٥١، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و ١٥٨٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٥٨٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يرحب بالتوقيع في نيروبي، كينيا، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان،

وإذ يشير إلى التعهدات التي أعلنها الطرفان في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ نيسان/أبريل، وبروتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون الإنسانية والأمنية المبرمين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، وإذ يشير إلى التعهدات التي وردت في البيان المشترك الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن حكومة السودان والأمين العام،

وإذ يعرب عن تصميمه على مساعدة شعب السودان على تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الدائم والاستقرار، وعلى بناء سودان مزدهر وموحد تُحترم فيه حقوق الإنسان وتُكفل فيه الحماية للمواطنين كافة،

240305 240305 05-28406 (A)
0528406

(S/2005/140) وكذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2005/60)،

وإذ يحيط علما بطلب طرفي اتفاق السلام الشامل إنشاء بعثة لدعم السلام،

وإذ يعرب عن تقديره للمساهمات الهامة التي قدمها لواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد من أجل التخطيط لعملية لحفظ السلام وإعدادها ونشرها الأولي، وكذلك الأعمال التحضيرية لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١ - يقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية مدتها ٦ أشهر، ويقرر كذلك أن تتألف البعثة من قوام يصل إلى ٠٠٠ ١٠ من الأفراد العسكريين وعنصر مدني مناسب يشمل ما يصل إلى ٧١٥ من أفراد الشرطة المدنية؛

٢ - يطلب إلى البعثة الاتصال والتنسيق بشكل وثيق ومستمر مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على جميع المستويات، بغية الإسراع بتعزيز الجهود الرامية إلى دعم السلام في دارفور، ولا سيما فيما يتعلق بعملية أبوجا للسلام وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يتولى، عن طريق ممثله الخاص في السودان، تنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في السودان، وتعبئة الموارد والدعم من المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الفورية للسودان وتحقيق تنميته الاقتصادية في الأجل الطويل، وتيسير التنسيق مع العناصر الفاعلة الدولية الأخرى، لا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للأنشطة المضطلع بها دعما للعملية الانتقالية التي قررها اتفاق السلام الشامل، والقيام بالمساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي لجهود تسوية جميع الصراعات الجارية في السودان؛

٤ - يقرر أن تشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي:

(أ) دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل عن طريق أداء المهام التالية:

'١' رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه والتحقيق في الانتهاكات؛

'٢' الاتصال بالمانحين الثنائيين بشأن تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة؛

'٣' مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار؛

'٤' المساعدة على وضع برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حسبما دعا إليه اتفاق السلام الشامل، مع الاهتمام تحديدا بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال المقاتلين، وعلى تنفيذه عن طريق نزع السلاح طواعية، وجمع الأسلحة وتدميرها؛

'٥' مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تعزيز فهم عملية السلام، ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان بواسطة حملة إعلامية فعالة تستهدف جميع قطاعات المجتمع وتتم بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي؛

'٦' مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تلبية الحاجة إلى نهج وطني شامل من أجل تحقيق المصالحة وبناء السلام، يُراعى فيه دور المرأة؛

'٧' تقديم المساعدة لطرفي اتفاق السلام الشامل، بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل إعادة هيكلة خدمة الشرطة في السودان، طبقا للمعايير الديمقراطية في حفظ الأمن، ووضع برنامج لتدريب الشرطة وتقييمها، والمساعدة، بوسائل أخرى، في تدريب الشرطة المدنية؛

'٨' مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك القضاء المستقل، وحماية حقوق الإنسان لجميع سكان السودان من خلال استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل، ومساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تطوير وتدعيم الإطار القانوني الوطني؛

'٩' كفالة أن يتوافر للبعثة ما يكفي من أفراد وقدرة وخبرة في مجال حقوق الإنسان لتعزيز هذه الحقوق، وحماية المدنيين والاضطلاع بأنشطة الرصد؛

'١٠' تقديم التوجيه والمساعدة التقنية إلى طرفي اتفاق السلام، بالتعاون مع عناصر فاعلة دولية أخرى، لدعم الأعمال التحضيرية للانتخابات والاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل وإجرائهما؛

(ب) القيام، في نطاق قدراتها ومناطق نشرها، بتيسير وتنسيق العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، والمساعدة الإنسانية، بوسائل من بينها المساعدة في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية؛

(ج) مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل، بالتعاون مع سائر الشركاء الدوليين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق؛

(د) الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان، وكذلك تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بمن في ذلك المشردون داخليا، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال، في نطاق قدرات البعثة وبالتعاون الوثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية؛

٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون ٣٠ يوما عن الخيارات التي تحدد كيف يمكن لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن تعزز الجهود الرامية إلى توطيد السلام في دارفور، من خلال تقديم المساعدة المناسبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية، والقيام، بالاتصال مع الاتحاد الأفريقي، بتحديد سبل لاستغلال موارد بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما عناصر الدعم اللوجستي ودعم العمليات، وكذلك القدرة الاحتياطية لتحقيق هذه الغاية؛

٦ - **يطلب** إلى جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا تاما في نشر البعثة وفي عملياتها، لا سيما بضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في كافة أنحاء إقليم السودان، وضمان أمنهم وحرية تنقلهم؛

٧ - **يؤكد** أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور **ويدعو** حكومة السودان والجماعات المتمردة، لا سيما حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان/حركة تحرير السودان إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن نية للتوصل إلى اتفاق سريعا، **ويحث** طرفي اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبنّاء دعما لمحادثات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور؛

٨ - **يناشد** الدول الأعضاء كافة أن تكفل الانتقال الحر والسريع ومن دون عراقيل إلى السودان لجميع الأفراد، وكذلك المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار، التي يكون استخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية؛

٩ - **يدعو** جميع الأطراف أن تكفل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، الوصول الكامل والآمن وبدون معوقات لأفراد الإغاثة إلى جميع المحتاجين وتقديم المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المشردين داخليا واللاجئين؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن ينقل إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان جميع الوظائف التي تؤديها البعثة السياسية الخاصة في السودان، إلى جانب موظفي ولوجستيات المكتب حسب الاقتضاء، في التاريخ الذي تُنشأ فيه بعثة الأمم المتحدة في السودان، وكفالة الانتقال السلس بين الأمم المتحدة وبعثات الرصد القائمة، وهي فريق الرصد والتحقق، وبعثة الرصد المشتركة، وفريق رصد الحماية المدنية؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يداوم بانتظام على إطلاع المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، بما في ذلك استعراض مستوى القوات بغرض تعديله بالخفض، مع مراعاة التقدم المحرز على أرض الواقع والمهام التي لا يزال يتعين إنجازها، وأن يرفع التقارير إلى المجلس في هذا الصدد كل ثلاثة أشهر؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم تقاريره عن الحالة في دارفورشهريا؛

١٣ - يحث بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والطرفين أن يواصلوا، بالتعاون مع سائر المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بذل جهودهم إعدادا للإسراع بتقديم مجموعة برامج مساعدة لتعمير السودان وتنميته الاقتصادية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وإمكانية الوصول التجاري، ستُنفذ فور بدء تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ويرحب بمبادرة حكومة النرويج بعقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل تعمير السودان وتنميته الاقتصادية، ويحث المجتمع الدولي، طبقا لذلك، على التبرع بسخاء، لأغراض منها تلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين؛

١٤ - يطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الامتثال الفعلي داخل البعثة لسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء أعمال الاستغلال والإيذاء الجنسيين، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات والآليات المناسبة لمنع جميع أشكال سوء السلوك، ومنها الاستغلال والإيذاء الجنسيان، وتحديدها والتصدي لها، وتعزيز تدريب الأفراد لمنع سوء السلوك وكفالة الامتثال التام لمدونة قواعد السلوك للأمم المتحدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يتخذ كل الإجراءات الضرورية وفقا لنشرة الأمين العام المتعلقة بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسيين (ST/SGB/2003/13)، وأن يداوم على إعلام المجلس بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، بما في ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل انتشار البعثة، واتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرها لضمان المساءلة التامة في حالات صدور سلوك من هذا القبيل عن الأفراد التابعين لها؛

١٥ - **يؤكد من جديد** أهمية الخبرة المناسبة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بنوع الجنس في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويشير إلى الحاجة إلى التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة باعتباره أداة للحرب، ويشجع بعثة الأمم المتحدة وكذلك الأطراف السودانية على معالجة هذه المسائل بحزم؛

١٦ - وإذ **يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

'١' **يقرر** الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باتخاذ الإجراءات اللازمة، في مناطق نشر قواتها وحسبما تراه مناسبا في إطار قدراتها، لحماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، ولضمان أمن وحرية انتقال أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وآلية التقييم المشترك وأفراد لجنة الرصد والتقييم، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك دون مساس بمسؤولية حكومة السودان؛

'٢' **يطلب** إلى الأمين العام وحكومة السودان القيام، بعد إجراء المشاورات المناسبة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بإبرام اتفاق بشأن مركز القوات في غضون ٣٠ يوما من اتخاذ هذا القرار، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ٥٨/٨٢ بشأن نطاق الحماية القانونية المكفولة بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويُلاحظ أنه ريثما يبرم هذا الاتفاق، سيطبق بشكل مؤقت اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594)؛

١٧ - **يؤكد** ضرورة الإسراع على الفور بزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان في دارفور، ويحث الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على التعجيل بنشر مراقبي حقوق الإنسان في دارفور وزيادة عددهم، والمضي أيضا قدما بعملية تشكيل أفرقة مدنية للرصد والحماية، وينتظر من الأمين العام أن يُبلغ عن التقدم المحرز في تشكيل هذه الأفرقة في تقاريره إلى مجلس الأمن المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه؛

١٨ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.



مجلس الأمن

Distr.: General
31 March 2005

القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٥٨ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علما بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (S/2005/60)،

وإذ يشير إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تقضي بأنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بعد أن يتقدم مجلس الأمن بطلب بهذا المعنى،

وإذ يشير أيضا إلى المادتين ٧٥ و ٧٩ من نظام روما الأساسي وإذ يشجع الدول على الإسهام في الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المخصص للضحايا،

وإذ يحيط علما بوجود الاتفاقات المشار إليها في المادة ٩٨-٢ من نظام روما الأساسي،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٢ - يقرر أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاونا كاملا مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، عملا بهذا القرار، وإذ يدرك أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام

بموجب النظام الأساسي، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاونا كاملا؛

٣ - **يدعو** المحكمة والاتحاد الأفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المدعي العام والمحكمة، بما في ذلك إمكانية إجراء مداولات في المنطقة، من شأنها أن تسهم في الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب؛

٤ - **يشجع أيضا** المحكمة على أن تقوم، حسب الاقتضاء ووفقا لنظام روما الأساسي، بدعم التعاون الدولي بجهود داخلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في دارفور؛

٥ - **يشدد أيضا** على ضرورة العمل على التئام الجروح والمصالحة ويشجع في هذا الصدد على إنشاء مؤسسات تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، من قبيل لجان تقصي الحقائق و/أو المصالحة، وذلك لتدعيم الإجراءات القضائية وبالتالي تعزيز الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم، بمساعدة ما يلزم من دعم الاتحاد الأفريقي والدعم الدولي؛

٦ - **يقرر** إخضاع مواطني أي دولة من الدول المساهمة من خارج السودان لا تكون طرفا في نظام روما الأساسي، أو مسؤوليها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الحصرية لتلك الدولة المساهمة عن كل ما يدعى ارتكابه أو الامتناع عن ارتكابه من أعمال نتيجة للعمليات التي أنشأها أو أذن بها المجلس أو الاتحاد الأفريقي، أو فيما يتصل بهذه العمليات، ما لم تتنازل تلك الدولة المساهمة عن هذه الولاية الحصرية تنازلا واضحا؛

٧ - **يسلم** بأنه لا يجوز أن تتحمل الأمم المتحدة أية نفقات متكبدة فيما يتصل بالإحالة، بما فيها النفقات المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية فيما يتصل بتلك الإحالة، وأن تتحمل تلك التكاليف الأطراف في نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية؛

٨ - **يدعو** المدعي العام إلى الإدلاء ببيان أمام المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك عن الإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار؛

٩ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

الأمم المتحدة
S/RES/1665 (2006)



مجلس الأمن

Distr.: General
29 March 2006

القرار ١٦٦٥ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٠٢، المعقودة يوم ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات ١٦٥١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٥٩١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يؤكد من جديد التزامه الراسخ بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك عن طريق محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقي (”محادثات أبوجا“)، والتنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإنهاء أعمال العنف والفظائع المرتكبة في دارفور،

وإذ يحث جميع الأطراف في محادثات أبوجا على التوصل دون مزيد من الإبطاء إلى اتفاق يرسي أساسا للسلام والمصالحة والاستقرار والعدالة في السودان،

وإذ يُثني على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمين العام وزعماء المنطقة من أجل توطيد السلام والاستقرار في دارفور، ويعيد تأكيد تأييده الكامل لهم،

وإذ يحيط علما بالملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2006/06)، المقدم من فريق الخبراء، الذي عينه الأمين العام بموجب الفقرة ٣ (ب) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، ومُدّدت ولايته بالفقرة ١ من القرار ١٦٥١ (٢٠٠٥)، وذلك انتظارا لتلقي التقرير الثاني من الفريق الذي تنظر فيه حاليا اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٣ (أ) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، وإذ يعرب عن اعتزامه مواصلة دراسة توصيات فريق الخبراء والنظر في اتخاذ الخطوات التالية المناسبة،

06-29020 (A)



وإذ **يشدد** على ضرورة مراعاة أحكام الميثاق المتعلقة بالامتيازات والحصانات، واتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، حيثما انطبقت على عمليات الأمم المتحدة والأفراد المشتركين في تلك العمليات،

وإذ **يؤكد من جديد** التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون في العلاقات فيما بين دول المنطقة،

وإذ **يقرر** أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ **يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** أن يمدد حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ولاية فريق الخبراء المعين أصلا عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، ومددت ولايته بموجب القرار ١٦٥١ (٢٠٠٥)، **ويطلب** إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة؛

٢ - **يطلب** إلى فريق الخبراء أن يقدم، في موعد أقصاه ٩٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، إحاطة منتصف المدة عن أعماله إلى اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٣ (أ) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، وتقريرا ختاميا، في موعد أقصاه ٣٠ يوما قبل انتهاء فترة ولايته، إلى المجلس مشفوعا باستنتاجاته وتوصياته؛

٣ - **يحث** جميع الدول، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتحاد الأفريقي والأطراف المعنية الأخرى، على أن تتعاون بشكل كامل مع اللجنة ومع فريق الخبراء، ولا سيما عن طريق تقديم أية معلومات بحوزتهم عن تنفيذ التدابير المفروضة بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) و القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)؛

٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الفهرس

فهرس المحتويات